وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي-تبسة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مطبوعة بيداغوجية بعنوان:

اقتصاد سياسي دولي

محاضرات مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر
تخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية

تقديم الدكتورة ليلى لعجال
أستاذة محاضرة قسم -أ-
بقسم العلوم السياسية

أ.د. دلول الطاهر
رئيس المجلس العلمي
لكلية الحقوق والعلوم السياسية

السنة الجامعية: 2020_2021

محتوى المقياس

مقدمة حول المقياس.....

المحور الأول: مقدمة حول الاقتصاد السياسي الدولي.....

المحور الثاني: المنظورات الكبرى في الاقتصاد السياسي الدولي .....

المحور الثالث: التجارة الخارجية الدولية وآثارها .....

المحور الرابع: العلاقات المالية والنقدية الدولية: المؤسسات والأدوار .....

المحور الخامس: التمويل الدولي والتنمية.....

المحور السادس: الإقليمية الجديدة كإطار للتكامل .....

المحور السابع: قضايا التنمية والانتقال في العالم الثالث.....

المحور الثامن: الأمن الطاقوي .....

قائمة المصادر والمراجع.....

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة العربي التبسي تبسة
Larbi Tebessi University - Tebessa

كلية الحقوق و العلوم السياسية
FACULTY OF LAW AND POLITICAL SCIENCES

جامعة العربي التبسي.تبسة
LARBI TEBESSI UNIVERSITY.TEBESSA

تبسة في: 14 سبتمبر 2021

كلية الحقوق و العلوم السياسية

نيابة العمادة لما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

الرقم:34/م.ع/ك.ح.ع.س/ج.ل.ت.ت/2021

مستخرج من محضر المجلس العلمي

يشهد السيد رئيس المجلس العلمي لكلية الحقوق والعلوم السياسية الأستاذ الدكتور :

دلول الطاهر بأن المجلس العلمي للكلية المنعقد بتاريخ 2021.06.24 بعد فتح تقارير أعضاء لجنة الخبرة الخاصة بقراءة المطبوعة الجامعية للدكتور(ة) : **ليلى لعجـــــال** في مقياس: **اقتصاد سياسي دولي، السنة الأولى ماستر، تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية**، للسداسي الأول من الموسم الجامعي 2020-2021.

أوصى المجلس العلمي باعتماد المطبوعة

رئيس المجلس العلمي للكلية

أ.د. دلـــول الطاهـــر

رئيس المجلس العلمي
لكلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة العربي التبسي تبسة ★ المجلس العلمي ★ كلية الحقوق والعلوم السياسية

فهرس المحتويات

مقدمة:.....3

المحور الأول: مقدمة حول الاقتصاد السياسي الدولي: ظهور وتطور الاقتصاد العالمي الحديث...4

المحور الثاني: المنظورات الكبرى في الاقتصاد السياسي الدولي.....34

المحور الثالث: التجارة الخارجية الدولية وآثارها.....67

المحور الرابع : المؤسسات المالية الدولية 80

المحور الخامس: التمويل الدولي والتنمية.....88

المحور السادس: الإقليمية الجديدة كإطار للتكامل 94

المحور السابع: قضايا التنمية والانتقال في العالم الثالث 105

المحور الثامن: الأمن الطاقوي 112

قائمة المصادر والمراجع 118

مقدمة:

أعدت هذه المطبوعة في مقياس اقتصاد سياسي دولي خصيصا لتغطية متطلبات الماستر تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية، حيث تم اعتماد أسلوب علمي أكاديمي بسيط، وبلغة متخصصة جمعت بين استخدام المفاهيم المتخصصة في الاقتصاد السياسي، والمفاهيم المفتاحية في العلاقات الدولية.

ركزت المطبوعة على المحاور المقررة في عرض التكوين الوزاري المعتمد، والخاص بتخصص الماستر دراسات إستراتيجية، فصلت المطبوعة بصورة كافية لتغطية أهم المحاور، وتقديم المادة العلمية الخاصة بالمقياس بقصد إكساب طالب الماستر في التخصص لآنف الذكر، أهم المهارات المعرفية، وكيفية تأثير المسائل والمشكلات الاقتصادية على العلاقات الدولية، وجاءت محاور المطبوعة كما يلي:

المحور الأول: مقدمة حول الاقتصاد السياسي الدولي: ظهور وتطور الاقتصاد العالمي الحديث

المحور الثاني: المنظورات الكبرى في الاقتصاد السياسي الدولي

المحور الثالث: التجارة الخارجية الدولية

المحور الرابع : المؤسسات المالية الدولية

المحور الخامس: التمويل الدولي والتنمية

المحور السادس: الإقليمية الجديدة كإطار للتكامل

المحور السابع: قضايا التنمية والانتقال في العالم الثالث

المحور الثامن: الأمن الطاقوي

المحور الأول: مقدمة حول الاقتصاد السياسي الدولي: ظهور وتطور الاقتصاد العالمي الحديث

أولا- مفهوم علم الاقتصاد وعلم الاقتصاد السياسي

-علم الاقتصاد:

ينتمي علم الاقتصاد إلى مجموعة العلوم الاجتماعية، تلك العلوم التي تعنى بدراسة السلوك الإنساني مثل، علم الاجتماع، علم النفس، وعلم السياسة ...، حيث أنه يختص بذلك الجانب من السلوك الإنساني الذي يتصل بإنتاج، وتبادل واستهلاك السلع والخدمات، وهذه المجالات ليست منفصلة تماما عن بقية النواحي الأخرى للسلوك الإنساني، ويجب على الاقتصاد في دراسة أي مشكلة ألا يهتم فقط بالجوانب الاقتصادية للمشكلة، ولكن عليه أيضا الاهتمام بالجوانب السياسية والاجتماعية والنفسية.[1]

وقبل الانتقال إلى تعريف واف لعلم الاقتصاد، رغم الصعوبة التي يمكن ان تواجه المهتمين بإعطاء تعريف شامل لكافة الأفكار يتصف بالمعرفة والتأقلم، لابد من تحديد أصل كلمة الاقتصاد، وهي كلمة تتكون من مفردتين في اللغة اليونانية **OIKOS** وتعني المنزل **NOMIA** وتعني تحكم أو إدارة أو ضبط ومع مرور الوقت تشكل هذا المفهوم**OIKONOMIA**، والذي يهتم بإدارة شؤون المنزل، ليصبح ذو مفهوم أشمل وأعم يطلق على مستويات مختلفة، ويشكل المؤشر الرئيسي لناح أي دولة ومؤسساتها، ومظهر بارز لنوع النظام الاقتصادي الذي يمارس في المجتمع، ويختلف كثير من العلماء في تحديد الفترة التي بدأ فيها علم الاقتصاد بمظهره الحالي والمبني على أسس علمية وتحليلية، ولكن كل المؤشرات تركز على القرن السادس عشر.[2]

---

[1] – عون خير الله عون، **مبادئ الاقتصاد**، (الاسكندرية: مكتبة البستان للمعرفة، 2015)، ص01.

[2] – ضرار العتيبي وآخرون، **الأساس في علم الاقتصاد**، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر، د ت)، ص ص3-4.

وفي هذا الصدد يرى صامويلسون P A Sammeulson في كتابه "علم الاقتصاد" أن علم الاقتصاد من أقدم الفنون وأحدث العلوم، ولقد بدأ الاهتمام بعلم الاقتصاد بوصفه علما مستقلا في النصف الثاني من القرن الثامن عشرسنة1776، وهو العام الذي نشر فيه الاقتصادي آدم سميث Adam Smith كتابه "ثورة الأمم" ، ويقوم علم الاقتصاد بتفسير الظواهر والمشكلات الاقتصادية وإلقاء الضوء على سلوك المتغيرات الاقتصادية وطبيعة علاقات الترابط بينها، حتى يتمكن من التنبؤ بالأحداث الاقتصادية المتوقعة في المستقبل، مما يساعد في تبني سياسة اقتصادية ملائمة.

ويهدف علم الاقتصاد إلى تعظيم العائد من عوامل الإنتاج المتاحة وإيجاد الحلول للمشكلة الاقتصادية، بالعمل على زيادة الإنتاج للتقليل من ندرتها ووضعها بتصرف الإنسان لزيادة رفاهيته، فهو علم عقلنة النشاط الاقتصادي للإنسان لما فيه من خيره ورفاهيته، ولهذا يعد علم الاقتصاد علم إدارة الموارد بقصد تعظيم المنفعة لمصلحة الإنسان، ويضيف كامبل ماكونل Campell MC Connel إلى أن علم الاقتصاد هو العلم الاجتماعي الذي يهتم بمشكلة إدارة الموارد النادرة أو المحدودة أو استعمال على نحو يسمح بالحصول على اكبر إشباع لحاجات المجتمع غير المحدودة، وهكذا فإن علم الاقتصاد هو علم زيادة الثروة من جهة، وعلم اجتماعي يبحث في توفير الرفاهية لجميع أفراد المجتمع. (3)

فالاقتصاد هو تلك المعرفة التي تتصل بالثروة، أو هو ذلك العلم الذي يختص بدراسة الوسائل التي يمكن بواسطتها لأمة ما أن تغتني، فهو ذلك العلم الذي يقتفي أثر قوانين الجماعة التي تنشأ من عمل الإنسان في سبيل انتاج الثروة، فهو دراسة للإنسان في أعماله التجارية اليومية المتعلقة بالنشاط الاجتماعي المتصل إلى حدد كبير بكيفية

(3) – ممدوح البدري، **مبادئ الاقتصاد**، (الجيزة: مطبعة البحيرة، دت)، ص ص8-9.

حصوله على الدخل وبطريقة استخدامه لهذا الدخل وهذا ما جاء به ألفريد مارشال A Marshall في كتابه مبادئ الاقتصاد علم 1890.[4]

ويشير مارشال إلى أن علم الاقتصاد هو ذلك العلم الذي يعني بدراسة الجوانب المادية لتحقيق الرفاهية، أما روبنز Robbins فيركز على جانب آخر من الجوانب التي يهتم بدراستها علم الاقتصاد، فيقول أن علم الاقتصاد هو العلم الذي يبحث في كيفية إشباع الحاجات المتعددة باستخدام الموارد المحدودة، وهنا نجد ان روبنز ركز على المشكلة الاقتصادية.

وتركز أوسكار لارنج في تعريفها لعلم الاقتصاد أنه العلم الذي يدرس القوانين التي تحكم الإنتاج والتوزيع، والوسائل المادية التي تستخدم لإشباع الحاجات[5]، ولعلم الاقتصاد تعريفات أخرى كثيرة، منها؛

-علم الاقتصاد هو العلم الذي يبحث في المشاكل الاقتصادية.

-علم الاقتصاد هي العلم الاجتماعي الذي تتناول مباحثه النشاط الإنساني الاستهلاكي والإنتاجي.

-علم الاقتصاد هو العلم الذي يتناول بالبحث مختلف الروابط والعلاقات الاجتماعية المتعلقة بتنظيم استغلال وتوجيه الموارد الاقتصادية بهدف الوصول بالرغبات البشرية إلى أقصى حد ممكن من الإشباع.

-علم الاقتصاد هو العلم الذي يدرس الأنشطة المتعلقة بعمليات فيما بين الناس سواء باستخدام أو دون استخدام النقود.

---

[4] – اسماعيل محمد هاشم، **المدخل إلى أسس علم الاقتصاد**، (مصر: المكتب العربي الحديث، 1973)، ص16.

[5] – نجلاء محمد إبراهيم، **مبادئ الاقتصاد**، (الجيزة: مطبعة البحيرة، دت)، ص ص8-9.

-علم الاقتصاد هو العلم يدرس الكيفية يختار بها الأفراد والمجتمع الطريقة التي يستخدمون بها مواردهم النادرة، والأرض والعمل، السلع الرأسمالية كالآلات والمعدات والمعارف التكنولوجية، لإنتاج السلع المختلفة على مدى الزمن، وكيفية توزيع السلع بغرض الاستهلاك على مختلف الجماعات.

وقد اتفق الاقتصاديون على تعريف علم الاقتصاد تعريفا شاملا، إذ يعرف بأنه علم اجتماعي يتضمن مجموعة من الآراء والفروض والنظريات والقوانين التي يهتدي بها الإنسان في استخدام الموارد الإنتاجية النادرة لإنتاج السلع والخدمات المختلفة على مدى الزمن، وكيفية توزيع هذه السلع والخدمات لغرض الاستهلاك، سواء في الوقت الحاضر أو المستقبل على مختلف أفراد المجتمع.[6]

تعريفات اقتصادية:

-الطلب: الطلب في المعنى العادي يعني مجرد الحاجة أيا كانت هذه الحاجة، أما في الاقتصاد فمعنى الطلب هو الحاجة أو الرغبة المستندة إلى قوة شرائية.

-المنفعة: هـ قوة أي شيء في إشباع حاجة ما وتنقسم إلى قسمين؛ السلع وهي الأشياء النافعة التي لا تأخذ شكلا ماديا كخدمات النقل والإطعام والتعليم، وتعتبر السلعة أو الخدمة اقتصادية إذا كان الحصول عليها مقابل ثمن معين.

-الندرة: المقصود بها في المعنى الاقتصادي الندرة النسبية وليس الندرة المطلقة، وطالما أن الموارد محدودة فهي نادرة.

[6] –عون خير الله عون، مرجع سابق، ص04.

-الثروة هي المخزون من الموارد الاقتصادية، فالنقود ليس ثروة في حد ذاتها، وإنما هي وسيلة لامتلاك الثروة، وكذلك شراء الأسهم القديمة، إنما هو مجرد نقل ملكية ثروة قائمة.[7]

-المشكلة الاقتصادية: تتمثل المشكلة الاقتصادية في أي مجتمع من المجتمعات في عدم القدرة على إشباع جميع الاحتياجات البشرية، من خلال الموارد المتوافرة داخل المجتمع، نظرا لندرتها، فالمشكلة الاقتصادية في جوهرها هي مشكلة ندرة، فيرى الفكر الاقتصادي السائد أن المشكلة الاقتصادية توجد عندما تكون بصدد احتياجات إنسانية غير محدودة في مواجهة موارد اقتصادية نادرة، ما يستلزم معه القيام بعملية الموازنة والاختيار، أي ترتيب الحاجات بحسب أولوياتها في درجة الاشباع، ثم تحديد حجم ونوع الموارد التي تستخدم لتحقيق ذلك، وهذا ما يدخل في نطاق علم الاقتصاد، ونجمل عناصر المشكلة الاقتصادية في:[8]

-الحاجات؛

-الموارد؛

-كيفية توزيع الموارد على الحاجات.

وتعد مشكلة الندرة وتحديد الخيارات حالتين عامتين، لكل المجتمعات والأفراد، لذلك على المجتمعات الإجابة عن الأسئلة المهمة لمعالجة المشكلة الاقتصادية المتعلقة بالندرة في عناصر الإنتاج، وتعدد الحاجات والرغبات، ويعتمد حل المشكلة الاقتصادية الإجابة على الأسئلة التالية:[9]

---

[7] – إسماعيل محمد هاشم، مرجع سابق، ص24.

[8] – خالد سعد زغلول حلمي، **الاقتصاد السياسي**، ط2.(الكويت: المنوفية، 2001)ص ص71-72.

[9] – ممدوح البدري، مرجع سابق، ص ص28-29.

-ماذا ننتج؟ أي كل ما يتعلق بالأنواع والكميات التي بجب انتاجها، أي تكوين سلم التفضيل الجماعي، ونعني به ترتيب الحاجات الإنسانية حسب أولوياتها في الإشباع، والتوفيق بين المتعارض منها، طالما أن الموارد الاقتصادية لا تكفي لإشباع كل الاحتياجات.

-كيف ننتج؟ أي ما الأساليب والطرق المستخدمة في الإنتاج؟ إذا كانت المشكلة الاقتصادية ناتجة عن عدم كفاية وندرة الموارد الاقتصادية فلابد من إيجاد الوسائل لحلها، لذلك ينظم الإنتاج ليحقق أقصى إشباع ممكن باستخدام العناصر التي تدخل في العملية الإنتاجية، عبر الاستخدام المكثف للعمالة مع قليل من الآلات والمعدات(رأس المال) أو باستخدام مكثف لرأس المال مع قليل من العمالة، وهذا محكوم بالتقدم التكنولوجي ووجود الوفرة.

-لمن ننتج؟ لا بد أن يكون هناك نظام لتوزيع الإنتاج في المجتمع.

-الإنتاج: هو عملية خلق الثروة، أي عملية تدبير السلع والخدمات الاقتصادية من أجل إشباع حاجات الأفراد، وقد تكون العملية الإنتاجية من أجل خلق المنفعة سواء كانت شكلية، مكانية أو زمانية، وقد يكون الإنتاج في صورة مساهمة في خلق منفعة أو ملكية الأفراد للسلع، مثل مجهود البنوك وشركات التأمين، كما قد يشمل توفير الخدمات الخاصة، ويشمل الإنتاج أيضا أنواعا عديدة من النشاط كالتعدين والزراعة وتصنيع المواد الأولية وخدمات الترفيه والخدمات الطبية والقانونية وغيرها.

والعملية الإنتاجية عملية متداخلة مركبة تمر بعدد من المراحل غير المباشرة، فإن طابع الإنتاج في النظم الحديثة هو الإنتاج من أجل التبادل وليس انتاج الفرد من أجل الاكتفاء أو الإشباع الذاتي، فالنشاط الإنتاجي في مجموعة عبارة عن تبادل السلع والخدمات بين الافراد، وتتمثل عناصر الإنتاج في: الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم.[10]

[10] – ممدوح السيد الدسوقي، وخالد خميس الصادق، **مقدمة في علم الاقتصاد**، (ليبيا: منشورات جامعة عمر المختار، 2023)،ص ص33-38.

وهناك مفاهيم أخرى لا يسمح المجال هنا لذكرها بالشرح والتحليل، نذكر منها: القيمة، الثمن، الاستهلاك، الرفاهية الاقتصادية، مستوى المعيشة، التنمية الاقتصادية والاستثمار.....الخ

التحليل الاقتصادي: ويهدف اكتشاف القوانين الاقتصادية لحل المشكلة الاقتصادية تشير إلى أنواع متعددة للتحليل الاقتصادي باختلاف المؤشر والمعيار المستخدم في التحليل، وينقسم التحليل الاقتصادي من حيث الوحدة الاقتصادية إلى نوعين: التحليل الاقتصادي الكلي، والتحليل الاقتصادي الجزئي.

أ- التحليل الاقتصادي الكلي: يتناول التحليل الاقتصادي الكلي دراسة عمل الوحدات الاقتصادية مجتمعة كوحدة واحدة، أي على المستوى القومي ككل، فعلى سبيل المثال تم دراسة الإنفاق الكلي لجميع الوحدات الاقتصادية المكونة لدولة، وكذلك إنتاجها الكلي والمستوى العام للأسعار في تلك الدولة ومستوى البطالة فيها، فهو يدرس مستوى الطلب والعرض الكليين والعوامل المؤثرة فيهما، كما يتناول الناتج الكلي ومحددات التشغيل وكل ما يتعلق بالاقتصاد القومي.

ب- التحليل الاقتصادي الجزئي: يتناول سلوك الوحدات الفردية، مستهلك أو منتج، والعوامل المؤثرة في القرارات الاقتصادية، التي تتخذها تلك الوحدات في مجال تخصيص مواردها وتحقيق أهدافها، وهو بذلك يدرس إنفاق الفرد على سلعة معينة ومستوى المنفعة التي يمكن أن يحصل عليها في ظل إمكانياته المحدودة. كما يتناول دراسة سلوك المنتج في تحديد أسعار السلع

والخدمات التي يقدمها وجميع القرارات التجارية التي تساعده لتحقيق هده تعظيم ربحه من موارده المحدودة.[11]

علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة:

بما أن موضوع دراستنا هو الاقتصاد السياسي الدولي سنحاول تحليل علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة تمهيد لدراسة الجزء المتعلق بالاقتصاد السياسي والاقتصاد السياسي الدولي.

ينصب موضوع السياسة كعلم على دراسة الحكم والسلطة، وتنظيم العلاقة بين أفراد المجتمع، وبينهم وبين الحكومة وبين المجتمع أو الدولة والمجتمعات الأخرى، وبالتالي فهو يتناول دراسة أشكال وهياكل المؤسسات والتنظيمات العامة والخاصة، ودور كل منه في منظومة الحكم داخل المجتمع بمستوياته المختلفة، بدءا من القاعدة وصولا إلى قمة السلطة، فإذا ما تيقنا من الطبيعة الاجتماعية للظواهر الاقتصادية من إنتاج وتوزيع واستهلاك وادخار، واستثمار وغيرها، لأدركنا مدى أهمية أن يأتي التنظيم على مستوى المجتمع بمختلف طبقاته وفئاته، معبرا عن رغبة الغالبية من أفراده لتحقيق مصالحهم، من هنا فكل القرارات الاقتصادية التي تؤثر على مصالح الأفراد في إنتاجهم واستهلاكهم وادخارهم وإشباع حاجاتهم، ونصيب كل منهم في توزيع الدخل القومي، إنما تصدر عن مؤسسات سياسية، فكل قرار اقتصادي يعكس رؤية محددة ومصلحة تلك المؤسسة.[12]

ثانيا- الاقتصاد السياسي المفهوم والتطور

يتحدد كل علم بموضوعه ومنهجه في تفاعلهما العضوي، وتحديد معالم هذا المنهج وذلك الموضوع إنما يتحقق تاريخيا من خلال عملية ذات بعد زمني يتكون في ثناياها العلم

---

[11] – مصطفى عبدالله الكفري، وغسان إبراهيم، **المدخل الى علم الاقتصاد: الاقتصاد السياسي وتاريخ الأفكار الاقتصادية**، (دمشق: جامعة دمشق، 2018)، ص39.

[12] – عون خير الله عون، مرجع سابق، ص ص04-05.

كمجموعة من النظريات: فيتبلور موضوعه وترسم مناهجه ويأخذ محتواه شكل الصياغة العلمية، ولاقتصاد السياسي لا يمثل استثناء على ذلك، فهو علم من العلوم الاجتماعية تمثل نتيجة عملية تاريخية تكون من خلالها موضوع ومنهج العلم ومجموعة من الأفكار، أي النظريات المكونة له. ولم يدخل هذا الاصطلاح، كلمتي اقتصاد وسياسي في الاستعمال دفعة واحدة، فاصطلاح الاقتصاد يأتينا من اريسطو طاليس، الذي قصد باستعماله "علم قوانين الاقتصاد المنزلي" أ "قوانين الذمة المالية المنزلية"، أي العلم الذي ينشغل بالشؤون المالية للمنزل، ولم يستعمل الاقتصاد السياسي إلا في بداية القرن السابع عشر، وهو ما تحقق في فرنسا على يد أنطوان دي مونكريتان Antoyne de Montchretien الذي نشر فيعام 1615 كتابا بعنوان "مطول في الاقتصاد السياسي"، قاصدا بصفة السياسي أن الأمر يتعلق بقوانين اقتصاد الدولة، أي المجتمع بأكمله وليس العائلة وحدها. وتبع ذلك انتشار استعمال اصطلاح الاقتصاد السياسي للتعبير عن فرع للمعرفة النظرية، هذا الفرع الذي يسمونه حاليا في العالم الانجلوساكسوني الاقتصاد Economics.[13]

ويشير المؤرخون أن الفرنسي أنطون دي موكريتيان كان يريد في كتابه شرح الاقتصاد السياسي، والنصائح والإرشادات التي تعطى للأمير أو الملك حتى يدير مالية المدينة أو الدولة، وإذا كان الأمر كذلك، فإن دي مونكريتيان كان يعرف السياسة الاقتصادية، والفرق كبير بين الاقتصاد السياسي والسياسة الاقتصادية، فالأول هو علم نظري شامل والثانية فن عملي جزئي يعتمد على العلم النظري، وقد استخدم اصطلاح الاقتصاد السياسي على يد W Petty (1623-1678) ثم استخدمه جيمس ستوارتJames Stewart عام 1767 في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي، كما استخدم كارل ماركس (1818-1883) مصطلح الاقتصاد السياسي، ثم بدأ اتجاه نحو استخدام مصطلح الاقتصاد في الدول الانجلوساكسونية كما ذكرنا آنفا، منذ عهد الفريد مارشال تم استخدام اصطلاح الاقتصاد السياسي مرة أخرى لما يجسده من مفهوم حقيقي لهذا

[13] – محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي، ج1**، (الاسكندرية: جامعة دمشق،1993)، ص ص10-11.

العلم، ويرجع عدم استخدام كلمة سياسي لدى بعض المفكرين إلى اهتمامهم بالفرد وليس بالدولة، نظرا لأن علم الاقتصاد السياسي يتعلق بكل نشاط اقتصادي للمجتمع.[14]

مفهوم الاقتصاد السياسي:

يمكن تعريف الاقتصاد السياسي بأنه علم القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية أو العلاقات الاجتماعية، والتي تنشأ بين أفراد المجتمع بواسطة الأشياء المادية والخدمات، وهي العلاقات التي تتعلق بإنتاج وتوزيع الأشياء المادية والخدمات التي تشبع حاجات الإنسان في المجتمع المادية والثقافية.[15]

ويمثل الاقتصاد السياسي عصب الحياة، فهو الأساس الحيوي الذي تقوم عليه كافة الأنظمة من قانونية واجتماعية وسياسية، بل إنه الموجه السياسي للعالم في معظم مجالات الحياة الإنسانية، فعلم الاقتصاد السياسي يتضمن تلك الدراسات العلمية التي تهدف إلى الكشف عن القوانين والروابط التي تحكم العلاقات والظواهر الاقتصادية المختلفة، والتي تهدف إلى تحديد التأثير الذي يباشره كل عامل من هذه العوامل، لذلك فإن الاقتصاد السياسي يعطي نظرة شاملة إلى حياة المجتمعات في ماضيها وحاضرها ومستقبلها، ومن الطبيعي ألا نجد فكر اقتصادي مستقلا في مجتمع لا يولي الجانب الاقتصادي أهمية كبيرة في إطاره الاجتماعي وسلم أولوياته، فالنظريات الاقتصادية انما هي وليدة الواقع الذي نعالجه ونتفاعل معه، ولا يمكن فهمها فهما صحيحا وسليما بمعزل عن قضايا الساعة ودرجة التطور المادي والاجتماعي للدولة، ويهتم الاقتصاد السياسي بمجموعة العلاقات المكونة للنشاط الاقتصادي للإنسان في المجتمع، أي النشاط الخاص بإنتاج وتوزيع المنتجات والخدمات اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع، ويأخذ هذا النشاط علاقات متعددة منها علاقة الأفراد بالطبيعة وعلاقة الفرد بغيره من الأفراد، وعلاقة

---

[14] – خالد سعد زغلول حلمي، مرجع سابق، ص ص51-52.

[15] – محمد دويدار، مرجع سابق، ص 13.

الأفراد بالسلطة الحاكمة، وإذا كانت كل هذه العلاقات يجب ن تنظم بقوانين تحدد حقوق وواجبات كل طرف في هذه العلاقة، إلا أن هذه القوانين يجب أن تستند إلى أسس اقتصادية تضمن لها النجاح في تنظيم مثل هذه العلاقات، فالاقتصاد السياسي يعني مجموع القوانين، التي تنظم العلاقات بين أطراف متعددة في مجال الإنتاج والتوزيع في أشكالها الاجتماعية المتغيرة، ونظرا لتغير أشكال الحياة الاجتماعية بصفة مستمرة، فمن الطبيعي ألا يكون هناك قوانين اقتصادية واحدة تحكم وتنظم الاشكال المختلفة للحياة الاجتماعية، بل تختف من شكل اجتماعي إلى آخر، ولاذا تسمى بالقوانين النوعية، فالاقتصاد السياسي في تنظيمه لهذه الظواهر الاجتماعية يؤثر ويتأثر بها، ولذلك يعتبر الاقتصاد السياسي أحد فروع العلوم الاجتماعية.[16]

ولكي يكتمل تعريفنا لعلم الاقتصاد السياسي، يتعين تحديد موضوع الاقتصاد السياسي، أي مجموع الظواهر التي يمكن ملاحظتها والتي تمثل المعرفة المتعلقة بها موضوع البحث الاقتصادي.

موضوع الاقتصاد السياسي: هو المعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي للإنسان في المجتمع، أي النشاط الخاص بتوزيع وإنتاج الخدمات اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع، هذا النشاط الاقتصادي يكمن في شكلين:[17]

- علاقة بين الإنسان والطبيعة وعلاقة بين الإنسان والانسان؛
- عملية الإنتاج كعلاقة بين الإنسان والطبيعة.

يتميز الإنسان عن غيره من الكائنات بأنه مضاد للطبيعة، على عكس الكائنات الأخرى التي هي جزء من الطبيعة تعيش عليها، بينما الإنسان لا يستكين لها ولا يعتمد عليها بلا تفاعل من جانبه، وبالتالي فإن للإنسان حاجات لا يمكن له إشباعها من ذاته، إلا من خلال

[16] – خالد سعد زغلول حلمي، مرجع سابق، ص ص52-53.

[17] – محمد دويدار، مرجع سابق، ص 16.

التوجه للطبيعة وبذل الجهد اللازم للسيطرة على قواها وجعلها أكثر ملائمة للحياة، كما أن عملية الإنتاج التي يقوم بها الإنسان هي عملية واعية تستخدم فيها العقل، هذه الاستمرارية هي التي تحدث التغيير سواء على مستوى الإنسان أو على مستوى الطبيعة.[1]

أما عملية الإنتاج كعلاقة بين الإنسان والإنسان فتكون في إطار جماعي، عن طريق تقسيم العمل، وفضلا عن التقسيم التقليدي للعمل بين الرجل والمرأة، فإن هذا العنصر مرهون بتحقيق مستوى معين من تطور في قوى الإنتاج، وما يتبع ذلك من معرفة واكتساب مهارات وتقنيات، ومع الاضطراد في نمو اقتصاد الجماعة الذي يصاحب الاتساع المستمر في حجم الجماعة (العائلة، العشيرة، القبيلة، القرية، المدينة، والدولة، والنظام الدولي)، وكذلك التعقيد في تركيب هذا الاقتصاد، ولهذا السبب تزيد درجة تقسيم العمل بين الأفراد داخل الجماعة، وما يتبع ذلك من تعدد في علاقات الاعتماد المتبادل لأجزاء مختلفة من العمل الجماعي، وعليه فإن علاقة الإنتاج لا تحدد فقط بعلاقة الإنسان بالطبيعة، وإنما أيضا في علاقة الإنسان بالإنسان، وهي علاقات اجتماعية واقتصادية، ومن ثم يمكن القول أن العملية الاقتصادية هي؛ عملية انتاج وتوزيع الناتج الاجتماعي الذي هو مجموع السلع والخدمات المنتجة في دورانها حول العمل الاجتماعي، وحول المجهود الواعي الذي تقوم به الجماعة بغرض الاستخلاص من الطبيعة ما يشبع حاجتها مستعينة في ذلك بأدوات الإنتاج(الآلات) وخبراتها الفنية في تراكمها المستمر، وعليه فإن شروط عملية الإنتاج تتمثل في:[2]

-القوة العاملة؛

- أدوات العمل؛

---

[1] – الصادق جراية، **الوجيز في الاقتصاد السياسي، ج1**، (الجزائر: مطبعة منصور،2023)، ص ص22-23.

[2] – المرجع نفسه، ص 27.

-موضوع العمل.

وهنا يجب التمييز بين نوعين من الإنتاج المباشر أو الطبيعي والإنتاج السلعي، وسواء كان الإنتاج مباشر او سلعيا، فهو موضوع لعلم الاقتصاد السياسي، ولا يكفي الموضوع فقط لإثبات علمية مادة الاقتصاد السياسي فلابد من توفر المنهج لدراسة المعرفة الاقتصادية.

منهج وأدوات الاقتصاد السياسي:

يقصد بالمنهج مجموعة وسائل البحث التي تكون أسلوبا منتظما للحصول على المعرفة التي تشكل انعكاسا أمينا للقوانين الموضوعية، يستخدم علم الاقتصاد عموما وعلم الاقتصاد السياسي خاصة، عددا من المناهج التي تستخدمها جميع العلوم النظرية، وفي سبيل فهم القوانين الاقتصادية كمنهج، التجريد العلمي ومنهج التحليل والتركيب ومنهج الاستدلال بنوعيه(الاستقراء والاستنباط) وكذلك الاختزال.

-منهج التحليل والتركيب: يتطلب الفهم الصحيح للظاهرة الاقتصادية، قل كل شيء تفكيكها إلى عناصرها المكونة لها، ودراسة كل عنصر من هذه العناصر دراسة مفصلة وإظهار دوره وأهميته داخل الظاهرة كلها, إن تفكيك موضوع البحث إلى عناصره منفردة ودراسة كل هذه العناصر كجزء من الكل يسمى التحليل، وطريقة البحث لا تقتصر على التحليل فقط، بل لابد من توحيد هذه العناصر من جديد، بعد توضيح طبيعة كل عنصر ودوره وأهميته داخل الكل، وتوحيد العناصر المفككة والمدروسة في كل موحد مترابط داخليا يسمى التركيب، ويعد التحليل والتركيب جانبين متلازمين لعملية واحدة هي فهم الواقع الموضوعي. [1]

[1] – مصطفى العبد الله الكفري، مرجع سابق، ص64.

-منهج التجريد العلمي: يقصد بالتجريد محاولة التركيز على العناصر الرئيسية لمشكلة ما، ليس المجرد هو الشيء المنفصل عن الواقع الفعلي والموجود فقط في عالم الذهن والفكر والملموس هو ما يوجد في الواقع، ولكن كل مجرد هو جانب من جوانب الملموس، يساعد التجريد العلمي على الفهم الأعمق للواقع من الجانب الرئيسي والجوهري في الظاهرة المدروسة والانصراف عن الجوانب الثانوية والمعيقة لفهم الظاهرة. يتم في المرحلة الأولى من التجريد العلمي التعرف على الظاهر الخارجي لموضوع الدراسة، ثم ننتقل إلى البحث فيما وراء ذلك الموضوع لاكتشاف الخفايا، ثم الاتجاه المعاكس من الجوهر إلى الظاهر. والمجردات العلمية التي تعبر عن هذه الجوانب أو تلك علاقات الإنتاج تدعى المقولات الاقتصادية، ففي الرأسمالية مثلا البضاعة، القيمة، النقد، رأس المال، القيمة المضافة، الأجور، الربح والفائدة.[1]

-منهج الاستدلال: الاستدلال هو التعقل الذي يثبت حقيقة مقولات معينة، بالاستناد إلى مقولات أخرى، أي أن علم الاقتصاد بصفة عامة يتبع الأسلوب العلمي في تحليل قضاياه، وهو بذلك يستخدم نوعين من الاستدلال(الاستقراء والاستنباط).

-الاستدلال الاستقرائي: وهو الوصول إلى أحكام عامة بتعميم أحكام خاصة، وتعتمد هذه الطريقة على ملاحظة أكبر قدر ممكن من الوقائع الخاصة، ثم استخراج أحكام وتعميمها في شكل قوانين تفسيرية للوقائع، ويتم الاستقراء على أساس من المعلومات التي يهيئها الاقتصاد الوصفي والتاريخ الاقتصادي، وكذلك الملاحظة المباشرة للعملية الاقتصادية، ومثال ذلك استخدم الاقتصاديون الاستقراء في أبحاثهم، فقد استخرج الميركنتليون قوانينهم المتعلقة بالنقود نتيجة لمشاهدتهم لتدفق المعادن الثمينة من العالم الجديد إلى أوروبا.

[1] – المرجع نفسه، ص65.

-الاستدلال الاستنباطي: وهو استنتاج قضايا خاصة من قضايا عامة، وتعتمد هذه الطريقة على وضع فروض تقبل صحتها بصفة مسبقة(مسلمات)، وتستخرج هذه الفروض قوانينا وأحكاما تتعلق بوضعيات وحالات معينة، فالفروض الأولية منطلقات عامة لا يناقش فيها مدى التصاقها بالواقع، والأحكام الصادرة مستخرجات ثانوية تخضع إلى المنطق، أما التحليل الاستنباطي فهو يمدنا بنظريات أو تعميمات، ولكن لابد من اختيارها ويتم ذلك بمساعدة الدراسات التطبيقية، فالتحليل الاستنباطي يوضح مثلا أن الكمية المطلوبة من إحدى السلع تتناسب عكسيا مع ثمن السلعة، وقد تؤيد البيانات التطبيقية النظرية المؤسسة استنباطيا، ويضيف أوسكار لانكه إلى طريقتي الاستنباط والاستقراء طريقة ثالثة للتحليل، وهي الاختزال، التي تبرر المقدمات بالاستناد إلى النتائج المستخلصة منها، ويضاف إلى هذه المناهج أساليب أخرى من بينها، النماذج الاقتصادية.[1]

ولعلم الاقتصاد أدوات تحليلية أخرى تستخدم في البحث، أهمها:[2]

-النظرية الاقتصادية؛

-الإحصاء؛

-التاريخ الاقتصادي.

السياسة الاقتصادية والاقتصاد السياسي

هناك فرق كبير بين السياسة الاقتصادية والاقتصاد السياسي، فهذا الأخير هو علم نظري شامل بينما السياسة الاقتصادية فن عملي جزئي يعتمد على العلم النظري، فالسياسة الاقتصادية تعني مجموعة الوسائل والسب التي يجب أن تتبعها الدولة أو

[1] – المرجع نفسه، ص ص46-47.

[2] – عون خير الله عون، مرجع سابق، ص 09.

الوحدة الاقتصادية، للوصل إلى هدف معين أو غاية محددة، ويعتمد صانع القرار أو السياسة على المبادئ والنظريات العديدة التي يعتمدها الاقتصاد السياسي من أجل تحديد أفضل السبل والوسائل التي تمكن من تحقيق الهدف. وترقى السياسة الاقتصادية إلى أنها فن، لأن هذا التطبيق لمبادئ الاقتصاد السياسي، وإنما تعتمد على الفن في كيفية المفاضلة بين مبادئ الاقتصاد السياسي واختيار ما يتلاءم مع الظروف السائدة والأهداف، باختيار التوقيت الزمني الملائم لاستخدام هذه الوسائل، وعلى صانع القرار أن يختار السياسة التي تتسم بارتفاع إيجابياتها وانخفاض سلبياتها مع العمل على إتباع إجراءات أو سياسات لتلافي الآثار السلبية والآثار الجانبية لما اتبعه من سياسات اقتصادية، وفي هذا الصدد هناك علاقة وثيقة بين الاقتصاد السياسي والسياسة الاقتصادية، فالاقتصاد السياسي اقتصاد تقريري ببحثه وتفسيره للظواهر والمشاكل الاقتصادية وبالتالي إلقاء الضوء على سلوك المتغيرات الاقتصادية وطبيعة وأحجام العلاقات السببية بينها، ويمكننا من التنبؤ بالأحداث الاقتصادية المستقبلية، يستطيع الإنسان في النهاية أن يتوصل إلى مزيد من الفهم للبيئة الاقتصادية التي يعيش فيها، حتى يستطيع التحكم فيها وتحريرها، وتحسينها بالطريقة التي تجعلها أكثر اتفاقا مع احتياجاته وتفضيلاته الاقتصادية، فإذا كان الاقتصاد السياسي يبحث في كيفية رفع مستوى الإنتاج القومي، أو كيف يواجه الآثار الخطيرة للزيادات الكبيرة المستمرة للسكان أو كيف يواجه المجتمع مشكلة البطالة، فلا شك أن لكل من الاقتصاد السياسي والسياسة الاقتصادية دور، فالاقتصاد السياسي يبحث عن الإجابات الممكنة لهذه الأسئلة، وعن النتائج التي تترتب عن اتباع سياسة اقتصادية او أخرى. ومن أمثلة السياسات الاقتصادية المفاضلة بين اتباه منهج الحرية الاقتصادية دون تدخل من جانب الحكومة، أو اتباع سياسة من شأنها تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي لتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي، ومن أمثلة ذلك أيضا دراسة الوسائل التي يجب أن تتبعها الحكومة لكبح التضخم أو الكساد، وصانع السياسة يفاضل بينها في ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، ويعتبر الفكر الاقتصادي أي المذهب الاقتصادي الذي يعتنقه صانع السياسة

الاقتصادية عامل محدد في كيفية صياغة هذه السياسة، ويلاحظ أنه لا يمكن فهم النظريات الاقتصادية الحديثة دون فهم النظريات السابقة.[1]

ثالثا- الاقتصاد السياسي الدولي(النشأة، التطور والمفهوم)

شهد العالم تحولا كبيرا في نظام الاقتصاد الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، إذ أن نظام بريتن وودز Bretton Woods القائم على تحرير التجارة، والعملات المستقرة والترابط الاقتصادي لم يعد له وجود، كما أن التصور اللبرالي للعلاقات الاقتصادية قد تزعزع منذ أواسط سبعينيات القرن العشرون، وأدى انتشار السياسات الحمائية، وتذبذب الأسواق المالية والنقدية، وظهور السياسات الاقتصادية الوطنية المتباعدة في الاقتصاد الدولي، كل ذلك أدى إلى تآكل الأسس التي يقوم عليها النظام الدولي، وقد ظهرت الحاجة الماسة للجمع بين دراسة علم الاقتصاد الدولي ودراسة السياسة الدولية بغية ترسيخ فهم القوى الفاعلة في العالم، ولقد لعبت العوامل الاقتصادية دورا هاما في العلاقات الدولية على مدى التاريخ، فقد كانت الأهداف الاقتصادية، والموارد وأدوات السياسة الخارجية على الدوام عناصر مهمة في الصراعات التي قامت بين الجماعات السياسية، ويقدم لنا إغلاق أثينا لموانئ رابطة الدول الإغريقية في القرن الخامس قبل الميلاد في وجه أحد حلفاء منافستها اسبرطة يقدم إحدى أولى الحالات التي سجلها التاريخ للحرب الاقتصادية، والتاريخ حافل بأمثلة مشابهة عن دور العوامل الاقتصادية في شؤون الأمم، ورغم أنه كان للعوامل الاقتصادية والسياسية تأثيرها المتبادل عبر التاريخ، فإن هذا التفاعل قد اعترته تحولات جوهرية في العالم الحديث، وطوال قرون عديدة ماضية عديدة تعاظم الترابط بين الاقتصاديات الوطنية بسبب الزيادة الكبيرة في تدفقات التجارة والتمويل والتكنولوجيا، كما توسعت قاعدة الوعي الشعبي للمضمون الاقتصادي الذي تنطوي عليه القضايا السياسية، حيث أدى انتشار هذا الوعي الاقتصادي وكذلك الديمقراطية

[1] – خالد سعد زغلول حلمي، مرجع سابق، ص ص54-55.

السياسية، إلى إدراك العالم برمته بأن الدولة يمكن أن تستخدم بغية الوصل إلى المحصلات الاقتصادية، وخاصة بغية إعادة توزيع الثروة لمصلحة جهة معينة، وهكذا فإنه ينظر إلى توزيع الثروة والبطالة والتضخم على أنهما نتائج ما يفعله البشر وليس على أنهما عواقب لبعض القوانين الاقتصادية الثابتة، وثمة تغيرات عميقة تشكل الأساس لهذه التطورات، ذلك أنه منذ القرن السادس عشر كانت أولوية الدولة هي المبدأ النظام للنظام السياسي الدولي، وقد حلت الدولة إلى حد كبير محل أشكال التنظيم السياسي ما قبل الحديث من قبيل الدولة المدنية والقبيلة والإمبراطورية، هذا في حين أصبحت السوق في الوقت نفسه الوسيلة الرئيسية لتنظيم العلاقات الاقتصادية، إذ أنها حلت محل وسائل التبادل الأخرى من قبيل المعاملة بالمثل، وإعادة التوزيع والاقتصاديات الموجهة الامبريالية، وقد نشأ هذان الشكلان المتعارضان للتنظيم الاجتماعي، أي الدولة الحديثة والسوق معا على مدى القرون المتأخرة، وأضحت التفاعلات المتبادلة بينهما عوامل حاسمة على نحو متزايد في السمة المميزة للعلاقات الدولية المحركة لها في عالمنا المعاصر. (1)

وأن هذه التغيرات في النظام الاجتماعي والوعي الإنساني إلى رفع القضايا الاقتصادية إلى المستوى الأعلى في سلم العلاقات الدولية، وقد أصبح الرفاه الاقتصادي للشعوب ومصير الأمم مرتبطين ارتباطا وثيقا بطريقة عمل السوق وبعواقب ذلك، إن توجيه التدفقات المالية والتحولات التي لا مناص منها في المزايا النسبية، وتوزيع الأنشطة على المستوى الدلي، هي كلها أمور تستغرق اهتمام من العلم الحديث، وكما تنبأ عالم الجغرافيا السياسية ماكندر هالفورد أوائل القرن العشرين فإن إدراك رجل الدولة المتزايد لهذه التغيرات قد جعلهم يركزون انتباههم على الصراع من أجل الفعالية النسبية، وهكذا فإن هذه الدراسة تتقدم على مستويين، فهي استقصاء عملي لحقيقة الاقتصاد السياسي

(1) – روبرت غيلبين، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**، ط1(الإمارات: مركز الخليج للأبحاث،2004)، ص ص 08-10.

الدولي المعاصر، وكيف أن للتفاعل بين الدولة والسوق يولد تحولات في العلاقات الدولية خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، وتتساءل هذه الدراسة عن العواقب المحتملة لانتقال موضع الفعالية النسبية من أوربا الغربية والولايات المتحدة إلى اليابان وغيرها من القوى الاقتصادية في آسيا والعالم النامي.

وكذلك تحاول الدراسة طرق العلماء الرئيسية في النظر إلى الاقتصاد السياسي الدولي عموما إلى مجالات معينة كالتجارة، والشؤون النقدية، والاستثمار الأجنبي، وهذه المقاربة المزدوجة مبنية منطقيا على افتراض مفاده وجود دراسة التطورات المعاصرة والمسائل النظرية معا، ويتأثر الاقتصاد السياسي الدولي على مدى عقود قادمة عديدة تأثرا شديدا بثلاث تطورات رئيسية، الأول هو التراجع النسبي لقيادة الولايات المتحدة الأمريكية للاقتصاد الدولي الحر في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ومع تناقص القوة الأمريكية أجبرت قوى الترابط الاقتصادي العالمي على اتخاذ مواقف دفاعية. والثاني هو التحول الحالي لموقع مركز الاقتصاد العلمي من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي. فخلال سبعينيات القرن العشرين تجاوز حجم تدفق التجارة عبر المحيط الهادي حجم مثيله الذي شهده المحيط الأطلسي، أما التطور الثالث هو الاندماج المتزايد بين الاقتصاد الأمريكي والياباني واللذين أصبحا مترابطين على نحو غير مسبوق ، حيث أصبح هذا الاندماج إحدى السمات البارزة للاقتصاد العالمي المعاصر.[1]

إذ يتزايد ترابط هذين الاقتصادين مع بعضهما حول التجارة والإنتاج والتمويل، وكان وتيرة إقامة ما يسمى اقتصاد نيشيبي Nichibi فتسارعت على نحو مذهل، وتفوقت هذه العلاقة العابرة للمحيط الهادي والتي تعد مصدر ما يعادل 30 بالمئة من الإنتاج العالمي، على الأهمية التي كانت تتمتع بها فيما مضى العلاقة الأمريكية مع أوربا الغربية، وقد أدت التدفقات التجارية الضخمة بين هذين الاقتصادين والتحالفات الناشئة ما بين

[1] – المرجع نفسه، ص11.

شركاتها متعددة الجنسيات، والدور المحوري لرأس المال الياباني في الاقتصاد الأمريكي، وسوف تحدد طبيعة هذه العلاقة المحورية والقوى المحركة لها ومدى استقرارها، سوف تحدد إلى حد بعيد شكل العلاقة الاقتصادية على مستوى العالم، وتكمن أهمية الدور المركزي للعلاقات الأمريكية اليابانية بالنسبة للعلاقات الدولية في حقيقة مفادها أن الدولار هوحجر الزاوية في مركز الولايات المتحدة الامريكية في العالم، ذلك أن دور الدولار بصفته العملة الرئيسية في النظام النقدي العالمي، إلى جانب توسيع مظلة الردع النووي الأمريكي في اليابان وأوربا، وبفضل كون الدولار أساسا للنظام النقدي تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من خوض الحروب الخارجية وتمويل مركزها المهيمن دون تحميل دافع الضرائب الأمريكي ثمنا اقتصاديا كبيرا، يؤدي بالتالي إلى خفض مستوى المعيشة، وقد استدعى الدور الحاسم للدولار وامتيازات الإسراف على حد تعبير شارل ديغول، التي منحها الولايات المتحدة، استدعى وجود شريك خارجي يساهم في دعم الدولار، وقد وضعت هذه المهمة في عصرنا الراهن على كاهل اليابانيين وتدفقاتهم الرأسمالية الهائلة إلى الولايات المتحدة.[1]

وقد لعبت العوامل الاقتصادية دورا هاما في العلاقات الدولية على مدى التاريخ، وكانت الأهداف الاقتصادية والموارد وأدوات السياسة الخارجية على الدوام عناصر مهمة في الصراعات، والتاريخ حافل بأمثلة عن دور العوامل الاقتصادية في الشؤون السياسية، أما كمجال أكاديمي، فلم يكن لدراسة الاقتصاد السياسي الدولي وجود قبل العام 1970، نتيجة اهتمام العلاقات الدولية وتركيزها بالدرجة الأولى على الدولة والصراع والحرب، فقد كان الاقتصاديون يدرسون الاقتصاد بمعزل عن السياسة، كما كان باحثوا السياسة يفصلون السياسة عن الاقتصاد في دراستهم وتحليلهم للعلاقات الدولية، ومثل الجمع بين الاقتصاد والسياسة في مدخل واحد تحديا للباحثين، ولكن شهدت فترة 1970 وما بعدها

[1] – المرجع نفسه، ص 12.

دراسات تداخل فيها كل من الاقتصاد والسياسة، حيث هدف الاقتصاد السياسي الدولي إلى تفسير العلاقة بين الأصناف الاقتصادية والسياسية الدولية، وذلك للأسباب التالية:

-عدم رضا الأوساط الأكاديمية عن الفجوة بين النماذج النظرية للسلوك السياسي والاقتصادي من جهة والسلوك الفعلي للسياسة والاقتصاد من جهة أخرى.

-تناقض الاستقرار والرفاهية وتأثر النزم السياسية بالتغيرات الاقتصادية، مثل إنهاء الرئيس ريتشارد نيكسون لمعيار الذهب سنة 1971، التراجع النسبي للقوة الاقتصادية الأمريكية، وقيام الأوبك برفع سعر البترول في 1973، ووقوع أول كساد عالمي للدول الصناعية واليابان منذ عام 1930، وما تبعه من كساد وتضخم، مطالبة الدول النامية بالدخول في نظام اقتصادي يشمل تقسيما أكثر حالة للثروة العالمية، وكل ذلك لا يمكن تفسيره دون الجمع بين مجالات الاقتصاد والسياسة، ومن أهم الباحثين الذين ساهموا في تطوير نظرية الاقتصاد السياسي الدولي في سبعينيات القرن العشرين سوزان سترينج Susan Strange التي اهتمت بالعلاقة بين السلطات السياسية ذات السيادة من جهة، والأسواق العابرة للقوميات من جهة أخرى، تلك العلاقة التي وصفتها أنها تعمل لصالح الأسواق، أضف إلى ذلك كل روبرت كوكس R. Cox وروبرت جيلبين، حيث أكدا على ضرورة إعادة التفكير في كيفية دراسة مشكلات، عمليات وفواعل العلاقات الدولية، من خلال دراسة الاقتصاد السياسي الدولي والسياسات الدنيا بجانب السياسات العليا، وتشكل هذا الاهتمام في ظل العديد من الأزمات الاقتصادية التي عرفها العالم آنذاك، من بينها أزمة ارتفاع أسعار الغذاء من 1972-1974، وأزمة البترول 1973-1979، وأزمة الديون التي لحقت بدول أمريكا اللاتينية، وكل ذلك كان مسبوقا بانهيار نظام بريتن وودز

سنة 1971، وبذلك تطور مجال دراسة الاقتصاد السياسي الدولي كمجال نوع مهم في دراسة العلاقات الدولية.[1]

الاقتصاد السياسي الدولي ومراحل تطوره

نشأ الاقتصاد السياسي الدولي كمجال أكاديمي عام 1971 عندما أنشأت سوزان سترينج، ومن خلال الجمعية الملكية للشؤون الدولية ما يسمى، مجموعة الاقتصاد السياسي الدوليInternational political economy group، التي اهتمت بمعدلات التبادل الدولي وغيرها من الموضوعات، أعقب ذلك حرب أكتوبر 1973، التي أظهرت كيف تم توظيف البترول كسلاح سياسي، ثم تحولت إلى مجموعة بحثية نقدية بالأساس في مجموعة British international studies association تحت ما عرف بالمدرسة الإنجليزية للاقتصاد السياسي الدولي في الولايات المتحدة الأمريكية أو American international studies association ويمكن تلخيص مراحل تطور الاقتصاد السياسي الدولي على النحو التالي:

-كانت التجارة أحد مظاهر التفاعل الدولي قديما وحتى قبل تطور الدولة القومية وظل تبادل السلع جزء هام من التفاعل الإنساني.

-بدأ إحلال العملة مضمونة القيمة محل نظام المقايضة، الأمر الذي سهل عملية تبادل السلع، وربط النظم السياسية ببعضها البعض، جعلت المجتمعات السياسية أكثر تطورا.

-مع تطور القوة البحرية الأوربية في القرنين السادس عشر والسابع عشر كان من الممكن نقل كمية كبيرة من السلع بتكلفة أقل نسبيا، ولكن نقلت السلع بتكلفة أكبر من قيمتها بالذهب والفضة، ما أدى بهذه الدول إلى فرض صورة مختلفة من التجارة أو ما عرف

[1] – مروة خليل، محمد مصطفى، "الاقتصاد السياسي الدولي وتفسير تنامي وتراجع القوى الكبرى"، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، ع19، يوليو2023، الاسكندرية، ص ص130-131.

بالمركنتيلية: وهو نظام اقتصادي يفرض قيودا صارمة على التجارة بما فيها متطلبات التوسع الاستعماري في الخارج، حيث تطلب الدولة الأم المواد الرخيصة مثل السكر والتوابل والقطن من مستعمراتها، والتجارة مع المستعمرات، عدم التضحية بالمعادن النفيسة –الذهب-لصالح القوى الأخرى، الأمر الذي يزيد من رأسمال الدولة في اقتصادها الداخلي.[1] وبنهاية القرن الثامن عشر، ضاق تجار وأصحاب رؤوس الأموال الأوروبيون ذرعا من قيود المركنتيلية التي قللت من أرباحهم.

-في العام 1786 نشر آدم سميث كتابه الشهير ثروة الأمم، وعرف الثروة على أنها عمالة الدولة وإنتاجها وليس عرضها من الذهب والفضة، وأكد سميث أن سياسات الحماية الميركنتيلية تضر بثروة الدولة، كما نادى سميث بتقليل القيود على التجارة وعلى فكرة اليد الخفية، وكذلك فكرة الميزة التنافسية، ومنذ ذلك الحين، ظهر الصراع بين أنصار سياسات الحماية الميركنتيلية من جهة، وأنصار تحرير التجارة الخارجية من جهة أخرى. اتجهت كل الدول الصناعية تقريبا إلى التوسع الامبريالي لضمان الإمداد بالمواد الخام من جهة، وفتح أسواق جديدة من جهة أخرى، وبحلول 1870 تزايد الإنتاج الصناعي العالمي إلى الحد الذي بدأ فيه الطلب يتزايد إلى حد كبير، الأمر الذي استدعى العودة إلى سياسات الحماية وفق المصالح الامبريالية والتي لا تمنح شروطا أفضل للسلع المستوردة من الدول الأخرى، وفي القرن العشرين استخدمت بريطانيا سياسات الحماية حول أسواقها. وقد كانت الحرب العالمية الأولى مرآة عاكسة للاقتصاد العالمي والنسق السياسي الدول، فحطمت هذه الحرب اقتصاد الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية المجرية، الألمانية والروسية، وجعلت كل الدول الأوربية مدينة للولايات المتحدة الأمريكية، وأجبرت الدول المنهزمة على دفع مبالغ طائلة للدول المنتصرة، مما أدى إلى ضرر اقتصادي كبير، الأمر الذي فتح المجال لطفو الأحزاب اليسارية المتطرفة كالشيوعية والفاشية.

[1] – المرجع نفسه، ص 135.

-في العام 1929، شهد سقوط الأسعار وانهيارها، كما عرف العالم أزمة الكساد الكبير، ما أدى إلى سياسات الحماية في صورة Beggar they neighbour، وهي سياسة اقتصادية تتجه فيها الدولة إلى حل مشاكلها الاقتصادية الداخلية على حساب اقتصاد الدول الأخرى، أشار إليها آدم سميث، وهي سياسة تعمل فيها الدولة على حل مشكلة الركود والبطالة من خلال نقل الطلب الفعال في مصلحة السلع المحلية وليس المستوردة، وذلك من خلال فرض تعريفات جمركية، نظام الحصص على الواردات، والتي فعلت تحت اسم السياسات القومية، الأمر الذي انتهى بالعالم إلى الحرب العالمية الثانية.[1]

الفروض الأساسية للاقتصاد السياسي الدولي

تميل قوى السوق إلى تخطي الحدود القومية لتفادي السيطرة السياسية، أما الدولة فتميل إلى التقييد والتوجيه لجعل الفوائد الاقتصادية في خدمة الدولة والمجموعات القوية داخلها، ويمكن تلخيص الفروض الأساسية للاقتصاد السياسي الدولي كما يلي:

-هناك علاقة تفاعلية بين العديد من القوى المختلفة، ويمكن تحليل علاقة هذه القوى من خلال بعدين اثنين، هما:

البعد الأول: يهتم بالخلافات بين العلاقات الاقتصادية المحلية والدولية، حيث يؤكد بعض المحللين أن درجة التعقيد التي يتسم بها العالم المعاصر تساوي أهمية القوى الاقتصادية المحلية والدولية، في حين يختلف البعض في رؤيتهم لزيادة أهمية العوامل المحلية على الاعتبارات العالمية، وفريق ثالث يرى زيادة أهمية العوامل العالمية على حساب العوامل الداخلية والمحلية، والأمر هنا شبيه بمسألة الفاعل-البنية في العلاقات الدولية، ولا شك في أن الفصل بين ما هو محلي وما هو دولي يعد جدلا في موضوع الاقتصاد السياسي الدولي، أضف إلى ذلك أن الاقتصاد السياسي الدولي ما هو إلا اقتصاديات

[1] – المرجع نفسه، ص136.

قومية تتفاعل فيما بينها، فنظريات الاقتصاد السياسي الدولي تشترك باستثناء الاتجاهات الماركسية في أن الدولة هي محرك الاقتصاد القومي، وأن النشاط الاقتصادي الدولي يدور بين تلك الاقتصاديات القومية والتجارة الدولية، ما هي إلا نشاط مشترك بين الشركات القومية والذي أدى بدوره إلى تزايد أهمية الشركات العابرة للقارات.

البعد الثاني: يهتم بالعلاقة بين القوى الاجتماعية والدولة، أي الأهمية النسبية للسياسيين والمؤسسات السياسية من ناحية، والفاعلين الاجتماعين من ناحية أخرى، ويعد التفاعل بين الدولة والمجتمع بمثابة تقسيم آخر، ونوع من الفصل في مجال الاقتصاد السياسي الدولي، ويهتم هذا البعد بالأهمية النسبية لنشاط الحكومة المستقلة، والمؤسسات في مقابل تنوع الضغوط الاجتماعية لعملية صنع السياسة.[1]

ويعتبر الاقتصاد السياسي الدولي كواحد من أهم العناصر في تركيبة السياسة الدولية، ومجال مركزي لقضية علاقة دولية آخذة في العولمة. ويميز الاقتصاد السياسي الدولي باعتباره القضايا الناجمة عن تلاشي الحدود بين ما يعتبر سياسة واقتصاد، وبين ما يعتبر وطنيا ودوليا، ويبنى الاقتصاد السياسي الدولي عن طريق التفاعل الاجتماعي ولا يمثل حقيقة خارجية، وهذا ما جادله كتاب عولمة السياسة العالمية لجون بيليس، حيث يرى أن الادعاءات والمناقشات حول الاقتصاد السياسي الدولي في الجدل الأكاديمي وفي السياسة الرسمية وغير الرسمية على السواء هي جزء لا يتجزأ من العملية السياسية.[2]

مفهوم الاقتصاد السياسي الدولي

إن الاقتصاد السياسي الدولي عنوان لطريقة معينة في التفكير في العلاقات الدولية وتحليلها، وله عدد من المعاني المحددة والمرتبطة عموما بالمنظورات المتنافسة، ولكن ليس

---

[1] – المرجع نفسه، ص137.

[2] – جون بيليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، (الامارات: مركز الإمارات الدراسات الاستراتيجية،)، ص453.

هناك تعريف واحد متفق عليه عموما، لأن أي تعريف سيعكس قيما وتفضيلات معينة، وعملية حل الخلافات في القيم والتفضيلات هي العملية السياسية نفسها، والآراء المختلفة في الاقتصاد السياسي الدولي تعكس مواقف وأحكاما سياسية مختلفة، وضمن دراسة العلاقات الدولية، فإن الاقتصاد السياسي الدولي هو أساس طريقة تفكير في العالم، تؤكد علاقتين كبيرتين متداخلتين، إحداهما هي أن السياسة والاقتصاد لا ينفصلان، فالسياسة لا يمكن فهمها إلا إذا أخذ الاقتصاد في السياسة الحسبان. وهذا يعني أن الاقتصاد السياسي الدولي لا يقبل الفكرة القائلة إن العمليات التي أنشأت أشكالا من العولمة قد سيست اقتصادا دوليا في السابق غير سياسي، بل كان منظما على أساس اقتصادي عقلاني محض، ذلك أنه بالنسبة للاقتصاد السياسي الدولي، كان الاقتصاد الدولي على الدوام سياسي من حيث كونه يختص بعمليات من يحص على ماذا متى وكيف؟ وهذه هي السياسة. كما يجادل بول هيرست Paul Hirst وغراهام طومسون Graham Thompson في تحليل مهم جدا، فإن اصطلاح الاقتصاد الدولي كان دائما اختزالا لما هو في الحقيقة نتاج تفاعل معقد بين العلاقات السياسية والاقتصادية، تشكله وتعيد تشكيله صراعات القوى العظمى. أما التأكيد الآخر للعلاقة المتداخلة فيأتي من ملاحظة أنه بالنسبة للاقتصاد بين ما هو دولي أي خارج الدولة، وما هو وطني داخل الدولة، لم يعد قائما، والحجة هي أن المدى والعمق في الاعتماد المتبادل هو اعتماد متبادل ولكنه ليس متساويا بالضرورة، والناجم عن العمليات التي تتخطى الحدود الوطنية التي تتقاطع مع حدود الدول، وعن التجارة المتزايدة، وعن عضوية المجموعات الاقتصادية الإقليمية، وعن عمليات العولمة، قد تضمنت المجموعات الاقتصادية الوطنية معا، إلى درجة أنه لم يعد من الممكن لسياسة وطنية أن تكون محلية محضة.

إن الوضع المؤدي إلى تلاشي الحدود بين السياسة والاقتصاد وبين الوطني والدولي، هو بشكل أساسي خلق مستويات عالية من الاعتماد المتداخل بين الاقتصاديات السياسية الوطنية، فالمستويات العالية من الاعتماد المتداخل تربط الاقتصاديات

الوطنية بطريقة فعالة، بحيث يصبح الاقتصاد الوطني أكثر حساسية، وأحيانا أكثر انكشافا وتعرضا للتغيرات في اقتصاديات وطنية أخرى، وعلى سبيل المثال فإن تغيرا في أسعار الفائدة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية-قرار وطني- يمكن أن تكون لها آثار بعيدة المدى على أوضاع وسياسات مالية وطنية أخرى، فيؤدي بدوره إلى تغيرات في السياسات والأوضاع المحلية في دول أخرى، فيؤدي بدوره إلى تغيرات في السياسات والأوضاع المحلية في دول أخرى، بإرغامها على تخفيض أسعار الفائدة، وعلى العلاقات الدولية عندما تستجيب الأقطار الأخرى، إما مباشرة أو عن طريق المؤسسات الدولية، بسبب مدى ترابط الاقتصاديات المصنعة معا، وانقطاع امدادات النفط المتاجر بها عالميا، ستكون لها آثار مباشرة وخطرة على العديد من الاقتصاديات المعتمدة على الطاقة وعلى الاقتصاد العالمي ككل.[1]

إن المنظورات المختلفة للاقتصاد السياسي الدولي تضع خلايا العقل في مواقع دافعة مختلفة لتقديم التوضيحات، والأفكار والفرضيات، فمثلا تعرف النظرية الليبرالية الاقتصاد السياسي الدولي منطق السوق الاقتصادي بأنه القوة الدافعة المناسبة الصحيحة للاقتصاد السياسي الدولي، بينما تضع النظرية الواقعية الدولة والسياسة في ذلك الموضع، وتبدأ توضيحات أخرى من المستوى الدولي إما السياسية أو الاقتصاد أو من المستوى الوطني، وتجادل بأن هذا المستوى هو نقطة البداية لتوضيح الاقتصاد السياسي الدولي، غير أن من الواضح أن الرأي العام العالمي السائد في هذه اللحظة في العالم الصناعي هو رأي الليبرالية الجديدة الذي يؤكد قيم السوق وأفضلياته.[2]

الاقتصاد السياسي الدولي وقضايا العلاقات الدولية

[1] – المرجع نفسه، ص ص 455-456.

[2] – جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص457.

إن كثيرا ممن يفكرون ويكتبون عن الاقتصاد السياسي الدولي يجادلون بأن ما نعرفه باسم العلاقات الدولية، أي العلاقات السياسية والاقتصادية الآن بين الدول هي في خاتمة المطاف جزء من مجموعة أكبر من العلاقات والهياكل، وهذه المجموعة الأكبر هي التي يصفها مصطلح الاقتصاد السياسي الدولي، أي العلاقات السياسية التقليدية بين الدول، لا يمكن فهمها إلا كجزء من الاقتصاد السياسي الدولي، ويرى كثير أن اصطلاح الاقتصاد السياسي الدولي يشير إلى مجموعة فرعية من العلاقات ضمن إجمالي مؤلف من العلاقات الدولية، وهذا الرأي الثاني يعني أن الاقتصاد السياسي الدولي يبحث في عدد من القضايا، كالنقود والتمويل والتجارة والاستثمار التي لا ينظر إليها بوصفها أقساما أخرى من موضوع العلاقات الدولية.

ويرى Joshura Goldstein أن العلاقات الدولية مؤلفة من مجالين فرعين رئيسيين هما دراسات الأمن الدولي، والاقتصاد السياسي الدولي، حيث يقوم الاقتصاد السياسي الدولي بدراسة التجارة والعلاقات النقدية والشركات متعددة الجنسيات والاندماج الاقتصادي الأوروبي والسياسات الدولية للبيئة العالمية والفجوة الاقتصادية بين الشمال والجنوب، وقضايا التنمية، ويعرف الاقتصاد الدولي بأنه جزء مهم من هيكل السياسة الدولية المعاصرة وعمليتها، وهذا يتيح للأطراف الفاعلة الأخرى من غير الدول، أن يكون لها دور الاحتفاظ في الوقت نفسه بتركيز أولي على الدولة وعلى النظام القائم بين الدول.[1]

الاقتصاد السياسي الدولي والعولمة

إن أكثر ما يشاع هي الطبيعة الدقيقة لمجموعة العلاقات الدولية التي يطلق عليها الاقتصاد الدولي وشكل هذه العلاقات، ولقد ناقشنا في الجزء السابق طبيعة الاقتصاد الدولي، وحسب Roger Tooze فإن الاقتصاد الدولي هو اختزال لمزيج معقد ومتفاوض عليه من السياسة والاقتصاد، ولذلك ينبغي أن يدعى الاقتصاد السياسي الدولي، ولكنه

[1] – المرجع نفسه، ص ص458-459.

يشير أيضا إلى ترتيب محدد للكيانات وهو مجموع العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف بين الدول-الأمم، والوحدة الأساسية في الاقتصاد السياسي الدولي هي الاقتصاد الوطني، غير أن هناك الكثيرون في مجال الأعمال السياسية والأكاديميون يجادلون بأنه لم يعد لدينا هيكل دولي بسيط وواضح ومباشر يقوم على أساس العلاقات التجارية والاستثمارية بين اقتصاديات وطنية منفصلة تسيطر عليها حكومات وطنية منفصلة تسيطر عليها حكومات وطنية ويرونه أكثر تعقيدا، ونتيجة لذلك فإن هذا النموذج البسيط للاقتصاد الدولي يحتاج إلى توسيع ليحل محله اقتصاد سياسي عالمي أو معولم، وجوهره أن لدينا هيكلا أكثر من الاقتصاد الدولي وهو مؤلف من مؤسسات وكيانات تعمل بطريقة عابرة للحدود الوطنية، وتستند أنشطة هذه المؤسسات معا تغيرا أساسيا في الهيكل الشامل للاقتصاد السياسي الدولي، ويحتوي الاقتصاد السياسي العالمي على الاقتصاد الدولي القديم ضمن إطار يقع في الدولة، ولكنه ليس بالضرورة وطنيا، من حيث غرضه وتنظيمه وفائدته، ولعل أفضل طريقة لإظهار ذلك هي استخدام توسيع الرسم البياني:

الاقتصاد السياسي العالمي= (الاقتصاد الدولي)+اقتصاد إنتاج/خدمات متكامل

وتستمر علاقات الاقتصاد الدولي وهياكله في الوجود ولكنها لا تصف إلا جزءا من النشاط الإجمالي في الاقتصاد العالمي، هكذا فلكي نصف إجمالي الاقتصاد السياسي يتعين علينا النظر فيما يسمى اقتصاد الإنتاج والخدمات المتكامل.[1]

تعتبر العولمة وآثارها من أكثر المسائل التي ناقشها الاقتصاد السياسي الدولي، حيث اعتبر البعض أن الرأسمالية العالمية هي شكل من أشكال الاقتصاد السياسي في امتدادها، وأن أي نشاط دولي خارج المجال الإقليمي للدولة الأمة مشكلة من حيث السلطة الحكومية، أكثر من نشاط أو حدث مشابه ضمن المجال الإقليمي وهذا أحد أسس مطالبة

[1] – المرجع نفسه، ص ص468.

الحكومات الوطنية بالسيادة والاستقلال الاقتصادي الذاتي، ومهما كان حكمنا على طبيعة عالمنا الدولي المعولم، فإن من الواضح نسبيا أن بعض الجوانب الهامة للنظام الدولي للعلاقات الاقتصادية السياسية قد تغيرت، ويمكن رصد خمسة جوانب للعولمة، وهي تركيز النشاط الاقتصادي ضمن ثلاثي أمريكا الشمالية، الحاد الأوروبي، اليابان وآسيا، الزيادة الضخمة في الاقتصاد العالمي ونمو المؤسسات المعولمة كلاعبين دوليين، وطبيعة الإنتاج الدولي، والتلاشي المستقبلي للحدود بين المجالين المحلي والدولي، والأساس الإيديولوجي للعلاقات الاقتصادية الدولية.[1]

والجانب الأهم في الاقتصاد السياسي الدولي هو الأساس الفكري للعلاقات الاقتصادية الدولية المعولمة، وقد أدى إنهاء الحرب الباردة والانهيار الداخلي لمعظم الاقتصاديات القائمة على التخطيط المركزي، وانتشار شكل واحد من التنظيم السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وهو الرأسمالية الحديثة وأساسها الليبرالية الاقتصادية، وقد أصبح هو العقيدة الأساسية للاقتصاد الولي منذ إعادة بناء النظام الاقتصادي الدولي في بريتون وودز عام 1944، فالليبرالية تفصل الحياة الاقتصادية عن السياسة، وتعطي الاقتصاد القائم على عقلانية السوق الفردية امتيازا فوق جميع أشكال التنظيم الاجتماعي الأخرى، وقد نقلت الليبرالية الجديدة هذا إلى مستوى النظام الدولي في دلها الداعي إلى الأسواق العالمية المطلقة غير المقيدة والأخلاق الفردية القائمة على النزعة الاستهلاكية التي تتجاوز المجتمعات الوطنية.[2]

[1] – المرجع نفسه، ص ص470-471.

[2] – المرجع نفسه، ص 481.

المحور الثاني: المنظورات الكبرى في الاقتصاد السياسي الدولي

1- الميركنتيلية(التجاريةMercantilism): يمكن إرجاع نشأة هذا المذهب إلى سنة 1550، حيث ظهرت جماعة في انجلترا تعرب باسم -أنصار المعادن النفيسة-، وسادت سياسات وأساليب المذهب التجاري الاقتصادي طيلة نحو مئة وخمسون عاما في الدول الأوربية خلال القرنين السبع عشر والثامن عشر، وممن روجوا لهذا النوع من السياسات والأساليب الايطالي أنطونيو سيرا الذي نشر سنة 1613 رسالة ضمن تعاليم هذا المذهب الرئيسية، وآخر من أسهم في هذا الميدان سير جيمس ستورات بكتابه بحث في مبادئ الاقتصاد السياسي الصادر علم 1776، تعتبر المعادن النفيسة عند أصحاب المذهب التجاري الشكل المفضل من أشكال الثروة القومية، لأنها مصدرة القوة والعظمة، فإذا لم تملك الدولة مناجم الذهب فإن بإمكان الحصول على حاجاتها من الذهب عن طريق

التجارة، وهذا يستتبع أن يكون الميزان التجاري في صالحها، لأن زيادة الصادرات على الواردات معناها تدفق الذهب والفضة.

اهتم التجاريون بمشكلة الطلب الفعال مدركين بأن العجز في الميزان التجاري يكون على العموم تأثيره سيئا على الإنتاج والطلب الفعال يكون تأثير العجز أكبر، لأن الاستيراد يمثل عرضا بلا طلب وتصرف عليها الدخول المحلية، إلا أن إنتاجها لا يولد دخلا محليا، ومن ناحية أخرى تمثل الصادرات طلبا بلا عرض مقابل له، إن أغلب الدخول المكتسبة في إنتاج سلع التصدير تصرف داخل السوق المحلية، وبذلك تدفع على تنشيط الطلب المحلي، وقد كان التجاريون على صواب في محاججتهم بأن فائض الصادرات يميل إلى تنشيط حركة الاقتصاد المحلي، في حين يميل فائض الاستيراد إلى تقليص حركة الاقتصاد المحلي.[1]

وتعني كلمة ميركنتيلية في اللغة التاجر، وهي مأخوذة من الكلمة اللاتينيةMercante، والمعنى لهذا المصطلح هو الميول إلى المتاجرة والربح دون أي اعتبارات أخرى، كما تعني المركنتيلية اصطلاحا المذهب الذي أولى اهتمام بالغا بالمعادن النفيسة من ذهب وفضة باعتبارهما أساس ثروة الأمة ومنبع قوتها، كما يطلق المصطلح على آراء الاقتصاديين وعلى سياسات الدول الاقتصادية التي تعبر عن ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق القوانين والتشريعات. ويقصد بهذا المذهب التجاري أيا مجموعة من الآراء والإجراءات الاقتصادية والتي طبقها و نادى بها منظروا وأنصار الدولة القومية في أوربا، خاصة فرنسا وانجلترا واسبانيا وأسسوا لظهور مفهوم الرأسمالية التجارية في بدان أوربا الغربية مع نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر إلى غاية منتصف القرن الثامن عشر.

[1] – ضياء مجيد الموسوي، **أسس علم الاقتصاد: مذاهب وأنظمة ونظريات اقتصادية وأسواق**، ج1، ط2(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013)، ص ص21-22.

عوامل ظهور الفكر التجاري

لقد كان لظهور الدولة القومية الحديثة وانهيار النظام الإقطاعي مع نهاية القرن الخامس عشر، الأثر في بلورة الفكر التجاري، ومن أهم العوامل التي أدت إلى ظهور الفكر التجاري، ما يلي:

- انهيار النظام الإقطاعي؛
- ظهور الدولة القومية الحديثة؛
- قيام حركة النهضة الأوربية؛
- حركة الكشوفات الجغرافية؛
- تزايد تدفق المعادن النفيسة؛[1]
- ازدهار التجارة وتطور النظام النقدي.

دور الدولة في الفكر التجاري

يرى التجاريون أن كل دولة يجب أن تعمل على زيادة رصيدها من الذهب والفضة، وذلك عن طريق أن يكون الميزان التجاري للدولة دائنا، ويتم ذلك بالعمل على تشجيع الصادرات والتقليل من الواردات، وإذا ما تحقق فائض من الميزان التجاري سوف تضطر الدول الأخرى لدفع قيمته بالمعادن النفيسة، نظر التجاريون إلى الثروة الكلية على أنها ثابتة الحجم، ويترتب على ذلك ما تكسبه دولة ما من معادن نفيسة يكون على حساب الدول الأخرى، وأكد التجاريون على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بتوجيه مسار التجارة مع العالم الخارجي، بهدف تحقيق فائض في ميزانها التجاري، ومن هنا كانت

[1] – فيروز جيرار، تاريخ الفكر الاقتصادي، مطبوعة بيداغوجية مقدمة لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2022-2023، ص ص33-34.

نظريتهم ذات طابع وطني لأن كل دولة يجب أن تنظر إلى مصلحتها وتحقيق هذه المصلحة على حساب مصالح الدول الأخرى، ويرى التجاريون بأن الدولة مطالبة باستغلال مناجمها من الذهب والفضة إلى أقصى درجة، وعلى الدول أن تسعى لضم المستعمرات التي تحتوي أقاليمها على مناجم الذهب والفضة واستغلالها، وعلى صعيد آخر فإنه يرى التجاريون بضرورة الحفاظ على مستويات أجور العمال عند أدنى مستوى له للمحافظة على تكاليف الإنتاج عند أقل مستوى ممكن، واستخدام كافة الموارد الاقتصادية بأقصى كفاءة ممكنة، حتى تتمكن الدولة من أن تغزو منتجاتها الأسواق الأجنبية بأسعار تنافسية، كل هذا يؤدي إلى زيادة الإنتاج إلى أقصى حد ممكن، وتقليل الاستهلاك إلى أقل حد ممكن، حتى يكون هناك فائض سلعي يصدر إلى دول أخرى وأسعار رخيصة نسبيا، ويصبح الميزان التجاري دائنا، ويتدفق الذهب والفضة إلى الدولة.[1]

وصادف التجاريون مشكلة ارتفاع الأسعار وبحثوا في هذه الظاهرة، وقدم الفرنسي جون بودان عام 1568 تفسيرا لهذه الظاهرة هو زيادة كمية النقود التي دخلت البلاد الأوربية في صورة ذهب وفضة على إثر زيادة صادراتهم عن وارداتهم، وربط بين ارتفاع الأسعار وزيادة كمية النقود، أي أنه إذا زادت كمية النقود ارتفعت الأسعار وانخفضت القوة الشرائية للنقود، وهكذا وضع جون بودان أسس النظرية الكمية في النقود، والتي لعبت دورا هاما في الفكر الاقتصادي اللاحق، وظل مأخوذا بها حتى منتصف القرن العشرين.

الصيغ الأساسية للفكر التجاري

-الصيغة المعدنية(اسبانيا في القرن16): بما أن الثروة هي المعدن الثمين والغاية منه هي زيادة احتياطي الذهب والفضة، وأفضل وسيلة لتحقيق ذلك، هو منع خروجها من البلاد والعمل على جلبها من خلال:

[1] – خالد سعد زغلول، مرجع سابق، ص ص30-31.

-تقوية أسطول الدولة لنقل المدن الثمين من العالم الجديد؛

-إقامة مراقبة جمركية دقيقة لمنع تسرب المعدن الثمين إلى الخارج؛

* إلا أن هذه الصيغة كانت لها آثارا سلبية على اسبانيا، وتمثلت في:

-لم تمنع تسرب المعدن الثمين إلى الخارج؛

-إضعاف الصادرات الوطنية بسبب ارتفاع الأسعار في الداخل؛

-ارتفاع الواردات وإخراج كميات كبيرة من المعدن الثمين إلى الخارج؛

-إضعاف النشاط الزراعي والصناعي في اسبانيا.

-الصيغة الصناعية(فرنسا في القرن17): تمثلت في كون الوسيلة الأفضل لزيادة المعادن الثمينة، هي تحقيق نهضة صناعية، خاصة أن الزراعة تخضع للتقلبات الموسمية، فضلا عن كون الموارد الزراعية رخيصة الأسعار وذات وزن كبير، والأهم هو الوصول إلى تصدير البضائع عالية القيمة بتطوير الصناعة الوطنية، وأهم التدابير لذبك، تتمثل في:

-الحماية الاقتصادية؛

-تسهيل استيراد المواد الأولية بإعفائها من الرسوم الجمركية ومنع إعادة تصديرها قبل تصنيعها؛

-إعفاء المواد المصنعة من الرسوم الجمركية، فضلا عن تحسين الجودة لكسب الأسواق والمنافسة.

-الصيغة التجارية(بريطانيا في القرن18):

تعتبر الصيغة التي انتهت إليها الميركنتيلية، فالثروة هي الذهب والفضة والهدف منها زيادة مستودع المعدن الثمين، ولكن ذلك يتم بالتجارة والملاحة، ذلك أن التجارة الخارجية في رأي دعاة هذه النظرية تزيد في غنى الدولة أكثر من الصناعة، وهو يستشهدون بالمدن القديمة(صور، صيدا، قرطاجة، الاسكندرية) وهي لم تكن مراكز صناعية، وكذلك هولندا في ذلك العصر، تتمثل أهم التدابير فيما يلي:

- الحصول على ميزان تجاري راجح؛ تزيد فيه الصادرات عن الواردات ويبقى منه صرف ذهبي؛

- تقوية الأسطول البريطاني وحصر التجارة البريطانية به(قانون كروميل) والتغلب على الأسطول التجاري الهولندي.

- حرية التجارة الخارجية ليتاح لبريطانيا الدولة التجارية البحرية الكبرى التحرك في عالم واسع.[1]

- الميركنتيلية الجديدة: قد شهدت الكثير من التحولات على مدى القرون العديدة الماضية، كما تغيرت تسميتها: الميركنتيلية والاقتصاد الموجه، والحمائية، والمدرسة التاريخية الألمانية، ومؤخرا الحمائية الجديدة، غير أنه تجري عبر جميع هذه الظواهر مجموعة من الأفكار والمواقف، بدلا من مجموعة متماسكة ونظامية من النظريات الاقتصادية أو السياسية، ومفاد فكرتها الرئيسية هو أن الفعاليات الاقتصادية تخضع أو ينبغي أن تخضع لهدف بناء الدولة ومصالح الدولة، ويسند جميع القوميين الأمن القومي والقوة العسكرية في تنظيم وأداء النظام الدولي إلى أولوية الدولة، ويمكن تمييز موقفين أساسيين ضمن هذا الالتزام العام، إذ يعتبر بعض القوميين أن حماية المصالح الاقتصادية الوطنية هي العنصر الأدنى اللازم لأمن الدولة وبقائها لعدم وجود مصطلح أفضل، يمكن تسمية هذا الموقف الدفاعي بأنه الميركنتيلية الجديدة، ومن جهة أخرى

[1] – مصطفى العبدلله الكفري، مرجع سابق، ص ص208-209.

هناك القوميون الذين يعتبرون الاقتصاد الدولي عبارة عن صراع التوسع الامبريالي، ويمكن تسميتها بالميركنتيلية الحاقدة، وكانت السياسات الاقتصادية التي مارسها وزير الاقتصاد الألماني هيالمار شافت Hjilmar Shacht إزاء أوربا الشرقية في الثلاثينات من هذا النوع.

يشدد الميركنتيليون على:

-إن الثروة وسيلة أساسية مطلقة القوة سواء من أجل الأمن أو من أجل العدوان.

-إن القوة أساسية أو قيمة كوسيلة لحيازة الثروة والاحتفاظ بها.

-إن كلا من الثروة والقوة غايات نهائية ملائمة للسياسة الوطنية.

ويشدد القوميون الاقتصاديون على دور العوامل الاقتصادية في العلاقات الدولية، ويعتبرون أن الصراع بين الدول الرأسمالية والاشتراكية وغيرها من اجل الموارد الاقتصادية، إنما هو منتشر ومتأصل فعلا في طبيعة النظام الدولي ذاته، بما أن الموارد الاقتصادية ضرورية للقوة الوطنية، فإن كل نزاع هو في الوقت نفسه اقتصادي وسياسي، مع تطور القومية الاقتصادية في أوائل العصر الحديث، فقد استجابات للتطورات الاقتصادية والسياسية والعسكرية للقرن السادس عشر والقرن السابع عشر والقرن الثامن عشر، بروز دول قومية متنافسة، ونشوء طبقة متوسطة كرست نفسها بداية لتجارة والتصنيع على نحو متزايد، جراء التغيرات المتسارعة التي عرفها العالم، التغيرات في أوربا واكتشاف العالم الجديد، وموارده ونشوء اقتصاد السوق ذي الطابع النقدي، ويأتي الصنيع في مقدمة أهداف القومية الاقتصادية، وذلك لأسباب عديدة منها:[1]

-يعتقد القوميون الاقتصاديون أن الصناعة لها آثار على الاقتصاد بأكمله وتؤدي إلى تطور شامل.

[1] – روبرت غيلبين، مرجع سابق، ص ص44-45.

- ربط حيازة الصناعة بالاكتفاء الذاتي الاقتصادي والاستقلال الذاتي السياسي.

-تحظى الصناعة بأهمية كبيرة لأنها أساس القوة العسكرية، وتحتل موقعا مركزيا في الأمن القومي في العالم الحديث، ويرى صاحب النظرية الميركنتيلية للتنمية الاقتصادية الأمريكية Hamilton .A ، يبدو أن الثروة ليست وحدها المرتبطة ماديا بازدهار الصناعات، بل إن استقلال البلد وأمنه مرتبطان بذلك الازدهار، إن الهدف القومي للتصنيع هو في حد ذاته مصدرا رئيسيا للنزاع أو الحرب الاقتصادية.

ونشأت القومية الاقتصادية في أوائل العصر الحديث وفي الوقت الحاضر، جزئيا من نزعة الأسواق إلى تركيز الثروة والى إقامة تبعية أو علاقات قوة بين الاقتصاديات القوية أو الضعيفة في عالم الدول المتنافسة، يعتبر القوميون الكسب النسبي أكثر أهمية من الكسب المتبادل، في حين يشدد الليبراليون على المنافع المتبادلة للتجارة الدولية، يعتبر كذلك القوميون وكذلك الماركسيون هذه العلاقات بأنها مثيرة للنزاعات، ومع أن هذا لا يستبعد التعاون الاقتصادي الدولي وانتهاج سياسات ليبرالية، فغن الترابط الاقتصادي ليس متماثلا أبدا، بل إنه يشكل بالفعل مصدرا مستمرا للنزاع وانعدام الأمن، ولذلك يؤكد القوميون بدءا من هاملتون وحتى أصحاب نظرية التبعية المعاصرين على الاكتفاء الذاتي الوطني بدلا من الترابط الاقتصادي.[1]

لقد اتخذت القومية أشكالا مختلفة عديدة، وتجاوبا مع الثورة التجارية واتساع نطاق التجارة الدولية، شددت الميركنتيلية الكلاسيكية أو المالية على تشجيع التجارة وعلى وجود فائض في الميزان المدفوعات، وفي أعقاب الثورة الصناعية، يشدد الصناعيون أمثال هاملتون وليبست على تفوق الصناعة والتصنيع على الزراعة، وفي أعقاب الحربين العالميتين الأولى والثانية، إضافة إلى الاهتمامات السابقة التزام بأولوية الرفاه المحلي ودولة الرفاه، و في العقدين الأخيرين من هذا القرن غدت الأهمية المتزايدة للتكنولوجيا المتقدمة،

[1] – المرجع نفسه، ص45.

والرغبة في السيطرة على الذرى القيادية للاقتصاد الحديث، يمكن تسميته تنافسية سياسية، السمات المميزة للميركنتيلية المعاصرة، بيد أن الرغبة في السلطة والاستقلال ظلت على مر العصور الاهتمام المهيمن للقوميين الاقتصاديين.[1]

أهم رواد الفكر الميركنتيلي

أهم المفكرين	البلد	الإسهامات الفكرية
جان بودا ن Jean Bodin (1530-1596)	فرنسا	قدم تفسيرا لارتفاع الأسعار الذي شهدته أوروبا، حيث رأى أن تدفق المعادن الثمينة إلى أوروبا أدى إلى زيادة كمية النقود المعروضة وبالتالي أدى إلى ارتفاع الأسعار، وبذل ك ساهم في وضع الأساس للنظرية الكمية للنقود.
توماس ما ن Thomas Mun (1571 - 1641)	انجلترا	من أكبر الاقتصاديين الذين مثلوا الاتجاه التجاري، اعتبر التجارة أساس الثروة، وركز على فكرة الميزان التجاري وتحقيق فائض فيه، واقترح زيادة الإيرادات الجمركية من خلال إقامة مراكز العبور التجارية في إنجلترا .كما قدم صورة أولية عن ميزان مدفوعات الدولة ، وميز بين النقود ورأس المال.
جان كولبير Jean Colbert (1619 - 1683)	فرنسا	ساهم في تحويل فرنسا إلى قوة اقتصادية شبه مهيمنة على أوروبا، ركز على تشجيع الصناعة الفرنسية ودعم تنافسيتها لزيادة الصادرات والحصول على الثروة، كما شملت سياسته كل فروع الاقتصاد التي تؤثر في الميزان التجاري (تجارة، صناعة، زراعة)وقد اتخذ في سبيل ذلك مجموعة من الإجراءات.
وليام بي تي William Petty (1623 - 1687)	انجلترا	ترتبط نظرياته الأكثر شهرة بالضرائب، الثروة الوطنية، العرض النقدي ومعدل تداوله، القيمة، سعر الفائدة، التجارة الدولية، الاستثمار العام . ورأى عكس التجاريين أن الثروة ليست فق ط من الذهب والفضة ب ل الأرض والعمل هما الثروة الحقيقية، واهتم بالنتاج والتوظيف، كما رأى أن فائض المعادن النفيسة قد يكون ضارا للدولة .وقد استخد م المنهج التجريبي والجانب الكمي في دراساته كالرياضيات والإحصاء
جون لو ك John Locke (1632 - 1704)	انجلترا	ساهم في تقديم المبررات لقبول التعامل بالفائدة والربا والملكية الخاصة وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد، كما يرجع له شيء من الفضل في تطوير النظرية الكمية للنقود إلى صيغة أعلى مستوى مما كان متداولا قبله، وكان داعما صريحا للسياسات المركنتيلية
دافيد هيو م David Hume	انجلترا	وافق المذهب التجاري في أن التجارة هي المصدر الرئيسي للثروة، غير أنه أكد أيضا أن العمل هو أساس الثروة، وأن الفائض من الذهب في الميزان التجاري

[1] – المرجع نفسه، ص46.

(1711 - 1776)		لا يزيد من التنمية الاقتصادية بل يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتدهور الاقتصاد. كما رأى بأن التقسيم الدولي للعمل يؤدي إلى زيادة الرفاهية لدول العالم وهو عكس سياسة التجاريين القائمة على احتكار التجارة الخارجي ة .كما رأى أن سعر الفائدة يعبر عن الحالة الاقتصادية التي يعيشها البلد حيث يعني انخفاضها الازدهار وارتفاعها يعني تعثر الاقتصاد.

المرجع: أنظر: فيروز جيرار، مرجع سابق، ص ص38-39.

2- مفهوم الليبرالية Liberalism: يرجع لفظ الليبرالية من حيث الاشتقاق اللغوي إلى اللفظ اللاتيني Liberalis يعني الشخص الكريم، النبيل والحر، ومن بين هذه الدلالات الاشتقاقية التي يحملها اللفظ، نجد أن المعنى الأخير أي الشخص الحر، هو المعنى الذي سيكون مرتكز البناء الدلالي للمفهوم لاحقا، حيث نلاحظ أنه حتى نهاية القرن الثامن عشر لم يكن لفظ الليبرالية متداولا، بل كانت الكلمة الشائعة هي ليبرال، التي قصد بها الشخص المتحرر فكريا، لكن في نهاية القرن التاسع عشر نجد لفظ الليبرالية سيظهر بوصفه دالا على رؤية مذهبية لها أساسها الفكري ونظيرتها السياسية والاقتصادية، بيد أن هذه الصيرورة التي لحقت لفظ الليبرالية منذ أصله الاشتقاقي اللاتيني والى استوائه في القرن التاسع عشر بوصفه لفظا دالا على مذهب فكري واقتصادي وسياسي، لا يعني أن المحتوى الدلالي للفظ لم يجر صياغته إلا في القرن التاسع عشر، بل إن الرؤية المنهجية الليبرالية ترجع إلى لحظات تاريخية سابقة، حيث تبلورت بفضل أعمال جون لوك، وديفيد هيوم وروسو، وكانط، وآدم سميث التي تنتمي معرفيا إلى حقل الفلسفة والاقتصاد السياسي، توجد المرتكزات النظرية التي سيستند عليها المذهب اللبرالي لاحقا.[1]

وعند البحث عن معنى مصطلح الليبرالية، فإن لفظتين مهمتين يدور حولهما الحديث بصورة أساسية، الفردية والحرية، وإذا نظرنا إلى الفردية بوصفها الأساس الفلسفي للمفهوم، والذي قامت عليه البناءات اللبرالية في الأصل، فإننا يجب أن نركز على طبيعة العلاقة القائمة بين تطور مفهوم الفردية ونشأة الليبرالية، من حيث تأثير الأول

[1] – الطيب بوعزة، **نقد الليبرالية**، ط1(الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2009)، ص ص18-19.

على مسار الثانية بالنسبة للتأسيس النظري، وإذا أردنا أن نحدد بدقة تاريخيا استعمال مصطلح ليبرالية، فإن أول من سموا ليبراليين هم أعضاء الكورتيس Cortes والذي هو حزب اسباني عام 1810-1811، هذا وقد سبق الآباء المؤسسون في وجودهم الواقعي على هذا التاريخ، ولإيضاح أن الأبناء لا الأبناء المؤسسين الليبراليين هم الذين تحدثوا عن الليبرالية كمصطلح فري قائم بالفعل، فقد كان اهتمام الآباء المؤسسين ينصب على وضع أطر نظرية ملائمة لمجتمع جديد صنعته طبقة جديدة، أو الطبقة الوسطى والتي استطاعت سلب الإقطاع والكنيسة امتيازاتها القديمة، وقد استطاعت هذه الطبقة أن توجد مجتمعا يمكن للفرد من خلاله أن يجد خلاصة بأسلوبه الخاص، لا بطريقة الكنيسة، وهكذا استطاع الآباء الليبراليون أن يقدموا مبررا عقلانيا نظريا لسيطرة الطبقة الوسطى على مقاليد الحكم في أوربا، غير أن هذا التبرير النظري لم يندرج تحت مصطلح الليبرالية إلا لاحقا، فقد كانت الليبرالية بأشكالها المتنوعة موقفا عقلانيا قبل آن تصبح عرضا نظريا واعيا بذاته، فعلى سبيل المثال يولي جون لوك 1632-1701 أحد الرواد المؤسسين والأب الشرعي للديمقراطية الليبرالية أهمية قصوى للقانون الطبيعي الذي يمثل صورة الحقوق الطبيعية للإنسان بوصفه تعبيرا عن الروح الليبرالية الأصلية، ويؤكد آدم سميث1723-1790 مؤسس علم الاقتصاد السياسي على الدوافع الطبيعية التي غرستها الطبيعة في الإنسان وهي المصلحة الشخصية، الملكية، الميل للتبادل، عادة العمل، الميل إلى الحرية...الخ ليقدم فلسفة اقتصادية قوامها القانون الطبيعي وسبيلها التحرر الاقتصادي من تدخل الدولة.[1]

فالليبرالية ظهرت أولا بوصفها معطى تاريخيا قبل أن تتشكل بوصفها لفظا اصطلاحيا، إذ أنها بوصفها وجود معرفي ومجتمعي أخذت في التبلور داخل سياق الاتحاد الأوروبي على الأقل قبل ثلاثة قرون من ظهورها بوصفها لفظا اصطلاحيا، حيث ظهرت كلمة ليبرالية في اللسان الانجليزي سنة1819، أما في اللغة في الفرنسية فكان مان دوبيران

[1] – ياسر قنصوة، **الليبرالية**، (طنطا: مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2007)، ص ص8-9.

أول من استعملها وذلك سنة 1818، حيث حددها بوصفها المذهب المدافع عن الحريات، والليبرالية هي فلسفة اقتصادية وسياسية ترتكز على أولوية الفرد بوصفه كائنا حرا، فمقولة المركزية التي يحرص المذهب الليبرالي على إبرازها في تحديد ذاته.[1]

نشأة وتطور الليبرالية: تعود الليبرالية في نشأتها إلى الإرهاصات الأولى للفلسفة اليونانية، خاصة عند السوفسطائيون الذين وجهوا الفكر تجاه عالم الإنسانية، حيث يكون الإنسان لا الطبيعة موضع النظر الجدير بالاتجاه، وعندما قدم بروتا جوراس 481-411 ق م مقولته الشهيرة "الإنسان معيار الأشياء"، كان يقصد بالإنسان ذلك الفرد من ناحية، وأن المبحث الملائم لدراسة النوع البشري هو الإنسان نفسه من ناحية أخرى، ومن هذه العبارة جاءت الخطوة الأولى لاكتشاف النزوع الفردي للذات الإنسانية، وتمثل المدخل الملائم للنزعة الفردية، وعندما يتحدث السوفسطائيون كليكلس عن الحق الطبيعي للأقوى والأفضل، ويقدم صورة الفرد السيد الموهوب، الأقوى، فإنه يناظر صورة رجل الأعمال آدم سميث في القرن الثامن عشر الذي يعلن: دع رجل الأعمال أولا يحرر ذاته، وسيحرر حينذاك البشرية، ولكنه ليحرر ذاته يجب أن يملك الدولة. وتأخذ النزعة الفردية التي تمثل ركيزة أساسية للفكر الليبرالي شكلا مميزا عندما يطرح السوفسطائيون تراسيماخوس صورة الفرد الأقوى الذي لا تعني العدالة سوى مصلحته، ونفهم من ذلك بان الحكومة أو أي نظام حكم معين يعنى بالمصلحة الخاصة، شأنه في ذلك شأن الفرد تماما، وتبدو مصلحة الأقوى عن العدالة للسفسطائيين أقرب ما تكون إلى تلك الصفوة النوعية عند أحد الرواد الليبراليين: جيريمي بنتام الذي يرى أن مبدأ المنفعة هو المبدأ الذي يستحسن أو لا يستحسن كل فعل وفقا للهدف الذي يمثله.[2]

ومن منطلق التأثر بقواعد المنهج الديكارتي العقلاني من ناحية، وتلك النفعية الحيادية التي أضافها هذا المنهج على الحياة الإنسانية، استطاع هوبز بناء نهجه الخاص

---

[1] – المرجع نفسه، ص ص20-21.

[2] – المرجع نفسه، ص ص15-16.

الفردي، أو النفعية الفردية في أكثر صورها تطرفا(الأنانية)، من خلال تأمله العميق للطبيعة البشرية، ومن هوبز إلى لوك في تحليله للعقل الإنساني، ويؤكد أنه على الرغم من حرية التصرف لدى الإنسان فإنه لا يملك حرية تدمير ذاته، فحالة الطبيعة في نهاية الأمر لها قانون طبيعي يحكمها وهو ملزم لكل فرد. فحالة الطبيعة لدى لوك هي حالة المساواة المستمدة من القانون الطبيعي وحالة الحرية غير المحدودة، هي الضامن للملكية الخاصة، وعلى الرغم من أن الليبرالية في صورتها الاقتصادية لم تكن قد استكملت تحققها في القرن 17، فإن الملكية الخاصة على يد لوك استطاعت إعادة صياغة ذاتها من جديد، وقد شكلت البيئة الاجتماعية في القرن السابع عشر، خاصة انجلترا، المناخ الصالح للفردية الاقتصادية- الاجتماعية، أو الفردية التملكية كما عبر عنها ماكفرسون.[1]

آدم سميث والليبرالية الاقتصادية: ينظر إلى آدم سميث على أنه رائد الليبرالية الاقتصادية، تلك النظرية الاقتصادية-السياسية القائلة بحرية التجارة، وبأن النمو والرخاء الاقتصادي يتحققان بإتاحة حرية كاملة لكل أفراد المجتمع في تعاملاتهم الاقتصادية، وأن النظام الاقتصادي الأمثل هو نظام السوق الحر. ويطلق مصطلح الاقتصاد السياسي الكلاسيكي على النظريات الاقتصادية لعدد من علماء الاقتصاد الذين ظهروا في العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر، والنصف الأول من القرن التاسع عشر وأبرزهم، آدم سميث، جيرمي بنتام، توماس مالتوس، ديفيد ريكاردو، وجيمس مل، وابنه جون ستوارت مل 1806-1873، ولم يظهر الاقتصاد السياسي الكلاسيكي إلا على يد آدم سميث، الذي اختلف عن الميركنتليين والفيزيوقراط، بقوله أن المصدر الأساسي للثروة ليس التجارة والأرض، بل العمل، والعمل هو المصدر الأساسي للثروة، بما أنه هو منتج الثروة. وذهب سميث في كتابه ثروة الأمم بأن ثروة كل أمة تقاس بقدرتها الإنتاجية و وبحجم إنتاجها من السلع بكافة أنواعها، وأصبح مقياس الثروة لديه هو إنتاجية العمل التي تتضاعف أضعافا كثيرة إذا ما تم تقسيم العمل، بحيث يظهر التخصص في كل عمل

[1] – المرجع نفسه، ص ص24-26.

جزئي،إذ يتم تقسيم عملية العمل الواحدة إلى أجزاء بسيطة يتخصص كل عامل في أداء جزءا منها، مما يزيد من إنتاجية مجموعة العمال ككل، كانت تلك الفكرة الأساسية التي سار عليها الاقتصاد السياسي بعد آدم سميث وتبعه ريكاردو وجيمس مل وجون ستوارت مل. وكما كان الميركنتيليون والفيزيوقراطيون معبرين عن عصريهما، عبر الاقتصاد السياسي الكلاسيكي عن عصره أيضا، ذلك العصر الذي شهد الثورة الصناعية في انجلترا، وانتشارها ببطء عبر أوربا الغربية، ففي عصر الثورة الصناعية كان من الطبيعي والمنطقي أن يظهر العمل على أنه مصدر الثروة والقيمة، وكانت المرحلة تعبر عن الصناعيين الجدد ورواد الصناعة الحديثة.[1]

ويمكن أن نشير إلى أهم الأفكار التي قامت عليها المدرسة الكلاسيكية، فيما يلي:

-أن يقوم الفكر الكلاسيكي على أساس أن الفرد هو الوحدة الرئيسية للنشاط الاقتصادي والمحرك الأساسي لهذا النشاط، وأن هناك يد خفية من شأنها أن تحقق التوافق بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة.

-نادوا بسياسة الحرية الاقتصادية في العلاقات الاقتصادية الداخلية والخارجية، وتتلخص سياستهم في العبارة المشهورة دعه يعمل، دعه يمر" ويرون أن الحرية هي وحدها الكفيلة بحل المشكلات الاقتصادية، وبإعادة التوازن وبتحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج القومي طبقا لرغبات المستهلكين.

-يسمح الكلاسيك بتدخل الدولة على سبيل الاستثناء، من خلال القيام بالوظائف المحصورة لا يقوى الأفراد على القيام بها، فدور الدولة الأساسي هو حماية الأمن في الداخل والخارج والتزام الجميع باحترام القانون وحماية الملكية الخاصة، وإقامة المشاريع

[1] – أشرف منصور، **الليبرالية الجديدة: جذورها الفكرية وأبعادها الاقتصادية**. (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008)، ص ص85-89.

التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة، أو المشاريع التي لا تدر أرباحا إلا بعد فترة زمنية طويلة أو ضئيلة الربح.[1]

حسب رواد المدرسة الكلاسيكية، يؤدي تبني سياسة تجارية حرة إلى تخصص كل بلد في السلع التي به ميزة نسبية في إنتاجها، وهو ما من شأنه أن يحقق منافع لكل الأطراف المشاركة في التبادل الدولي، وهذه النظرية ساهمت في التأسيس لما يعرف اليوم بالتكامل الاقتصادي.[2]

ويؤكد بعض الباحثين أنه ليس ثمة نظرية ليبرالية للاقتصاد السياسي، لأن الليبرالية تفصل الاقتصاد والسياسة، بيد أن هذه النظرية في حد ذاتها نظرية إيديولوجية، وأن المنظرين الليبراليين يدرسون الشؤون السياسية والاقتصادية على السواء، ويتجسد المنظور الليبرالي للاقتصاد السياسي في علم الاقتصاد حسبما تطور في بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية بدءا من آدم سميث وحتى الأنصار المعاصرين الليبراليين، وقد اتخذت الليبرالية أشكالا عديدة، كلاسيكية، كلاسيكية جديدة، كينزية، نقدية، نمساوية، وتوقعا عقلانيا....الخ وتتراوح هذا الأشكال المختلفة بين التي تعطي الأولوية للمساواة وتميل نحو الديمقراطية الاجتماعية وتدخل الدولة، وتلك التي تشدد على الحرية وعدم التدخل على حساب المساواة، غير أن جميعها ملتزمة بالسوق وبآلية الأسعار بوصفها وسيلة لتنظيم العلاقات الاقتصادية المحلية والدولية.[3]

الاقتصاد السياسي النيو-كلاسيكي: يسيطر علم الاقتصاد منذ النصف الثاني من القرن العشرين اتجاه يسمى بالاقتصاد النيو-كلاسيكي، وهو اتجاه يختزل العملية الاقتصادية إلى آلية السوق أي العرض والطلب، وينظر إلى السوق على أنه مجال مستقل

---

[1] – خالد سعد زغلول، مرجع سابق، ص42.

[2] – الصادق جراية، الوجيز في الاقتصاد السياسي.(الجزائر: مطبعة منصور، 2023)، ص52.

[3] – روبرت غيلبين، مرجع سابق، ص38.

بذاته ومسيرا بذاته، عازلا بذلك أي تأثير من المجتمع وبنائه السياسي، كما ينظر هذا الاتجاه إلى المجتمع ذاته على أنه ليس إلا ملحق للسوق. نشا الاتجاه النيو-كلاسيكي من أعمال عدد من علماء الاقتصاد المنتمي إلى جنسيات متعددة، وظهرت أعمالهم عبر العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين، وينقسم الاقتصاد النيو-كلاسيكي إلى عدد متنوع من المدارس، أبرزها المدرسة النمساوية التي أسسها كارل منجر وتضم "بوم بافرك" وفون فيرز، والمدرسة الفرنسية التي أسسها والراس، والمدرسة الانجليزية التي أسسها جيفونز ومارشال، والمدرسة الأمريكية التي أسسها مشال جون بيتس كلارك، ومن أهم مبادئ المدرسة النيو-كلاسيكي ما يلي:

-الوحدة الأولى للتحليل الاقتصادي، هي السلوك الفردي الساعي إلى الحد الأقصى من المنفعة والمصلحة الشخصية.

-يكشف سلوك الأفراد عن الثبات في الاختيارات، ويتجه نحو الاختيار الاستهلاكي بصفة دائمة، وهو ما يمكن علم الاقتصاد من التنظير ووضع قوانين تكشف عن انتظامه الثابت.

-السعي نحو إثبات توازن السوق نظريا وتحليليا.

-إن أهم ما يميز المدرسة النمساوية في الاقتصاد السياسي، نظريتها الذاتية للقيمة، والتي تتمثل في أن القيمة يمكن أن تتحدد من خلال إدراك الفرد وتقييمه على أساس ما يعود من منفعة، وبذلك ربط بين القيمة والمنفعة الفردية، والتي أقام النيو-كلاسيك على أساسها نظريتهم "نظرية المنفعة الحدية" و"نظرية سلوك المستهلك".[1]

المنظور الماركسي: المفهوم، النشأة والتطور: الماركسية هي الجدل الذي أخذه ماركس عن هيجل، وأعاد بناءه ماديا، انطلاقا من قلب العلاقة بين الفكر والواقع، ليصبح

[1] – أشرف منصور، مرجع سابق، ص ص116-124.

الواقع هو الأساس والفكر انعكاس له، وعلى ضوء ذلك تبلور الجدل المادي لمنهجية تحكم العقل، وتوجه التفكير بدل المنطق الصوري الذي نشأ منذ القديم، وظل قائما في الفكر الفلسفي وفي الوعي المجتمعي، وبالتالي فإن ماركس قد أسس منظورا آخرا غير ذلك المنظور الذي أسسه أرسطو(المنطق الصوري)، بوساطة هيجل الذي استطاع التوصل إلى صيرورة التطور من خلال دراسة التاريخ والفلسفة بتناقضاتها وتحولاتها، واعتمادا على التطور العلمي الذي رسخ الفهم المادي ، وأعاد الربط بين الفكر والواقع بشكل صحيح، وبهذا نشأت الماركسية. لم يكن كارل ماركس أن يتوصل إلى ككل القوانين التي اكتشفها ولا فهم التاريخ والواقع دون ذلك، وبالتالي، فإن كل أفكار كارل ماركس انبت عليه، ومن خلاله استطاع أن يعيد بناء كل القوانين والأفكار، وأن يؤسس لرؤية تعبر عن مصالح الطبقة العاملة.

والماركسية هي الجدل المادي، والمنطق الذي يسمح بفهم الواقع من منظور علمي، فالمادية الجدلية عند كارل ماركس هي منهجية تفكير تحيط بكلية المجتمع، يتضمن مصطلحات ومفاهيم قانونية ومترابطة، تتعلق بكلية الواقع، من الاقتصاد والمجتمع إلى الدولة والسياسة، الفكر والإيديولوجية، إلى التاريخ وعلم المستقبليات والطبيعة. فالماركسية هي علم المجتمع، والدياليكتيك هو المنهجية التي تنظم هذا العلم، لهذا فإن علاقتها مباشرة مع الواقع بكليته، مثل تحديد المجتمع في مستويات: المستوى الاقتصادي، المستوى الاجتماعي، المستوى السياسي، والمستوى الإيديولوجي. وتحديد بأن الاقتصاد هو أساس كلية البنية في التحليل، مثل مفهوم نمط الإنتاج، مفهوم الدولة، الإيديولوجية، مثل مفهوم الطبقات والصراع الطبقي، ومفهوم فائض القيمة، ومفاهيم الربح وعديد من المفاهيم الاقتصادية، وعبر الدياليكتيك على الربط بين المستويات وفهم الصيرورة في كل مستوى، وفي كل المستويات معا. والدياليكتيك في الماركسية يتحول إلى بناء مجتمعي

متكامل، لكن هذا البناء ليس ثابتا، بل يخضع للتغيير نتيجة التحليل المستمر، لأن الصيرورة هي سمة الدياليكتيك.[1]

الطبقة والإنتاج والعلاقات الدولية: ذهب ماركس إلى أن التاريخ الإنساني صراع مضمن لإشباع الاحتياجات المادية ولفهم الطبيعة، ومقاومة السيطرة والاستغلال الطبقيين، ومن وجهة نظر ماركس أن التاريخ الإنساني ومنذ صعود الرأسمالية وقع الأفراد في فخ التقسيم الاجتماعي الدولي للعمل، وانكشفوا أمام قوى السوق، وتعرضوا لاستغلال من قبل أشكال جديدة من إنتاج المصانع التي حولت العمال إلى آلة، وارتأى ماركس أن الرأسمالية أسفرت عن مستويات من الاتصالات البينية العالمية، التي قللت من الخوف والغربة بين المجتمعات، ولاحظ ماركس أن القومية لم يعد لها مكان في الخيال السياسي للقطاعات المتقدمة البروليتارية التي تساند مشروعا كوزموبوليتانيا، لكن الرأسمالية هي نظام الاستغلال الإنساني، تتحكم فيه الطبقة البرجوازية في قوة العمل للطبقات الخاضعة والرأسمالية هي السبب الجذري لحالة الاغتراب التي يقع فيها الجنس البشري-البرجوازية كالبروليتاريا- تحت رحمة الأبنية والقوى التي خلفتها الرأسمالية.[2]

وتدور القضية المحورية في التصور المادي للتاريخ حول وجب إشباع الحاجيات المادية الأساسية للأفراد قبل أي شيء آخر، ولا يمتلك الأفراد سوى جهدهم في العمل، ولقد استغل من يملكون وسائل الإنتاج-الإقطاعيون، وأصحاب المصانع، الطبقات الخاضعة، والأمر الذي قاد بصورة لا تتغير إلى الصراع الطبقي على هيئة تمرد العبيد، ثورات الفلاحين وصراع البروليتاريا الصناعية في العصر الحديث، ويعد الصراع الطبقي لدى كارل ماركس الشكل الأساسي للصراع في التاريخ البشري، وكانت الثورة السياسية هي

---

[1] – سلامة كلية، **الماركسية الجديدة**. ط1(القاهرة: دار آفاق للنشر والتوزيع، 2017)، ص ص23-24.

[2] – سكوت بورتشيل، أندرو لينكليتر وآخرون، تر: محمد صفار، **نظريات العلاقات الدولية**، ط1(القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014)، ص175..

المحرك الأساسي للتطور التاريخي، كما كان التجديد التكنولوجي هو القوة الدافعة للتغير الاجتماعي.[1]

وفي دراسات كارل ماركس عن الرأسمالية، ارتأى أن التاريخ العالمي بدأ عندما صارت العلاقات الاجتماعية للإنتاج والتبادل عالمية، وعندما ظهرت الرغبات الأكثر كوزموبوليتانية، لكن القوى التي وحدت البشرية أعاقت نمو التضامن العالمي من خلال التعرض للبروليتاريا واضطهادها، ويرى ماركس أن التاريخ يدور حول عملية العمل، ولاحظ أن الحرية والمساواة تعنيان في ظل الرأسمالية دخول البرجوازية والبروليتاريا في عقد عمل باعتبارهما طرفين قانونيين متساويين، لكن عدم المساواة الاجتماعية وضعت العمل تحت رحمة البرجوازية، وعرضتهم لآثار عدم المساواة الاجتماعية وللآثار السلبية للأزمات الرأسمالية الدورية.[2]

والبرجوازية حسب ماركس أعطت طابعا كوزموبوليتانيا للإنتاج والاستهلاك في كل بلد من خلال استغلالها للسوق العالمي، وجرى تدمير كل الصناعات الوطنية، ونجد محل الرغبات القديمة، التي تشبعها المنتجات المحلية، رغبات جديدة تتطلب لإشباعها منتجات بلدان أقاليم مختلفة، وهكذا بدل من الاكتفاء الذاتي والعزلة المحلية والقومية القديمة لدينا الاعتماد المتبادل بين الأمم على مستوى العالم، ومن خلال التطور السريع لكل أدوات الإنتاج، وبسبب وسائل الاتصال الهائلة تجذب الرأسمالية جميع الأمم.

وطور لينين وبوخارين اقترابا متميزا لتفسير أسباب الحرب العالمية، وذهبا إلى أن الصراع نتج عن الحاجة الماسة لإيجاد منافذ جديدة لتصريف فائض رأس المال الذي راكمته المجتمعات الرأسمالية المسيطرة، وذهب لينين وبوخارين إلى أن التوجه السائد في تلك الحقبة هو الصعود الدول الجديدة الراغبة في استخدام القوة لتحقيق أهدافها

---

[1] – المرجع نفسه، ص 177..

[2] – المرجع نفسه، ص 179.

السياسية والاقتصادية، واعتبر تراكم رأس المال في الدول المختلفة السبب الرئيسي وراء أفول النظام الدولي السلمي نسبيا، ويجادل لينين وبوخارين أن الايديولوجيات القومية والعسكرية غذت الولاءات الطبقية وأحبطت الصراع الطبقي في تلك البيئة العالمية المتنامية، ويذهب لينين في كتابه "الامبريالية" أعلى مراحل الرأسمالية، إلى أنه لا يوجد سور صيني يفصل الطبقة العاملة عن الطبقات الأخرى، وبالفعل ظهرت في المجتمعات الرأسمالية الاحتكارية أرستقراطية عمالية انحازت لصف البرجوازية، وتم الافتراض أن انتقال مركز الجاذبية من الصراع الطبقي إلى التنافس بين الدول لكن يدوم بلا نهاية.[1]

وقد ارتبطت الرأسمالية بالتشظي في وصف لينين لكيفية انتشارها بشكل غير متكافئ عبر العالم، وهو موضوع صار أكثر مركزية بالنسبة لتحليل تروتسكي للتنمية المشتركة والمتعاونة لرأس المال، وكذلك بالنسبة لظاهرة الماركسية في العالم الثالث، وسيظل أداة مفاهيمية بالنسبة للماركسية المعاصرة ويضاف إلى ذلك أن فكرة الارستقراطية العمالية، قدمت موضوعا سيحظى بالبحث في المدارس الماركسية، باعتبارها نظرية التبعية وتحليل النظام العالمي.[2]

البنيوية الماركسية ومدرسة التبعية: على الرغم من كثرة معاني هذا المصطلح في النظرية الاجتماعية، فإن البنيوية في العلاقات الدولية مصطلح مناسب لمجموعة من النظريات برزت في خمسينيات وستينيات وسبعينيات القرن العشرين، والتي كان هدفها وصف تبعية الجنوب السياسية والاقتصادية للشمال، هذه النظرية نظرية التبعية، وتحليل المركز-الطرف/ القلب-الطرف، وتحليل الأنظمة العالمية كلها تشترك بوجهة النظر بأن الشمال والجنوب تجمع الواحد منهما إلى الآخر علاقة بنيوية واحدة، أي كلا المنطقتين جزء من بنيان يحدد نماذج العلاقات التي تنشأ، فالبنيوية نظرية عامة للعلاقات الدولية،

[1] – سكوت بورتشيل، أندرو لينكليتر وآخرون، مرجع سابق، ص181.
[2] – المرجع نفسه، ص 187.

ظهرت في الجنوب بين نظريات العلاقات الدولية الحديثة، كما أنها تتوجه نحو مصالح ومشاكل الجنوب بشكل واضح لحل هذه المشاكل وخدمة هذه المصالح.

ويعتبر الاقتصادي الأرجنتيني راؤول بريبش Raul Perbisch من الشخصيات التي طورت أفكار البنيوية، وقد تأثر بريبش بالأفكار الماركسية اللينينية عن الاقتصاد السياسي، ولكنه رفض الفكرة التي يؤمن بها كارل ماركس ولينين والأحزاب الشيوعية المتشددة في أمريكا اللاتينية، وهي أن التأثيرات الامبريالية تؤدي إلى التصنيع الرأسمالي في الجنوب. وكان متأثر في هذا الرأي بالاقتصاد السياسي الماركسي التعديلي Paul Baran الذي جادل في الاقتصاد السياسي للنمو، بأنى الرأسمالية الاحتكارية في أواسط القرن العشرين لم تعد تقوم بدور تقدمي، وبدلا من ذلك، فإن التصنيع في بقية العالم تمت إعاقته في سبيل المحافظة على الأرباح الاحتكارية في المراكز الرأسمالية، وكان الجديد في آراء بريبش هو تحديد الآلية التي تمكنت المراكز الرأسمالية بواسطتها من صد الأطراف، ووفقا لرأيه فقد كان عبر نموذج التخصص أن ظهر في الاقتصاد العالمي بما عرف بالتجارة الحرة. هذا النموذج أشغل الجنوب في إنتاج المواد الأولية (الطعام والمواد الخام) التي تتم مقايضتها بالمواد المصنعة في الشمال. ولكن لماذا يكون هذا النموذج غير مرغوب فيه؟ لأنه وفقا لبريبش هناك اتجاه طويل المدى متنقل من جيل إلى جيل تسير فيه معدلات التبادل التجاري معاكس للمنتجات الأساسية، ولتوضيح هذه النقطة يمكن القول أنه مع مرور الوقت يمكن لسلة ما من منتج أولي معين أن تشتري سلات أقل أو أقل من المنتجات المصنعة، يعتبر هذا الرأي تحديا أساسيا للتفكير الاقتصادي الليبرالي الذي يفترض أن جميع الاقتصادات تستفيد نسبيا من إنتاج بعض المنتجات، وأنه من غير المهم لأغراض تجارية وفي سبيل الرفاه العام لتحديد نوع المنتج.[1]

[1] – كريس براون، **فهم العلاقات الدولية**، ط1(الامارات: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص ص216-217.

في الصناعة يتم استخدام مواد مصنعة بشكل مستمر، كما يتم إيجاد احتياجات جديدة عن طريق الاختراعات التكنولوجية وقوة التسويق، أما في الزراعة فإن مكاسب الإنتاجية أقل تطورا، كما أن هناك حدودا في الأسواق للمواد المرغوب فيها، وهكذا فالبلدان التي تتخصص في منتجات زراعية أو مواد أساسية أخرى، للمحافظة على مستويات المعيشة القائمة ناهيك عن إمكانية تحسين هذه المستويات، وبشكل عام فإن الاقتصاديين الليبراليين ينكرون وجود اتجاه من هذا النوع الذي يعرضه بربيش، فأسعار السلع تعلو وتهبط وفق عوامل عامة وخاصة، وليس هناك اتجاه واضح في هذا الأمر. فعلماء الاقتصاد الكنزيين وبعض الماركسيين يميلون نحو التعاطف، وكما سنرى فإن مناقشة هذا الأمر تجاوزتها بعض الأحداث إذا تحرك الإنتاج الصناعي نحو الجنوب، كما أن كثيرا من المنتجات الأساسية كانت دائما شمالية.

كان تفكير اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في خمسينيات القرن العشرين دولانيا وقوميا، ويمكن تلخيصه بسياسة تصنيع إحلال الواردات، ولعل القوة الدافعة لهذه السياسة هدفت إلى تطوير وحماية الصناعات المحلية، لكي تسمح للمنتجين المحليين بتأمين الطلبات المحلية، مع استيراد مواد التصنيع والتكنولوجيا وأقل كمية ممكنة من المنتجات المصنعة، مع أواسط الستينات لم يكن هناك ما يدل على نجاح فعلي لهذه السياسة، مما فسح المجال لأسلوب أكثر جذرية على يد مجموعة من الأسماء الهامة التي تضم أندري غوندر فرانك Andre Gunder Frank وفرناندو كاردوسو Fernando Cardoso ودوس سانتوس Dos Santos، وفيما بعد استنادا إلى الخبرات الأفريقية لدعم علماء أمريكا اللاتينية جاء Arghiri Emannuel و Emannuel Wallersstein وسمير أمين، ويختلف هؤلاء الكتاب البنيويون عن دعاة تصنيع إحلال الواردات اختلاف الإصلاح عن الثورة، فسياسة تصنيع إحلال الواردات صممت كاستراتيجية لتحسين مركز الجنوب ضمن اقتصاد العالم الرأسمالي، وكثير من مؤيديها ومن بينهم بربيش أرادوا التخلص من هذا النظام، ولأنه ماركسيين تقليديين، فقد اعتقدوا أن هذا الأمر لا يمكن حدوثه الا بعد

تطوير قوى الإنتاج بشكل كاف، وبالنسبة للبنيويون كانت جميع أجزاء الاقتصاد العالمي، فقد أصبحت رأسمالية بسبب إنتاجها للسوق العالمي، ولذلك فليست هناك حاجة إلى انتظار تطور الرأسمالية قبل القيام بالثورة، وكان الهدف قطع استغلال المراكز الميتروبولتانية والمناطق التابعة الطرفية في النظام العالمي، ذلك لأن نظام التجارة العالمي يعمل لنقل الموارد من الفقراء إلى الأغنياء، من الجنوب إلى الشمال، وليست هناك إمكانية لإصلاح النظام وجعله يعمل لما فيه مصالح شعوب الجنوب.[1]

إن دولانية وقومية استراتيجية إحلال الواردات من منظور بنيوي تعمل على إخفاء الطبيعة الصحيحة للاقتصاد السياسي العالمي، الذي لا يعتبر في النهاية خاصا بالدول، وإنما بالطبقات وعلاقات الإنتاج، عن الرأسماليين في كل مكان يستغلون العمال أينما وجدوا، وليس الرأسماليون الجنوبيون الا شركاء صغار لأمثالهم في المركز الشمالي الكبير، ومن حيث المبدأ فإن العمال في كل مكان لهم أيضا مصالحهم المشتركة، وإن كانت الأمور تختلف هنا بسبب ميل عمال الشمال إلى الدخول في شراكات صغيرة من رأس المال.

وفي سبيل تطوير فكرة لينين المحدودة حول ارستقراطية العمال في البلدان الاستعمارية، والتي تم التخلص منها عن طريق المكاسب الاستعمارية، ومع تبني الرأي العام الذي انتشر في ستينيات القرن العشرين، والمتعلق بشكل خاص بهربرت ماركوز Herbert Marcuse حول البعد الواحد للبروليتاريا الشمالية، فقد مال البنيويون لإلغاء الطبقة العاملة الشمالية، وعلى أي حال فإن النموذج البنيوي في العالم كان بشكل مبدئي غير دولاني على الإطلاق، كانت القوة الفكرية لوجهة النظر البنيوية، تكمن في معظمها في وصفها لتاريخ النظام، فكتاب الرأسمالية والتخلف لفرانك في أمريكا اللاتينية سنة 1971 كان في معظمه دراسة حالات تدافع عن وجهة النظر القائلة، إن الاحتكاك اللصيق

[1] – المرجع نفسه، ص 218.

بالاقتصاد العالمي أدى إلى تخلف أمريكا اللاتينية، بينما قدمت فترات الانقطاع المؤقتة للنظام أثناء الحربين الأمثلة الوحيدة للتطور الناجح.[1]

وولرشتاين ونظرية النظام العالمي: النظام العالمي الحديث

إن مقالات ومحاضرات وولرشتاين المثيرة للتفكير تكمن في الإنجاز الضخم لمؤلفه ذي المجلدات المتعددة "نظام العالم الحديث 1974-1980-1989، الذي يصف بداية وتطور النظام منذ القرن السادس عشر، تكمن قوة هذه الدراسة في الأسلوب الذي تعرض فيه بشكل متوافق البعدين السياسي والاقتصادي للأنظمة بطريقة مختلفة، عما هو الحال في الشروحات التاريخية التقليدية التي تعتمد عليها في العادة العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي الليبرالي.

والنظام العالمي هو محور تفكير وولرشتاين، فهو يعتقد بأن وحدة التحليل المناسبة لدراسة السلوك الاجتماعي أو سلوك المجتمعات هي نظام عالمي والظواهر الاجتماعية كلها، من ظروف الفقر في غرب أفريقيا، إلى الصراع العرقي في البلقان، وفي العلاقات الدولية إلى طبيعة الحياة الأسرية، يجب أن تفهم وتستوعب من خلال هذا الكيان الأوسع، كي ندرك ما يقصد وولرشتاين بالنظام العالمي، من المفيد كشف مدلول المصطلح:[2]

أولا- العناصر التي ضمنه كلها مترابطة، وهي توجد في إطار علاقة ديناميكية نشطة فيما بينها، وعلى هذا يعتقد وولرشتاين بأن المحاولات الرامية إلى التمييز والتفريق بين هذه العناصر، كالظواهر الاقتصادية والظواهر السياسية والاجتماعية والثقافية، هي محاولات مضللة، فلا يمكن في النظام فهم شيء بمعزل عن غيره، ولهذا كان الأسلوب الكلي هو الأسلوب الصالح لذلك.

---

[1] – المرجع نفسه، ص ص 219-220.

[2] – جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص 271.

ثانيا- الحياة داخل نظام ما "ذاتية الاحتواء"، وهذا يعني أنه إذا عزل النظام عن المؤثرات الخارجية، فإن نتائج التفاعلات داخله تكون متطابقة تماما، وبهذا يتعين في تفسير التغيرات ضمن النظام أن يركز على هذه التفاعلات الديناميكية الداخلية، لا البحث عن العوامل الخارجية، ويربط وولرشتاين بين الكلمتين: النظام-العالمي، فهو لا يعني بالعالمي أن يشير إلى أي نظام محدد بعينه يشمل العالم كله، بل يقصد بها كيان تميز بمفرده وذاتي الاحتواء، ويعتقد وولرشتاين بأن التاريخ قد شهد نمطين من النظام العالمي: الامبراطوريات العالمية، والاقتصادات العالمية، والتمايز الوحيد بين اقتصاد عالمي وامبراطورية عالمية يتعلق بآلية اتخاذ القرارات في شأن توزيع الموارد، ففي نظام امبراطورية عالمية يمكن للنظام السياسي المركزي إعادته باستخدام سلطته، توزيع الموارد من مناطق الأطراف لمنطقة النواة المركزية.[1]

وقد أخذت هذه الآلية في الإمبراطورية الرومانية شكل دفع الضرائب من أطراف الامبراطورية إلى مناطقها الوسطى والمركزية، وبخلاف ذلك نجد نه ليس هناك سلطة مركزية سياسية واحدة في النظام الاقتصادي العالمي، بل نجد قوى متعددة ومتنافسة، لذلك لا توزع الموارد بموجب مرسوم سياسي مركزي، بل وفق اتجاهات وسيط اقتصادي هو السوق. والنظام العالمي الحديث هو مثال لاقتصاد عالمي وللنظام العالمي الحديث سمات يمكن وصفها من خلال المكان والزمان، ويركز البعد المكاني على الأدوار الاقتصادية المتباينة التي تقوم بها أقاليم مختلفة ضمن إطار الاقتصاد العالمي، وقد رأينا في طروحات لينين عن الامبريالية وفكرة التقسيم بين المركز والأطراف على أساس تقسيم جغرافي للعمالة. ويشكل المركز حسب هذه النظرية، مستودعا لعمليات الإنتاج التي تتطلب أعلى مستوى من المهارات وأكبر تجمعا لرؤوس الأموال، في حين تشكل الأطراف مصدرا للمواد الخام واستخراج فائض هائل منها، غير أن وولرشتاين ضمن نظريته نطاقا اقتصاديا آخر

[1] – المرجع نفسه، ص 274.

في سياق وصفه للاقتصاد العالمي، ألا وهو شبه الطرف Semi-periphery متوسط بين المركز والأطراف.[1]

يرى ووالرشتاين أن المنطقة شبه الطرف تقوم بدور وسط داخل النظام العالمي، يكشف عن سمات معينة هي من خصائص المركز، وسمات أخرى هي من خصائص الأطراف، فعلى سبيل المثال نجد لشبه الطرف قاعدة صناعية خاصة به تتعرض للاهتزاز نسبيا ويملكها أهل الإقليم الذي توجد فيه، على الرغم من اختراقها من قبل المصالح الاقتصادية لدول المركز، وبفضل هذه الطبيعة المركبة بين المركز والأطراف، تقوم منظمة شبه الطرف بأدوار سياسية واقتصادية مهمة ضمن إطار النظام العالمي الحديث، وهي تزودنا بمصدر من مصادر اليد العاملة يوازن أي ضغط متصاعد لرفع الأجور في دول المركز، كما تعمل بمثابة موطن جديد لتلك الصناعات التي لم تعد في مقدورها أن تحقق أرباحا في المركز مثل معامل تجميع السيارات والنسيج، ويؤدي شبه الطرف أيضا دورا حيويا لإشاعة الاستقرار في البنية السياسية للنظام العالمي، ويعتقد دعاة نظرية النظام العالمي بأن المناطق الثلاث للاقتصاد العالمي مرتبطة ببعضها البعض في علاقة استغلالية تجرفها الثروة من الأطراف إلى المركز، ونتيجة لذلك تصبح المواقع النسبية للمناطق مترسخة أكثر فأكثر، فالأغنياء يزدادون غنى والفقراء يزدادون فقرا، إن للمناطق الثلاث معا المركز، الأطراف، وشبه الطرف تشكل البعد المكاني للاقتصاد العالمي، ولكي نفهم نشاط القوى المحركة للتفاعل فيما بينها عبر الزمن يجب التركيز على الأبعاد الزمانية في وصف وولرشتاين للاقتصاد العالمي.[2]

ترابط العلاقات ضمن الاقتصاد العالمي

المركز
حكومات ديمقراطية
أجور مرتفعة
الاستيراد: المواد الخام
التصدير: منتجات مصنعة
استثمارات عالية
خدمات رفاه اجتماعي

[1] – المرجع نفسه، ص ص275-278.
[2] – المرجع نفسه، ص 280.

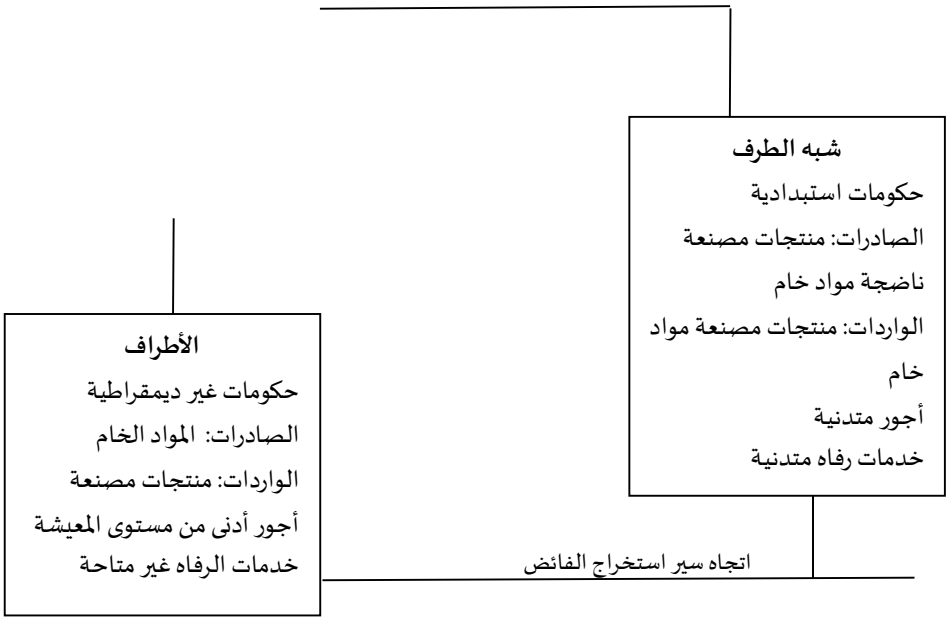

المرجع: جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص280.

والبعد الزماني الأول لإيقاعات الدورية، وتتعلق بميل الاقتصاد العالمي الرأسمالي إلى الدخول في دورات متكررة من التوسع، ومن ثم الانحسار عن التوسع دورات من الطفرات والنكسات، وتسمى موجات كوندراتيف Kondratieff ، والسمة الزمانية الثانية للنظام العالمي من التناقضات، قد لخصها وولرشتاين في الدورات ـــــالاتجاهات، التناقضات ـــــالأزمة، فترات التوسع والانكماش التي يمر بها الاقتصاد العالمي ويعزى إليها السبب في النهاية.[1]

[1] – المرجع نفسه، ص 282.

النيوليبرالية(الليبرالية الجديدة): يرى الليبراليون أن الحرب والتجارة لا يتناسبان خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وكانت العديد من الحروب التي خاضتها الدول من أجل تحقيق غايات تجارية، وفق كار إن غرض الميركنتيلية لم يكن زيادة رفاهية المجتمع وأعضائه، ولكن زيادة قوة الدولة التي يجسدها صاحب السيادة، وكانت الثورة هي مصدر القوة أو بصورة أكثر تحديدا مصدر القدرة على الحرب، ونظرا لأن أسواق الصادرات يجسد التصور الاستاتيكي للمجتمع الذي ساد وقتذاك، مثلت كمية ثابتة غير قابلة للزيادة الإجمالية، فقد كانت الطريقة الوحيدة لأي أمة لتوسع أسواقها وبالتالي زيادة ثروتها هو أن تستولي على أسواق أمة أخرى، من خلال شن حرب تجارية، لكن التجارة الحرة، كانت وسيلة أكثر سلمية للحصول على الثروة القومية، ولأنه وحسب نظرية المزايا النسبية سيكون كل اقتصاد في حالة أفضل مما لو اتبع طريق القومية والاكتفاء الذاتي وستزيل التجارة الحرة الانقسامات بين الدول، وتوحد الأفراد من مجتمع واحد، وتوسع الاتصالات وترفع مستوى التفاهم بين شعوب العالم.

الاعتماد المتبادل والمؤسسية الليبرالية: تقع التجارة وإزالة الحواجز في وجه التجارة في قلب نظرية الاعتماد المتبادل الحديثة، فقد استلهم صعود التكامل الاقتصادي في أوربا منها ذلك الاعتقاد بأن الصراع بين الأمم سينخفض بواسطة خلق مصالح مشتركة في التجارة وبالتعاون الاقتصادي بين أعضاء نفس الإقليم الجغرافي، وسيشجع فرنسا وألمانيا لحل خلافاتهما عسكريا على التعاون في إطار سياسي واقتصادي متفق عليه من الجانبين لمصلحتهما المتبادلة، من خلال وجود مصالح مشتركة بين الدولة، وحسبما يجادل ميتراني سيتحقق التعاون المبدئي بين الدول في المجالات التقنية التي تلائم الأطراف، ولكنه بمجرد نجاح التعاون سينتشر في مجالات وظيفية أخرى spil over، تجد فيها الدول إمكانية تحقيق مزايا متبادلة بينها، وتطويرا لذلك الطرح، قام كل من كيوهان وناي بتفسير كيفية قيام الدول من خلال عضويتها في المؤسسات الدولية، بتوسعة تعريفها بصورة كبيرة للمصلحة الذاتية، من أجل توسيع نطاق التعاون، كما طور هذا الطرح في المؤسسة

الليبرالية، التي تشترك مع الدافعية الجديدة في قبول أهمية الدولة والحالة الفوضوية للنظام الدولي، رغم أن المؤسسين الليبراليين يرون أن فرض التعاون حتى في ظل الفوضى العالمية، ويزعم المؤسسيون الليبراليون أنه من المستطاع تنظيم التعاون بين الدول ومنحه شكلا رسميا في صورة مؤسسات، وتعني المؤسسات في هذا السياق مجموعة القواعد التي تحكم سلوك الدولة في مجالات معينة لسياساتها مثل قانون البحار. ويبين المؤسسيون الليبراليون من خلال قبول الأطر العريضة للواقعية الجديدة مع توظيف نظرية الاختيار العقلاني، والمباراة من أجل التنبؤ بسلوك الدول، والتعاون بين الدول يمكن تحسينه حتى مع وجود لاعب مهيمن يستطيع فرض الانصياع للاتفاقات، ومنه تخفيف من حالة الفوضى بوجود أنظمة ومؤسسات التعاون الدولي، التي تحقق مستويات أعلى من الانتظام والقابلية للتوقع في العلاقات الدولية.[1]

يرى الليبراليون الجدد أن الدول معنية بتنظيم كاسبها المطلقة، أي تقييم مصلحتها الذاتية بمعزل عن المصالح المشتركة أي ما الذي سيحقق أكبر مكسب، ولذلك ستقوم المؤسسات بدور تشجيع عادات التعاون ومرقبة الالتزام بالقواعد وفرص التنفيذ حيث أمكن، واليوم توجد أنظمة في ظل نظام متنام لمناطق تنظمها سياسات الدول، بما في ذلك التنظيم البيئي مثل تغير المناخ، والتجارة والمال الدوليين، وبحسب ما يرى روزي كرانس، يطرد مع نمو الاعتماد المتبادل انحدارا موازيا في قيمة الغزو الإقليمي للدول، ففي العالم المعاصر، تفوق منافع التجارة والتعاون بين الدول بشكل هائل تلك الناجمة عن التنافس العسكري والسيطرة على الأراضي، وكانت الدول الأمة في مرحلتها الميركنتيلية تنظر إلى اكتساب الأراضي الجديدة باعتباره الوسيلة الرئيسية لزيادة ثروتها القومية، ولكن أخيرا صار جليا أن الأراضي الملحقة لا تساعد الدول بالضرورة على التنافس في النظام الدولي، حيث صارت الدولة التجارية هي المسيطرة وليست الدول العسكرية، وفي سبعينيات القرن العشرين، بدأ النخبة في إدراك أن الثروة تحددها أنصبتها من السلع والخدمات ذات

[1] – سكوت بورتشيل، مرجع سابق، ص ص101-104.

القيمة المضافة في الأسواق العالمية، وكان لهذا الفهم أثران بارزان، أولهما؛ أن عصر الدولة المستقلة المكتفية ذاتيا قد انتهى، حيث صارت طبقات معقدة من الاعتماد الاقتصادي المتبادل تضمن عدم إمكانية الدول أن تتصرف بشكل عدواني دون المخاطرة بعقوبات اقتصادية. وصار مما ليس شك فيه أن تهدد دولة ما شركائها التجاريين الذين تعد أسواقهم واستثماراتهم التجارية حيوية بالنسبة لنموها الاقتصادي. ثانيهما؛ صار الغزو الإقليمي في العصر النووي خطيرا ومكلفا، وأصبح السبيل هو التنمية الاقتصادية من خلال التجارة والاستثمار الأجنبيين، استراتيجة أكثر جاذبية ونفعا.[1]

الليبرالية الجديدة والعولمة: لقد تزامنت عولمة الاقتصاد إلى حد كبير مع إحياء التفكير الليبرالي الجديد في العالم الغربي، حيث جاء النجاح السياسي لليمين الجديد في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، خلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين على حساب الكينزية، التي هي أول فلسفة متماسكة عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

حسب الصيغة الكينزية تتدخل الدولة في الاقتصاد لتليين عجلة الأعمال، وتتيح درجة من المساواة والأمن الاجتماعيين ولتحقيق التوظيف الكامل، لكن الليبراليون الجدد الذين يميلون لإطلاق قوى السوق ويفضلون أن يكون دور الدولة في الحياة الاقتصادية في حده الأدنى أرادوا طي دولة الرفاه، وهي عملية تتحدى الإجماع الديمقراطي الاجتماعي، الذي توسع في معظم الدول الغربية خلال حقبة ما بعد الحرب.

ومثلما صار التوجه الأيديولوجي للحكومات الغربية أكثر عناية، بالكفاءة والإنتاجية، وأقل عناية بالرفاه والعدالة الاجتماعية، قلصت العولمة، خصوصا إزالة القواعد المنظمة للأسواق المالية والنقدية، من قدرة الدولة على تنظيم السوق، وتراجعت بشكل بارز تلك الأساليب التي يمكن استخدامها لإدارة المجتمعات الداخلية، بحيث يتم

[1] – المرجع نفسه، ص ص 105-106.

تقليل عدم المساواة الناجمة عن الأبنية الاجتماعية الموروثة، والتي تزيد منها التقلبات الطبيعية للسوق، إضافة إلى الآثار الهائلة للتغير التكنولوجي، والمنافسة المتزايدة عن الاستثمار والإنتاج، وحركة رأس المال، كل ذلك قلص من قدرة قوى العمل على المساومة، وصارت سيادة رأس المال تتحكم في كل السلوك التدخلي للدولة والقوة والطبقة العاملة المنظمة. هناك جدل ضخم حول العولمة بين الليبراليين الذين يؤمنون بأن العولمة تمثل مرحلة جديدة للرأسمالية، وأنصار الدولة الذين يشككون في ذلك، ويشير الليبراليون إلى الأهمية المتناقضة للحدود القومية بالنسبة لقيام وتنظيم النشاط الاقتصادي، كما يركزون على نمو التجارة الحرة وقدرة الشركات عابرة للقوميات على التفلت من قواعد التنظيم السياسي والعلاقات القانونية الداخلية مفضلا عن تحرر رأس المال من القيود الإقليمية والقومية، كما رآها Ohamae Friedman, Woodridge, Micklewait وفي الناحية المقابلة يدعي المشككون أن العالم أصبح أقل انفتاحا وتواصلا في نهاية القرن العشرين، مما كان عليه في القرن التاسع عشر، ويرون أن حجم التجارة العالمية بالنسبة لحجم الاقتصاد العالمي هو إلى حد كبير نفسه مثلما كان في 1914، لكنهم يسلمون بأن الانفجار الهائل في التحويلات الرأسمالية للمضاربة في الأجل القصير، منذ انهيار نظام بريتون وودز أوائل السبعينات من القرن العشرين، قد قيد من بدائل التخطيط المتاحة للحكومات القومية، وميز هذا الاتجاه بين فكرة الاقتصاد الدولي مع وجود صلات متنامية بين الاقتصاديات القومية المنفصلة، وهي الفكرة التي يسلمون بها وفكرة اقتصاد سياسي عالمي موحد دون أية تقسيمات قومية ذات معنى.[1]

وبالنسبة لليبراليين الجدد، لا تزال مبادئ التجارة الحرة التي بشر بها آدم سميث وريكاردو تتمتع بالأهمية في الوقت الراهن، ويتعين السماح بتبادل النقود والبضائع دون الاهتمام بالحدود القومية، وألا يوجد سوى القليل من القيود القانونية على التجارة الدولية وعدم تقييد حرية التبادل، وينبغي إقامة سوق عالمي مفتوح تمر فيه البضائع

[1] – المرجع نفسه، ص ص116-117.

والخدمات البحرية عبر الحدود القومية، ذلك أن حرية التجارة وحدها ستعظم النمو الاقتصادي وتخلق المنافسة، التي تشجع أكفء استخدام للموارد والأفراد ورأس المال، وبالعكس ينظر إلى الحمائية باعتبارها مؤثرا قاتلا على الجسد السياسي، حيث تفسد السياسات التي تحمي الصناعات غير التنافسية من آثار السوق، التجارة الدولية وتشوه الطلب في السوق وتخفض الأسعار، وتعتبر الحماية هي صوت المصالح الخاصة أو المحتكرة في المجتمع، وينبغي أن تقاومها الحكومات باسم المصلحة القومية، وتعاقب الحماية الدول النامية باستبعادها من الدخول في السوق العالمي، حيث يمكن أن تستغل ميزتها النسبية في العمل الرخيص، ويعد حجر الزاوية في أطروحة التجارة الحرة نظرية الميزة النسبية أو المقارنة، التي لا تحض على الاكتفاء الذاتي للأمم، وإنما توصي الدول بالتخصص في السلع والخدمات، التي تستطيع إنتاجها بأرخص وسيلة، أي المقدار الذي تحوزه من عناصر الإنتاج اللازمة للتصنيع. وتستطيع تلك الدول مبادلة سلعها بالسلع التي تنتج بشكل أرخص في بلدان أخرى، ونظرا لأن كل شيء ينتج بصورة أكثر كفاءة بفضل الانضباط الذي تفرضه آلية الأسعار، سيتم تعظيم إنتاج الثروة، ومن وجهة نظر سميث، توجه اليد الخفية لقوى السوق كل فرد في المجتمع في جميع الدول نحو أفضل الأوضاع ميزة في الاقتصاد العالمي، وهكذا تصبح المصلحة الذاتية لكل واحد هي المصلحة العامة للجميع. وقد أهمية نظرية الميزة المقارنة محل تساؤل في عصر العولمة، وأن أول صعوبة في هذا الصدد هو أن تلك النظرية صيغت في وقت كانت هناك قيود قومية على حركة رؤوس الأموال، والمشكلة الثانية ترتبط بأن أشكال التجارة الدولية قد تغيرت، إذ تسيطر التجارة بين الصناعات أو بين الشركات، وهي عبارة عن مبادلات تدار بصورة مركزية داخل الشركات عابرة للقوميات، وتدفعها يد شديدة الخفاء، 40 بالمئة من إجمالي التجارة العالمية، وتصطدم التجارة بين الشركات بنظرية الميزة المقارنة التي توصي بالتخصص في منتجات يتيح فيها المقدار الذي تحوزه من عناصر الإنتاج اللازمة للتصنيع ميزة نسبية في التكلفة، وبصورة مماثلة شهدت عولمة الاقتصاد العالمي انتشار الصناعات التحويلية إلى العديد من البلدان النامية، وكذلك نقل المراكز التحويلية العابرة للقوميات إلى الأقاليم

ذات الأجور المنخفضة، ويتم خلق مراكز جديدة للإنتاج أين يمكن تعظيم فرص الربح، لأن قرارات الاستثمار تحددها القابلية للربح وليس الميزة المقارنة.[1]

وقد اخترقت ظروف التجارة الحديثة بشكل هائل كل الافتراضات التي يقوم عليها التحليل الليبرالي الجديد بالنسبة لكيفية عمل الأسواق والتجارة في الواقع، ويعد تدويل الإنتاج وحركة رؤوس الأموال وسيطرة الشركات عابرة للقوميات مجرد ثلاث تطورات تجعل نظريات الميزة المقارنة خارج الزمان، كما أخفقت النظرية الميركنتيلية الجديدة التي تشدد على تعظيم الثروة القومية، في تفسير واقع التجارة الراهنة، ولذلك فإن الميركنتيلية الكوربوراتية، هي وصف أكثر دقة حيث تسود المعاملات التجارية الموجهة بين مجموعة الشركات الضخمة وفي داخلها، مع وجود تدخل منتظم للدولة في الكتل الشمالية الرئيسية الثلاث لدعم وحماية الشركات عابر للقوميات، فضلا عن المؤسسات المالية.

[1] – المرجع نفسه، ص 119.

المحور الثالث: التجارة الخارجية الدولية وآثارها

1-ماهية التجارة الخارجية: تعتبر التجارة الخارجية أحد الركائز الأساسية في الاقتصاد القومي لجميع البلدان سواء المتقدمة أو المتخلفة، وتزداد الأهمية النسبية للدور الذي تلعبه التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي في حالة البلدان النامية بصفة خاصة، حيث تحتاج هذه الدول لاستيراد السلع الرأسمالية مستلزمات الإنتاج اللازمة لبرامج التنمية بها، وهي الوسيلة الرئيسية لتسويق منتجاتها، والتي غالبا ما تكون عبارة عن منتج واحد يعتمد على الاقتصاد الوطني، فضلا عن ذلك فإن التصدير هو مورد البلاد النامية من العملة الأجنبية اللازمة لسداد ثمن الواردات.[1] ويطلق على عملية التبادل الدولي للسلع والخدمات اصطلاح التجارة الخارجية أو الدولية أو التسويق الدولي، ويمكن القول بصفة عامة أن المبادئ العلمية للتسويق الداخلي تنطبق على عملية التسويق الدولي، غير أن هناك عوامل خاصة تميز التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية، ويرجع ذلك إلى أن التبادل الدولي للسلع والخدمات يتم بين وحدات سياسية تتمتع كل منها

[1] – حسن أحمد توفيق، **التجارة الخارجية: دراسة تطبيقية**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1988)، ص06.

بالاستقلال في وضع سياساتها المختلفة، فلكل دولة نظامها النقدي الخاص، وما ينتج عن ذلك من مشاكل تحديد سعر الصرف بين العملات الوطنية المختلفة، ومن ناحية أخرى، فإن القوانين والنظم الاقتصادية تختلف من دولة إلى دولة، فقد نرى دولا تضع قيودا مختلفة لحماية المنتجات الوطنية من المنافسة الأجنبية، فتفرض الرسوم الجمركية المرتفعة، مما يؤثر في حركة التبادل الدولي للسلع والخدمات.[1]

ويرجع ظهور تبادل السع بين الأفراد إلى زمن نتيجة تعدد ظاهرة التبادل وتنوعها، وعدم تمكن كل فرد على حدى توفير كل ما يحتاجه، ومع تطور المجتمعات البشرية اتسع نطاق هذا التبادل بين المجتمعات المختلفة سعيا نحو تحقيق الرفاهية، ولقد نتج عن ذلك عملية التخصص الذي ساعد على تطور مفهوم التجارة الخارجية، ولقد بدأت حركة التجارة الدولية في شكل بسيط قائم أساسا على المقايضة بمفهومها المعروف، والذي أخذ بعد ذلك بعدا مختلفا، وذلك نتيجة لتطور الحياة الاقتصادية، حيث قطعت التجارة الدولية مرحلة كبيرة فيما يخص الموضوعية والدقة، حيث تعددت النظريات المفسرة لقيام التجارة الخارجية بمفهومها الجديد والقائمة على سياسة تحرير التجارة، وكما ذكرنا آنفا. للتجارة الدولية جذورا تاريخية بدأت مع ظهور التجمعات الإنسانية المتحضرة عن طريق المقايضة في شكلها البسيط، ثم أخذت تتطور تماشيا مع التغيرات الاقتصادية الدولية.[2]

مفهوم وأهمية التجارة الخارجية: يخضع المقصود من التجارة الخارجية –شأنه في ذلك شأن الكثير من مصطلحات العلوم الاجتماعية- لتباين كبير حول نطاق مضمونه وللصور التي يتألف منها، وفي هذا الخصوص، يمكن التفرقة بين مصطلح التجارة

---

[1] – المرجع نفسه، ص 09.

[2] – زعيمي رمزي زعيمي، تحرير التجارة الدولية الإقليمية والنظام التجاري متعدد الأطراف: دراسة حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2017-2018، ص ص01-02.

الخارجية بمعناها الضيق، والتجارة الخارجية بمعناها الواسع، وتعني التجارة الخارجية في مفهومها الواسع:

- الصادرات والواردات المتطورة السلعية؛
- الصادرات والواردات غير المتطورة الخدماتية؛
- الحركات الدولية لرؤوس الأموال؛
- الهجرة الدولية؛ أي انتقال الأفراد بين دول العالم المختلفة، وأمام هذا التباين في المفاهيم، اتجه بعض الكتاب إلى استخدام التجارة الخارجية للدلالة على النطاق الضيق.

بينما أطلق مفهوم التجارة الخارجية بالمعنى الواسع، في حين يرى كتاب أخرون أوه رغم استخدام التجارة الخارجية والتجارة الدولية كمترادفين إلا أنه يوجد فرق بينهما؛ فاصطلاح التجارة الخارجية يشير إلى نظرة جزئية للعلاقات الاقتصادية بين دولة معينة ودول أخرى، بينما اصطلاح التجارة الدولية يشير إلى نظرة شمولية إلى مجمل العلاقات بين دول العالم. كما يرى جان ميلو وجين ماري، أن التجارة الخارجية تدرس أسباب ونتائج تبادل السلع والخدمات وعناصر الإنتاج عبر الحدود.

من التعاريف السابقة نستنتج أن التجارة الخارجية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري سواء في صور سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة، بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة، وتتكون التجارة الخارجية من عنصرين أساسيين هما؛ الصادرات والواردات بصورتيهما المتطورة وغير المتطورة، ويرجع سبب قيام التجارة الخارجية بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية، أو ما يسميه الاقتصاديون الندرة النسبية، وتتمثل أهم الأسباب في:[1]

[1] – عزالدين علي، أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 2000-2011، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2013-2014، ص ص1-3.

- لكل الدول نفس الإمكانيات التي تكفي لإنتاج السلع والخدمات؛
- اختلاف تكاليف إنتاج السلع بين الدول المختلفة نظرا لاختلاف البيئة؛
- اختلاف مستوى التكنولوجيا من دولة لأخرى، ما يؤثر على الاستغلال الحسن للموارد الاقتصادية
- عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي؛
- وجود فائض في الإنتاج؛
- الحصول على أرباح من التجارة الخارجية؛
- رفع مستوى المعيشة.

ومن التعاريف السابقة للتجارة الخارجية، يمكن تقسيمها إلى:

أولا- الصادرات: تعرف الصادرات على أنها قيمة السلع والخدمات الإنتاجية من قبل المقيمين والمحولة بصفة نهائية لغير المقيمين، وتقيم الصادرات بسعر FOB خارج الرسم على القيمة المضافة، بحيث لا تدخل نفقات التأمين والنقل البحري بينما تدخل كل النفقات الأخرى المتعلقة بتكلفة البضاعة مثل النقود والهوامش التجارية من لحظة البيع على الباخرة في حالة النقل البحري أو إلى الحدود في حالة النقل البري، وتتضمن الصادرات المشتريات المباشرة من السلع والخدمات الإنتاجية من قبل غير المقيمين مثل السياح الأجانب.

ثانيا-الواردات: تعرف الواردات على أنها مجموع السلع والخدمات الإنتاجية المنتجة من قبل غير المقيمين والمحولة بصفة نهائية للمقيمين، وتقيم الواردات من السلع بقيمتها CAF حيث تدخل جميع التكاليف بالإضافة إلى نفقات التأمين والنقل بدون احتساب الرسم الوحيد على إجمالي الإنتاج والحقوق على الواردات، بينما تقيم الواردات من الخدمات

الإنتاجية كالتأمين مثلا بسعر السوق، وتستبعد من الواردات كل من السلع العابرة للوطن في اتجاه بلدان أخرى.

أهمية التجارة الخارجية:

تعتبر التجارة الخارجية أحد الدعامات الأساسية في البنيان الاقتصادي، وقد عرف العالم نشاط التجارة الخارجية من أقدم العصور، ويحدثنا القرآن الكريم عن رحلة التجارة بين مكة والشام ورحلة التجارة بين مكة واليمن التي كانت تقوم بها قريش، حيث يقول الله عزوجل"لايلاف قريش ايلافهم رحلة الشتاء والصيف، فليعبدوا رب هذا البيت، الذي أطعمهم من جوع، وآمنهم من خوف" صدق الله العظيم. كما كانت هناك تاريخيا حركة التجارة بين مصر الفرعونية وبين بلاد الصومال وفينيقية، وكذلك حركة التجارة بين الغرب والشرق، وقد نمت التجارة الدولية مع نمو الحضارة، وكان لظهور الثورة الصناعية، وتقدم وسائل النقل والمواصلات، ثم ثورة التكنولوجيا الحديثة أكبر الأثر في النمو المتزايد لحركة التجارة الدولية، وليس ثمة شك أن التجارة الخارجية تساعد على رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية لأي بلد، فالدول تتفاوت فيما بينها من ناحية توافر الموارد الطبيعية والمزايا الاقتصادية في إنتاج السلع والخدمات، حيث تمكن التجارة الخارجية كل بلد من الاستفادة بمزايا البلدان الأخرى في إنتاج سلع معينة.[1]

أهمية التجارة الخارجية عند التجاريين

تطرقنا في الجزء السابق المتعلق بالمحور الأول للمدرسة التجارية، حيث ناقشنا أفكارها ومبادئها في الاقتصاد السياسي الدولي، وفي هذا الجزء ستعرض أهمية التجارة الدولية عند التجاريين؛ حيث يؤمن التجاريين بأهمية التجارة الخارجية، وقد ارتبط هذا الأمر لديهم بنظرتهم إلى المعادن النفيسة والذهب، وذلك لأن المعادن النفيسة تمثل قوة شرائية عالية تستطيع الدولة من خلالها الحصول على السلع والخدمات من الدول

[1] – حسن أحمد توفيق، مرجع سابق، ص ص10-11.

الأخرى، ويرون أن المصدر الأساسي لتراكم هذه المعادن النفيسة لا يكون مصدره الإنتاج فقط، لأن هناك عديدا من الدول لا تمتلك مناجم لإنتاج هذه المعادن، وإنما يكون ذلك من خلال نشاط التجارة الخارجية، ويتم ذلك من خلال تحقيق أكبر فائض ممكن في الميزان التجاري، ويتم هذا الأمر من خلال زيادة الواردات، مما يترتب عليه من تدفق للمعادن النفيسة إلى داخل الدولة. نتيجة لهذا يرى التجاريين أن نشاط التجارة الخارجية يمثل أهم الأنشطة بالاقتصاد القومي، لأنه يمثل الوسيلة الأساسية للحصول على الثروة بالدولة، وتماشيا مع هذا الهدف، فقد تطلب الأمر ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، خاصة في نشاط التجارة الخارجية، من خلال فرض قيود على الواردات، باستثناء الواردات من مستلزمات الإنتاج التي ترتب عنها زيادة الإنتاج، ومن ثم زيادة الصادرات، وبالتالي تحقيق الهدف النهائي، وهو زيادة الفائض بالميزان التجاري، فضلا عن دعم وإعانة الصادرات.[1]

أهمية التجارة الدولية عند الكلاسيك

يختلف فكر المدرسة الكلاسيكية عن التجاريين، فيما يتعلق بنظرتهم إلى نشاط التجارة سواء الداخلية أو الخارجية، فنشاط التجارة الخارجية ليس هدفه الحصول على المعدن النفيس، وإنما تحقيق المصالح لدرفي التبادل فيما بين الدول، وأن المعدن النفيس الذي يكون في صورة عملات هو وسيلة التبادل فيما بين الأفراد، سواء داخليا أو خارجيا، وتنبع أهمية التجارة الخارجية في أنها يترتب عليها زيادة درجة التخصص وفقا للمزايا والظروف التي تؤهل كل دولة في إنتاج منتجات معينة دون الأخرى، وبالتالي زيادة إنتاجية وكفاءة استخدام الموارد في كل دولة، الأمر الذي يسهم بدوره في زيادة الناتج في الدول الأطراف في التبادل الدولي، هذا فضلا عن ارتفاع مستوى الاستهلاك، ومن ثم زيادة رفاهية

[1] – محمود يونس، **التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية**، (الاسكندرية دار التعليم الجامعي،2015)، ص19.

الأفراد بكل الدول، وبالتالي تحقق كل الدول مكاسب وراء نشاط التجارة الخارجية بسبب زيادة التخصص وتقسيم العمل دوليا.[1]

أهمية التجارة الدولية في الفكر الاقتصادي المعاصر[2]

تنبع أهمية التجارة الدولية في الفكر الاقتصادي المعاصر من واقع تحقيق المصلحة القومية للدولة في مواجهة النظام الاقتصادي العالمي، حيث أن النشاط الاقتصادي في الدولة يشتمل على مجموعة من الأنشطة، النشاط الإنتاجي أو الاستهلاكي أو التبادلي، وأنشطة غير متجانسة في شكلها والتي تتكون اما من نشاط صناعي أو خدمي، وتتخذ الدول سياسات تهدف إلى زيادة النشاط الاقتصادي بها، بما يهدف في النهاية إلى الارتفاع برفاهية الأفراد، وبالتالي فإن القوانين والسياسات التي تحكم نشاط المعاملات والتجارة الخارجية تكون تحت سيطرة حكومة الدولة، وتهدف إلى تحقيق المصلحة القومية للدولة، ولذ فإن الاختلاف الرئيسي بين نشاط التجارة الداخلية ونشاط التجارة الخارجية يتمثل في اختلاف القوانين والسياسات التي تحكم كل منها، غير أن فكرة القومية هذه بدأت تتغير إلى حد كبير خاصة بعد أزمة الكساد العالمي 1929-1933، وكذلك آثار الحرب العالمية الثانية، فظهر فكر جديد الاقتصاد العالمي، حيث ظهرت آراء تنادي بتغيير وضع الاقتصاد العالمي في العصر الحديث، بما يحقق مصالح المجتمع الدولي ككل، وقد ترتب على ذلك ظهور المنظمات الدولية التي تنظم العلاقات الاقتصادية الدولية، ودعم وتنمية الاقتصاد العالمي، وتسهيل تبادل السلع والخدمات على المستوى الدولي، وتسهيل المدفوعات وتنمية الاستثمارات وتوفير الموارد المالية للدول الفقيرة؛ أهما صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، هذه الأخيرة التي تزايد دورها من أجل تقليل القيود على التجارة الخارجية، وبدأت فكرة القومية في التراجع، كما أن هذه العوامل قللت من فاعلية

[1] – المرجع نفسه، ص20.

[2] – المرجع نفسه، ص ص 22-23.

السياسات الاقتصادية المحلية للدولة في تحقيق أهدافها، وذلك بسبب التدفقات سواء الحقيقية أو النقدية التي تتم خارج سيطرة الحكومات.

التخصص الدولي وقيام التجارة الخارجية

توجد علاقة تبادلية بين التجارة الخارجية والتخصص الدولي، حيث ترتبط التجارة الخارجية ارتباطا وثيقا بظاهرة التخصص وتقسيم العمل الدولي، وهي الحقائق المسلم بها، لأنه مهما كانت طبيعة النظم السياسية للدول، فإنها لا تستطيع اتباع سياسة الاكتفاء الذاتي، إذ أن الدول لا تستطيع أن تنتج كلما تحتاج اليه وسلع وخدمات، وإنما يقتضي الأمر أن تتخصص في انتاج تلك السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والاقتصادية لإنتاجها بتكاليف أقل، وبكفاءة أعلى، ثم تبادل الفائض منها بمنتجات أخرى لا تستطيع أن تنتجها هي داخل حدودها، أو يمكن انتاجها ولكن بكميات أقل من حاجياتها أو بتكاليف مرتفعة.

ويعتبر التخصص الأساس الذي تقوم عليه التجارة الخارجية، ويرجع التخصص الدولي إلى مجموعة من العوامل، أهمها؛[1]

- الظروف الطبيعية؛
- التفاوت في عرض العمل ورأس المال؛
- تكاليف النقل؛
- توافر التكنولوجيا الحديثة.

نظريات التجارة الخارجية

[1] – وليد عابي، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية: دراسة حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف1، 2018-2019، ص 80.

ناقشنا في المحور الثاني من المطبوعة النظريات الكلاسيكية، وفي هذا الجزء سيتم تسليط الضوء على الاتجاهات النظرية الحديثة للتجارة الخارجية.

-نظرية تكلفة الفرصة البديلة: أعطى GDT Fried Haberler مفهوم جديد للنفقات النسبية من خلال نظرية الفرصة البديلة، والتي تعتبر أن كمية السلعة التي يتعين التخلي عنها لتوفير موارد كافية لإنتاج سلع أخرى، ويعتبر هابرلر أن أثمان السلع تتناسب مع نفقات التكلفة النسبية، فالدولة الأكثر كسبا هي التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاج أحد السلع، وأن اختلاف الأثمان هو الدافع لقيام التبادل، إذ معدل التبادل يتحدد بواسطة تلاقي قوى العرض والطلب للدولتين.[1]

-نظرية نسب عناصر الإنتاج: قام الاقتصاديان السويديان Eli Hecksher و Bertil Ohlin بتفسير أسباب الميزة النسبية، وترى النظرية أن الميزة التنافسية للدولة تتحدد عن طريق ما تمنحها الطبيعة من موارد. وتفترض النظرية مجموعة من الافتراضات الأساسية لنظرية نسب عناصر الإنتاج لـ هكشر-أولين:

- وجود دولتين وسلعتين متجانستين، وعنصر إنتاج متجانسين مستواهما المبدئي ثابت ويفترض أن يكون مختلفا نسبيا بين الدول.

- تزايد تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج السلعتين، ومن لا يوجد ما يسمى بالتخصص الدولي الكامل.

- ثبات تكنولوجيا الإنتاج للسلعتين الدوليتين.

-اختلاف طريقة الإنتاج للسلعتين، حيث يتم إنتاج إحدى السلعتين بطريقة مكثفة لعنصر العمل، بينما السلعة الأخرى يتم إنتاجها بطريقة مكثفة لرأس المال.

[1] – المرجع نفسه، ص 21.

-ثبات أذواق المستهلكين للدولتين.

-سيادة ظروف المنافسة الكاملة في أسواق السلع وعوامل الإنتاج.

-الحركية التامة لعوامل الإنتاج على المستوى المحلي.

- عدم وجود سياسات تقيد حركة السلع بين الدولتين كالتعريفة الجمركية.[1]

- نظرية نسب عناصر الإنتاج الجديدة: يروى جونز عام 1987 إمكانية الاعتماد على عنصر رأس المال البشري في تفسير أنماط التجارة الخارجية، وذلك في المنتجات التي تعتمد على العمالة الماهرة، كما أن حركة رؤوس الأموال تلعب دورا كبيرا في تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية، كما اهتم النموذج بدراسة أثر التكنولوجيا على نط التجارة الخارجية، وتوصل إلى أن أي تغيير تكنولوجي يؤدي إلى تغيير عناصر الإنتاج، وبالتالي تغيير وتحسين جودة المنتج، وهذا ما سيقابله تغيرا ممثلا في أذواق المستهلكين.

- نظرية معدل التبادل الدولي لليندر والتجارة ما بين الصناعات:[2] يرى ليندر سنة 1961 أن التجارة الخارجية ترتبط بالمزايا النسبية، ولكن منشأ هذه المزايا لا يوجد في الاختلاف لعوامل الإنتاج، ولا يعني هذا الاختلاف لا قيمة له في تفسير التبادل الدولي، ولكنه يعني أن قيمته محدودة، ولذا فإن الأمر يتطلب البحث عن موارد أخرى، وفي تفسيره للتبادل الدولي فرق ليندر بين تجارة المنتجات الصناعية ومنتجات المواد الأولية، وقد تطابق جزءا كبيرا من هذه النظرية على تفسير التجارة الخارجية المعاصرة، فمعظم التجارة الخارجية في السلع المصنعة تحدث بين الدول عالية الدخل كدول أوربا وأمريكا وكندا واليابان.[3]

---

(1) – المرجع نفسه، ص22.

(2) – المرجع نفسه، ص 31.

(3) – المرجع نفسه، ص 33.

الاتجاهات المختلفة لسياسات التجارة الخارجية

مفهوم السياسة التجارية

المقصود من السياسة التجارية هي تلك الإجراءات التي تتخذها الدولة في إطار المعاملات التجارية مع العالم الخارجي، والتي تهدف في مجملها إلى التأثير على تلك المعاملات سواء من ناحية الحجم أو من ناحية الكم أوكلاهما، ويكون الهدف من هذا التأثير تحقيق أهداف معينة، اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، وغالبا ما تكون أهدافا اقتصادية مثل تشجيع الصادرات أو تقييدها أو الحد من الواردات أو إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، كما يقصد بها كذلك مجموع التشريعات واللوائح الرسمية التي تستخدمها الدول للتحكم في نشاطها التجاري الخارجي سواء كانت دول متقدمة أو نامية والتي تعمل على تحديد أو تقييد النشاط التجاري من العقبات المختلفة.[1]

وتنقسم السياسات التجارية من حيث مجال تطبيقها إلى؛ السياسات التجارية الوطنية، والسياسات التجارية الثنائية، والسياسات التجارية الإقليمية والسياسة التجارية متعددة الأطراف.

العوامل المؤثرة في تحديد سياسة التجارة الخارجية

يخضع تحديد السياسة التجارية المتبعة من طرف الدولة لعدة عوامل، أهمها؛

- مستوى التنمية الاقتصادية.

- الأوضاع الاقتصادية السائدة: على مستوى الاقتصاد المحلي فإن رقي الصناعة المحلية وتطورها يؤدي إلى الحاجة إلى السلع الرأسمالية والوسيطة والمواد الخام التي تدخل في علية التصنيع، هذا ما يحتم على الدول خاصة في حالة الدول النامية على إتباع سياسة تجارة خارجية تتلاءم مع هذا الوضع، وكذلك بالنسبة للحالة الاقتصادية العامة للدولة

[1] – رمزي زعيمي، مرجع سابق، ص61.

كالتضخم، البطالة، دورا هاما في تحديد مضمون السياسة التجارية الخارجية المتبعة من طرف الدولة، حيث تلجأ الدولة إلى اتباع سياسة الإحلال محل الواردات للمحافظة على توازن الأسعار، وقد انقسمت الآراء في مسألة السياسة التجارية الخارجية التي تتبعها الدولة بين مؤيد لحرية التجارة والمعبر عنها بتجارة دولية دون قيود، وبين معارض لها والتي تسمى تجارة دولية مقيدة.[1]

- سياسة الحمائية التجارية(تقييد التجارة): ويقصد بها سياسة تقييد التجارة الخارجية وتستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير بطريقة أو بأخرى على اتجاه المبادلات الدولية أو على حجمها، أو على الطريقة التي تسوى بها هذه المعاملات، أو على كافة هذه العناصر مجتمعة وذلك باستعمال مجموعة من الأدوات والأساليب والقواعد التي من شأنها تحقيق أهداف هذه الدول.[2]

-سياسة الحرية التجارية: يرتكز هذا الاتجاه في سياسة التجارة الخارجية على مبدأ حرية انتقال عوامل ووسائل الإنتاج من دولة إلى أخرى، وإزالة كافة القيود والعقبات المفروضة على حركة السلع والخدمات، إذ يعتقد أنصار هذا الاتجاه أن التجارة الخارجية تقوم نتيجة اختلاف النفقات السببية بسبب التفاوت في عناصر الإنتاج التي توجد في كل دولة.

انعكاسات التجارة الخارجية وآثارها

لعل أهم انعكاسات أزمة الاقتصاد الرأسمالي والتقسيم الدولي للعمل خلال السبعينيات والثمانينات، تجلت في تعزيز علاقة تبعية-هيمنة بين الدول النامية والدول المتقدمة على جميع المستويات، التجارية والتكنولوجية، والمالية. كما ترتب عن أزمة التضخم الركود في الدول الرأسمالية منذ 1973، اتساع نطاق البطالة وارتفاع تكاليف الإنتاج، وارتفاع أسعار المنتجات الصناعية في ظل النزعة الحمائية الرامية إلى الحد من

[1] – المرجع نفسه، ص64.
[2] – المرجع نفسه، ص ص68-69.

دخول المنتجات الصناعية للعالم الثالث، إلى أسواق البلاد الصناعية الرأسمالية، استنادا إلى أن هذه المنتجات تستطيع بانخفاض أثمانها النسبية، أن تهدد المركز التنافسي للصناعات المحلية للبلاد المتقدمة، وهو ما يعني نقص معدل الأرباح وما يترتب عنه من بطالة وإفلاس صناعي.

وتحتوي السياسة الحمائية ضد صادرات الدول النامية عدة أشكال وأدوات منها المباشرة وغير المباشرة، فالمباشرة تتمثل في نظام التعريفات الجمركية، ونظم تحديد الاستيراد مثل القيود الكميةQuotas، والترتيبات التسويقية وقيود التصدير الاختيارية، أما غير المباشرة فعادة تكون في صورة المواصفات أو المعايير الصناعية والاشتراطات الصحية والتسهيلات المالية والتجارية للصناعات المحلية، وبما أن أغلب صادرات الدول النامية تأثرت كثيرا بالإجراءات والتدابير الحمائية لهذه الدول، ولقد اتجهت الحمائية وغيرها من أشكال التدخل التجاري نحو التزايد منذ بداية عقد الثمانينات، خاصة الإجراءات والحواجز أما صادرات البلدان النامية، سيما منها الصناعات التي حققت فيها مزايا النسبية.[1]

[1] – محمد حشماوي، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة الجزائر 2006، ص ص49-50.

المحور الرابع : المؤسسات المالية الدولية

أولا- صندوق النقد الدولي

تبلورت فكرة صندوق النقد الدولي في يوليو 1944 أثناء مؤتمر للأمم المتحدة عقد في بريتون وودز بولاية نيوهامبشير الأمريكية عندما اتفق ممثلو خمس وأربعين حكومة على إطار للتعاون الاقتصادي يستهدف تجنب تكرار كارثة السياسات الاقتصادية الفاشلة التي أسهمت في حدوث الكساد الكبير في الثلاثينات من القرن العشرين .[1]

وفي ديسمبر 1945، جاء صندوق النقد الدولي إلى حيز الوجود عند توقيع 29 بلدا على اتفاقية تأسيسه. والجدير بالذكر أن الأهداف القانونية التي يتوخاها الصندوق اليوم هي نفس الأهداف التي تمت صياغتها في عام 1944. ومنذ ذلك الحين، شهد العالم نموافي

[1] – مصطفى سيد عبد الرحمن، **المنظمات الدولية المتخصصة**، (القاهرة :دار النهضة العربية، 2004)، ص29.

الدخول الحقيقية لم يسبق له مثيل. وقد ازدادت أهمية الأهداف التي يتوخاها صندوق النقد الدولي لسبب بسيط آخر، ألا وهو اتساع نطاق عضويته. ذلك أن عدد البلدان الأعضاء قد تجاوز أربعة أمثال عدد البلدان التي شاركت في إنشائه، وعددها 45 بلدا مما يرجع بشكل خاص إلى حصول كثير من البلدان النامية على استقلالها ثم انهيار الكتلة السوفييتية مؤخرا.[1]

وكانت البلدان التي انضمت إلى الصندوق فيما بين عامي 1945 و 1971، قد اتفقت على إبقاء أسعار صرفها (أي قيمة عملاتها بالدولار الأمريكي، وفي حالة الولايات المتحدة قيمة الدولار الأمريكي بالذهب) مربوطة بأسعار قابلة للتعديل في حالة واحدة هي تصحيح "اختلال جذري" في ميزان المدفوعات وبموافقة صندوق النقد الدولي. ويطلق على هذا النظام اسم نظام بريتون وودز لأسعار الصرف، وقد ظل سائدا حتى عام 1971 عندما أوقفت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إمكانية تحويل الدولار (واحتياطيات الحكومات الأخرى بالدولار) إلى ذهب. [2]

تعريف صندوق النقد الدولي

هو هيئة مالية دولية تتمتع بالشخصية الاعتبارية، يعتبر وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، وهو كمؤسسة مركزية في النظام الدولي أنيط له مهمة

[1] – ناصر بوعزيز، محاضرات في مقياس: المنظمات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التجارية، جامعة 8ماي 1945 قالمة،2014-2015، ص ص14-17.

[2] – المرجع نفسه، ص 19.

الإشراف على إدارة النظام النقدي الدولي، للتخفيف من أثار أنظمة المدفوعات الدولية وأسعار الصرف على المعاملات التجارية والمالية العالمية.[1]

أهداف الصندوق:

تنص المادة (1) من اتفاقية الصندوق على تحديد أهدافه و تحديد الأغراض المتوخاة من تأسيسه كما يلي:[2]

- ترويج التعاون النقدي الدولي من خلال مؤسسة دائمة توفر الآلية للتشاور و التعاون حول المشاكل النقدية الدولية.

- تسهيل و توسيع النمو المتوازن للتجارة الدولية و المساهمة، بناء على هذا الأساس في تشجيع و إدامة مستويات عالية من الاستخدام (العمالة عكس البطالة) و الدخل الحقيقي، و باتجاه تطوير الموارد الإنتاجية لكافة الأعضاء في الصندوق كهدف أساسي للسياسة الاقتصادية.

- ترويج استقرار الصرف و دعم ترتيبات الصرف بين الأعضاء من الدول، و تجنب تخفيض قيمة صرف العملات التنافسي بين الدول.

---

[1] –رمضاني محمد،أثر السياسات الاستشرافية لصندوق النقد الدولي على تكيف السياسات النقدية للدول النامية،أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية2011-2012، ص13.

[2] – غازي عبد الرزاق النقاش، **التمويل الدولي و العمليات المصرفية الدولية**،(عمان: دار وائل للنشر، 1996)، ص 84.

- المعاونة في تأسيس نظام المدفوعات متعددة الأطراف بخصوص الصفقات الجارية بين الأعضاء و العمل على إلغاء قيود التحويل الخارجي التي تعيق التجارة الدولية.

- إعطاء الثقة للأعضاء بتوفير موارد الصندوق لهم, و عليه فالصندوق يقدم للدول الفرصة لتصحيح الارتباكات و حالات سوء توازن و التعديلات التي تطرأ على موازين مدفوعاتهم.

- ووفقا لما تقدم أعلاه فإن الصندوق يعمل من أجل التقليل من حدة و درجة سوء التوازن في الموازين الدولية للدول الأعضاء.

مصادر التمويل لصندوق النقد الدولي[1]

- يحصل صندوق النقد الدولي على تمويله من 3 مصادر: أولها حصص البلدان الأعضاء التي تعد المصدر الرئيسي للتمويل، وتقدم المساهمات بناء على حجم اقتصاديات الدول الأعضاء ومركزها الاقتصادي.
- وتعد الاتفاقات الجديدة للاقتراض (NAB) بين الصندوق ومجموعة من البلدان الأعضاء والمؤسسات، المورد الرئيسي الثاني والمساند لحصص العضوية، بالإضافة لاتفاقات الاقتراض الثنائية (BBAs) مع الدول الأعضاء.

[1] – صندوق النقد الدولي.. بنك إقراض العالم، أطر الرابط التالي: https://shorturl.at/9WzkE

الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي:

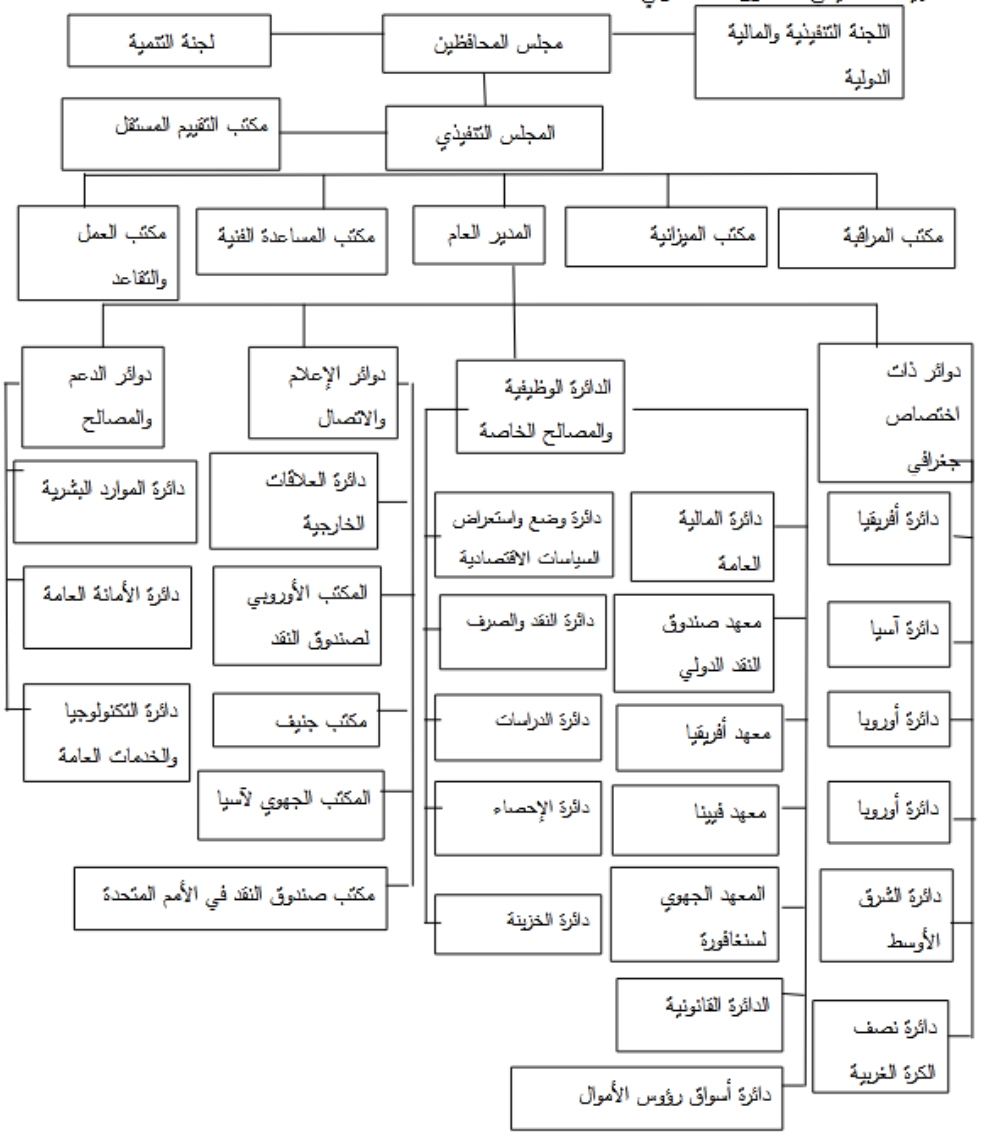

المصدر:صندوق النقد الدولي،الهيكل التنظيمي للصندوق:www.imf.org/external/arabic/orgcharta.htm

أدوار صندوق النقد الدولي [1]

[1] – ناصر بوعزيز، مرجع سابق، ص ص20-23.

يمارس صندوق النقد الدولي من أجل تحقيق أهدافه وظيفتين أساسيتين: الأولى تنظيمية رقابية بحيث يقوم الصندوق بمراقبة سلوك الدول الأعضاء بما يكفل تحقيق ثبات و استقرار أسعار الصرف و تنشيط التبادل الدولي أما الوظيفة الثانية فهي تمويلية و يحتفظ الصندوق لهذه الغاية بمجموعة كبيرة من العملات يستعين بها لمد الدول الأعضاء بالمزيد من وسائل الدفع الدولية، كما يمكن إبراز و بشيء من التفصيل وظائف صندوق النقد الدولي في مجموعة النقاط التالية:

- يقدم الصندوق القروض طويلة الأجل بسعر فائدة منخفض للدول التي تعاني من إختلالات في موازين مدفوعاتها بشرط أن تعمل هذه الدول على إصلاح تلك الإختلالات.
- يعمل الصندوق كمستشار نقدي و مالي لجميع الدول، حيث تسترشد جميعها بالسياسات و النصائح التي يقدمها الصندوق سنويا من خلال تقريره السنوي.
- بحسب نظام الصندوق تستطيع الدولة أن تقترض بالعملات الصعبة من الصندوق ففي العام 2001 قدم الصندوق قروضا بقيمة 50 مليار دولار منها 18 مليار لتركيا و 13.1 للبرازيل و 20 مليار دولار لدول أخرى و مع زيادة اعتماد العديد من دول العالم على مساعدة الصندوق وجد نفسه هذا الأخير في وضع يؤهله للتأثير على السياسات الاقتصادية للدول التي تتقدم منه لطلب المساعدة.
- اقتراح السياسات التصحيحية التي يجوز للدولة العضو إتباعها و تطبيقها لتحقيق التوازن الخارجي و المرتبط بتحقيق التوازن الداخلي.
- يركز الصندوق في معالجته للسياسات الاقتصادية الكلية على الفترة القصيرة و أحيانا الفترة المتوسطة و يطلق عليها سياسات التثبيت.

توفير السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات من خلال زيادة الاحتياطات الدولية و قد ابتدع في ذلك ما يسمى بحقوق السحب الخاصة)،

ثانيا- البنك الدولي

تأسس البنك الدولي للإنشاء والتعمير(IBRD) ، المعروف بالبنك الدولي ، في عام 1944 لمساعدة أوروبا على الانتعاش واستعادة عافيتها من الآثار المدمرة التي خلفتها الحرب العالمية الثانية. وقد أدى نجاح هذا المشروع إلى تحويل انتباه البنك، في غضون سنوات قليلة، إلى البلدان النامية. وفي خمسينيات القرن العشرين، أضحى جليا احتياج البلدان النامية الأشد فقرالشروط أخف وطأة من تلك التي كان يقدمها البنك آنذاك، وذلك حتى يتسنى لها اقتراض رؤوس الأموال التي تحتاجها لتحقيق النمو.[1]

البنك الدولي يشبه مؤسسة تعاونية، تعتبر البلدان الأعضاء فيها وعددها **187** مساهمين فيها. ويمثل المساهمون من خلال مجلس المحافظين ، وهم كبار واضعي السياسات في البنك الدولي. وبصفة عامة، يكون المحافظون من وزراء المالية أو وزراء التنمية في البلدان الأعضاء. ويجتمعون مرة واحدة في السنة في الاجتماعات السنوية لمجالس محافظي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

<u>مؤسسات البنك الدولي</u>[2]

ينقسم البنك الدولي إلى قسمين رئيسيين هما: البنك الدولي للإنشاء و التعمير BIRD، و رابطة التنمية الدولية IDA، التي أنشأت في عام 1960م، لتقديم المساعدات

[1] – http://web.worldbank.org

[2] – محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، (الجزائر: مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر و التوزيع،2001) ص 409.

المالية للدول النامية الفقيرة التي لا تستطيع الوفاء بشروط البنك الدولي، و عرفت بهاتين المؤسستين على الرغم من انفصالهما قانونيا و ماليا، و هناك بعض المؤسسات الأخرى نذكر منها:

المؤسسات المعاونة للبنك الدولي للإنشاء و التعمير

تعاون BIRD مع ثلاث مؤسسات هي، مؤسسة التمويل الدولية التي تأسست في عام 1957م، و المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ICSID، و الذي أنشأ عام 1966، و هيئة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف MIGA، الذي أنشأ في 1988.

أ- مؤسسة التمويل الدولية IFC

أنشأ البنك الدولي للإنشاء و التعمير مؤسسة التمويل الدولية في يوليو عام 1957، و تم إعلانها كوكالة متخصصة من وكالات هيئة الأمم المتحدة في فبراير 1957، باعتبارها هيئة دولية ذات استقلال مالي و إداري كاملين، و إن ارتبط نشاطها بالبنك الدولي الذي تتعاون معه تعاونا وثيقا في برامجها الاستثمارية و التمويلية.

و هذه المؤسسة هدفها الربح أي تحقيق الربح، و تقوم بتشجيع رؤوس الأموال للاستثمار في القطاع الخاص في الدول النامية، و تتكون من 172 عضوا.

ب- المركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار ICSID:[3]

و الذي أنشأ في عام 1966، و ذلك بغرض تقديم وسائل فض المنازعات بين المستثمرين الأجانب من ناحية، و الدول النامية من ناحية أخرى، و يتكون المركز من 127 عضوا.

[3] – يونس أحمد البطريقة، **السياسات الدولية في المالية العامة**. (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر و التوزيع، د ت)، ص 48.

ج- هيئة ضمان الإستثمار المتعددة الأطراف MIGA:

و التي أنشأت في عام 198، و ذلك بغرض تشجيع الاستثمار المباشر في الدول النامية، من خلال تقديم الضمانات ضد المخاطر الغير تجارية مثل الاضطرابات السياسية، بالإضافة إلى تقديم خدمة التسويق الدولي للمشروعات الاستثمارية للدول النامية، و تضم هذه الهيئة 141 عضوا.[4]

المهمة المنوطة بالبنك الدولي[5]

يعمل البنك الدولي على تشجيع التنمية الاقتصادية طويلة الأجل والحد من الفقر من خلال توفير الدعم الفني والمالي لمساعدة البلدان الأعضاء على إصلاح قطاعات معينة أو تنفيذ مشروعات محددة - مثل بناء المدارس وتوفير المياه والكهرباء ومكافحة الأمراض وحماية البيئة .والمساعدات التي يقدمها البنك الدولي هي مساعدات طويلة الأجل بصفة عامة، وتمول من مساهمات البلدان الأعضاء ومن خلال إصدار السندات. وأغلب موظفي البنك الدولي من المتخصصين في قضايا معينة، مثل المناخ، أو قطاعات محددة كالتعليم.

المحور الخامس: التمويل الدولي والتنمية

المفهوم والتطور

بات التمويل الدولي يشغل الاهتمام الواسع في الأوساط الدولية والرسمية والأكاديمية باعتباره، يشكل أحد المحاور الرئيسية بين الدول المتقدمة والدول النامية وأحد أهم محاور الاقتصاد الدولي، يعود ذلك إلى التعامل بالعملات الأجنبية، وعمليات الاستثمار والتحويل على الصعيد الدولي. كما ويرتبط بشكل وثيق بالحياة الاقتصادية

---

(4) – المرجع نفسه، ص ص 49-50.

(5) – https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2022/IMF-World-Bank-New

والمالية لجميع الدول، وأدى انهيار نظام بريتون وودز في بداية السبعينيات، وانعكاساته فرض على العالم نوعا من التعاملات والأنماط تختلف عما كان من قبل، فيما يتعلق بثبات سعر الصرف او القرض أو الاستثمار المباشر، وهكذا تضاعف الاهتمام المتزايد بالتمويل الدولي، وذلك لمواكبة التعاون المتعاظم على الصعيد الاقتصادي بجانبيه التجاري والمالي، وعرفت هذه الفترة درجة غير مسبوقة من التدخل الاقتصادي بجانبيه التجاري والمالي، بعد انتشار التكتلات الاقتصادية في الاقتصاد العالمي. ومما لا شك فيه أن التمويل الدولي يعد جوهريا لاقتصاديات البلدان النامية، حيث تتطلب عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والنمو الاقتصادي، ويأتي في المقدمة رأس المال بوصفه أحد عناصر الإنتاج الرئيسية، وفقدانه أو ضعفه في البلدان النامية، يضطرها للاستعانة برأس المال الأجنبي لسد النقص الحاصل في العملية التنموية في هذه البلدان وهكذا، فإن البحث عنه هو أهم التحديات التي تواجه البلدان النامية بغية رفع معدلات النمو الاقتصادي.

وكان نشاط التمويل ولايزال يمارس من قبل المؤسسات المالية، بما فيها مصارف وبيوت المال والاستثمار والادخار، وكذلك من قبل الأسواق المالية ومن قبل المؤسسات المالية الدولية، وكذلك المؤسسات المنبثقة عن منظمة الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية الأخرى.

مفهوم التمويل الدولي وأهميته

تشير الكثير من البحوث الاقتصادية إلى أن مصطلح التمويل الدولي International Finance يتألف من كلمتين؛ التمويل وهنا يعني توفير المصادر المالية لتغطية نفقات جارية أو رأسمالية وفق شروط معينة تتضمن السعر والأجل، وكلمة الدولي يقصد بها مجموعة الدول وقد شاع استخدامه بعد الحرب العالمية الثانية، حيث ساد النظام الدولي الجديد بعد الحرب، ونشأت على أثره المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

للإنشاء والتعمير، كما وتشير كتابات أخرى، بأن ما يقصد بالتمويل الدولي، هو ذلك الجانب من العلاقات الاقتصادية الدولية المرتبطة بتوفير وانتقال رؤوس الأموال دوليا.[6]

ويتخذ التمويل الدولي جوانب عديدة، منها؛

- الجانب السلعي للاقتصاد الدولي؛
- الجانب النقدي أو المالي؛
- التدفقات الدولية لرؤوس الأموال لأغراض الاستثمار الخارجي، ويندرج التمويل الدولي ضمن البعد الثاني، وتظهر أهميته كنتيجة حتمية للعلاقات المالية والنقدية في الاقتصاد الدولي، ويمكن تصنيفها إلى المجموعات التالية:

1- الحسابات المترتبة على المبادلات التجارية(الصادرات والواردات السلعية والخدمية).

2- التدفقات الدولية لرؤوس الأموال بأشكالها المختلفة كالقروض والاستثمارات.

3- الالتزامات المالية المترتبة على الأوضاع السياسية السائدة في العالم.

تشير الدراسات إلى أنه كان لنمو العملات في الستينات والسبعينات نموا هائلا، فقد بلغت الموجودات من العملات الأجنبية في تسعة دول أوربية 12,4 مليار دولار سنة 1963، كما تشير أيضا إلى ظهور مفاهيم تحرير التجارة كأحد المحاور المهمة في الاقتصاد العالمي، فضلا عن أهمية المسائل الأخرى، التي تتعلق بتحويل العملات والتطورات التكنولوجية، ونمت الشركات متعددة الجنسيات وزادت عملية التدويل في الصناعة والتجارة.

[6] – حسن صبري، **التمويل الدولي**، (سوريا: جامعة ايبلا الخاصة،2024)، ص ص06-09.

وشهدت فترة السبعينات تطورات كبيرة وخطيرة، وزيادة حجم المصارف الدولية وانتقلت من مؤسسات هامشية إلى مؤسسات متكاملة مع النظم البنكية الوطنية، كما حددت سنة 1974، التاريخ الذي أزالت فيه الحكومة الأمريكية القيود التي فرضتها في عقد الستينات، والتي تهدف في الأساس إلى:

- بناء العلاقة بين السوق الأمريكية وسوق العملات الأوربية، وإزالة التضارب بينهما، خاصة سعر الفائدة؛
- إزالة القيود على حركة رؤوس الأموال في الولايات المتحدة الأمريكية؛[7]
- زيادة حجم القروض الممنوحة من سوق العملات الأوربية والمراكز الخارجية بالعملات المحلية.

المراحل الزمانية الثلاث للتمويل الدولي:

عرف الاقتصاد العالمي ثلاث مراحل للتمويل الدولي خلال القرن المنصرم على النحو التالي:

المرحلة الأولى1870-1914: أدى التكديس الضخم لرأس المال في بريطانيا العظمى، وبالتالي في الاقتصاديات الصناعية المتقدمة، بدأ عام 1870، أدى إلى تصدير رأس المال كما أصبح عاملا رئيسيا جديدا في علوم الاقتصاد والسياسة الدوليين، ورغم أن فرنسا وألمانيا، وحتى الولايات المتحدة الأمريكية، كانت قد أصبحت دولا مصدرة لرأس المال بحلول نهاية القرن، فقد بقيت بريطانيا العظمى المورد الأهم لرأس المال التمويلي، وكان اقتصادها قائما على دخل الأملاك ومداخيل تحققها من استثماراتها الضخمة عبر البحار، وقامت بريطانيا العظمى على مدى فترة طويلة من القرن التاسع عشر، بدور "مقرض الملاذ

[7] – المرجع نفسه، ص ص 10-11.

الأخير"، من خلال المؤسسات البريطانية المالية شارع لومبارد Lombard street، وقد تولت بريطانيا وبنك إنجلترا مهمة الإنقاذ المالي حتى انهياره مع نشوب الحرب العالمية الأولى.

المرحلة الثانية 1920-1939: وضعت الحرب العالمية الأولى نهاية للمرحلة الأولى للتمويل الدولي، كما أنها تركت أثرا في طبيعته وبنيته، إذ أجبرت الحرب وطول أمدها الدول الأوربية الرئيسية على تقليص استثماراتها عبر البحار، كي تسدد أثمان المواد الغذائية ولوازم الحرب، مع ظهور الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب كأهم وأبرز الدول المقرضة، فإنها بدأت تغير نظرتها للشؤون العالمية تدريجيا، حيث أخذ قطاع المال الأمريكي يدرك قيمة حصة الولايات المتحدة الأمريكية في الاقتصاد العالمي. وأخذ التمويل الأمريكي على عاتقه دورا دوليا متزايدا، فكانت له أهمية خاصة في تمويل دفعات التعويضات الألمانية إلى فرنسا ودول أخرى، وكانت تلك السيولة عاملا رئيسيا في تحفيز النشاط الاقتصادي خلال العشرينات من القرن العشرين، وخلال تلك الفترة تعزز التعاون كما اشتد التنافس ما بين لندن ونيويورك كمرك للتمويل الدولي، وتميزت الأسواق المالية بالمركزية الشديدة والتسلسل الهرمي، وأدى التنافس إلى السيطرة على قمة النظام، حيث قام المركز الذي يحتل الصدارة بالإقراض الخارجي، وتسديد المدفوعات، وتوجيه الاحتياطي الأجنبي، كما قام بمهمة مقرض الملاذ الأخير، وإدارة النظام المالي الدولي. وعندما انهارت القيادة الاقتصادية خلال الثلاثينات أضحى التمويل الدولي يتسم بالتدخل الحكومي المتزايد في الأسواق المالية، وبالتنافس ما بين الامبراطوريات وبالفوضى الاقتصادية، ووضع الكساد الكبير الذي جاء محصلة لذلك نهاية المرحلة الثانية.[8]

المرحلة الثالثة 1947-1985: اختلفت المرحلة الثالثة للتمويل الدولي، والتي بدأت مع نهاية الحرب العالمية الثانية عن المرحلتين السابقتين، ففي حين كانت التدفقات الرأسمالية تتألف فيما مضى من رؤوس أموال خاصة، بصورة شبه كاملة أصبحت المساعدات بعد

[8] – روبرت غيلبين، مرجع سابق، ص ص381-384.

الحرب تشكل أيضا جانبا هاما من التمويل الدولي، ففي البداية أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية مساعدات إلى أوربا الغربية من خلال مشروع مارشال الذي قدر ب4,5 بالمئة من الناتج القومي الأمريكي ما بين 1949-1952، ومن ثم قامت دول غنية أخرى بتقديم المساعدات إلى الاقتصادات الأقل نموا، وأنشأت منظمات دولية بهدف توجيه مسار رأس المال والمساعدات الأخرى، أولا نحو الاقتصادات المتطورة، ومن ثم نحو الاقتصادات الأقل نموا، وأدت تدفقات الدولار الأمريكي الضخمة في أواخر الستينات من القرن العشرين إلى قيام سوق للعملات الأوربية القابلة للتحويل، وإحداث تغيير في طبيعة وحجم التمويل الدولي، وساهمت في نشوء مشكلة الديون التي شهدها العالم خلا عقد الثمانينات.

وأدى النجاح المتميز لمشروع مارشال، واحتدام الصراع بين الشرق والغرب لإدراك مأزق الدول الأقل نموا، حيث تم وضع برامج كبيرة للمساعدات الرسمية أحادية الجانب خلال خمسينات القرن العشرين. وقدمت الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتقدمة قروضا بفوائد إلى الاقتصادات الأقل نموا، ومع إطلاق عقد التنمية خلال ستينات القرن العشرين التزمت الدول الغنية بتقديم ما نسبة 1بالمئة من اقتصاداتها الوطنية إلى البلدان الفقيرة، وشهدت فترة ما بعد الحرب من تاريخ التمويل الدولي قيام وكالات المساعدات المتعدة الأطراف، فالبنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية، وصندوق النقد الدولي، ومصارف التنمية متعددة الأطراف، هي أكبر مصدر للمساعدات الرسمية للدول النامية، وقد كانت قضية المساعدات متعددة الأطراف مثلا مثل المساعدات الرسمية أحادية الجانب، موضوع خلاف كبير، ويمثل الاشتراط إحدى القضايا المثيرة للخلافات، وتعتبر الدول المتقدمة الاشتراط ضروريا لضمان فعالية استخدام المساعدات، وتعارض الجهات المتلقية، خاصة البلدان الأقل نموا فرض الشروط وتعده تدخلا امبرياليا في شؤونها الداخلية، وتمثل السيطرة على الوكالات المقرضة والهدف النهائي منها موضوع خلاف بين الشمال والجنوب، ومنها السيطرة على مصارف التنمية متعددة الأطراف وعلى الاتفاقية

العامة بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، وصندوق النقد الدولي، وقدم اقتراح بأن توكل هذه السيطرة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وانتهت المرحلة الثالثة من التمويل الدولي عام 1985، ففي ذلك العام أصبحت الولايات المتحدة بلدا مدينا، وحلت اليابان محلها بصفتها الدولة الدائنة الأولى في العالم.[9]

المحور السادس: الإقليمية الجديدة كإطار للتكامل

مفهوم الإقليمية والتكامل

عرفت ستينيات القرن العشرين تطورا واسع النطاق للتجمعات الإقليمية والتكامل الاقتصادي، وقد وصفت الإقليم في السياسة الدولية بأنها؛ عدد محدود من الدول التي تربط بينها علاقات جغرافية، وقدر معين من الترابط المتبادل، ويمكن تمييزها حسب مستوى ونطاق التبادل والتنظيمات الرسمية والترابط السياسي، وقد نوه نـــاي Nye بأن عمليات الإقليمية والتكامل عبر كثير من مناطق الكرة الأرضية لقيت دعما جراء

[9] – المرجع نفسه، ص ص385-389.

ازدياد عدد المستعمرات السابقة حديثة الاستقلال وجراء انخفاض درجة التوتر في علاقات القوى العظمى، وازدياد إدراك الدول بأن الترابط الاقتصادي والنظام التجاري متعدد الأطراف كان سببا في مشاكلها، ولا شك أن التقارب الناجح مع الدول الأوربية الغربية وتجربة تكاملها الاقتصادي كان العامل الرئيسي لتنامي الإقليمية والتكامل. وتعزيز الإقليمية لا يحتاج فقط للتقارب الجغرافي وازدياد الترابط الاقتصادي، ثمة عوامل أخرى لا تقل أهمية عن دعم التطوير المحتمل لعمليات حل المشاكل الإقليمية، فالتجارب التاريخية وتوزيع القوة والثروة في المجتمع والتقاليد الثقافية والاجتماعية والاثنية.

يمكن أن تكون عوامل مهمة ومركزية في تدعيم وقيام الإقليمية، وتم تحديد عدة تنويعات للإقليمية وفقا لمستوى الترابط الاجتماعي الاقتصادي، مثلا مقدار ثبات القيم والتقاليد الثقافية، ومدى السعي للتوصل إلى تدابير مؤسسية رسمية لتجمع إقليمي ذو هوية متماسكة ووجود خارجي، قد تكون الحكومات والدول أطرافا فاعلة أساسية في بعض التجمعات الإقليمية، في حين تكون المصالح المشتركة والاقتصادية أطرافا فاعلة أكثر أهمية في تجمعات أخرى. وقد تكون التجمعات مهتمة بالدرجة الأولى بتحقيق أقصى قدر من الرفاه والمكاسب الاقتصادية عن التجارة والاستثمار ضمن الإقليم، في حين تهتم تجمعات أخرى بقضايا الدفاع والأمن، أو بحماية التقاليد الاجتماعية والثقافية.

إذن الإقليمية عملية تتضمن نمو الارتباطات والعمليات المشتقة من النشاط الاقتصادي، ولكن تتضمن أيضا عملية الربط الاجتماعي والسياسي بين المكونات، وتتضمن ما يلي:

- الوعي والمعونة الإقليميين، حيث يقود مزيج من التقاليد التاريخية والثقافية والاجتماعية إلى إدراك مشترك للانتماء إلى جماعة معينة.

- التعاون الإقليمي بين الدول، قد ترعى الدول أو الحكومات أو الاتفاقيات وتقوم بالتنسيق بينها بغية إدارة مشتركة للمشاكل وحماية وتعزيز دور الدولة وسلطة الحكومة.[10]

- التكامل الاقتصادي الإقليمي الذي ترعاه الدولة وهو أكثر الأنواع شيوعا فالحكومات -والمصالح التجارية تسعى لتحقيق التكامل الاقتصادي، بغية تعزيز تحرير التجارة والنمو الاقتصادي.

- التماسك الإقليمي، بموجبه قد يؤدي الجمع بين العمليات السابقة إلى ظهور وحدة إقليمية متماسكة وموحدة.

- ولابد من الإشارة إلى انه ليس ثمة اتفاق بشأن مفهوم الإقليمية Regionalism التي ينهض عليها الأمن الإقليمي الجماعي في إطار مجموعة من الدول أو تنظيمات دولية معينة.

- **الإقليمية اصطلاحا:** هي مفهوم جيو-استراتيجي وصيغة من صيغ العمل الدولي الجماعي التي عرفها المجتمع الدولي لتحقيق الأمن والسلم الدوليين، وتعد الإقليمية مكملة للنظام الدولي الهادف لتنظيم المجتمع الدولي، وهي جزء من ذلك النظام، وعرفت أيضا بالأنظمة الإقليمية التي أبرزت وأفرزت مجموعة من التكتلات التي هي أعلى من مفهوم الدولة، وأدنى من النظام الدولي، فهي بمثابة صلة بينهم مشترطة التقارب الجغرافي أو الاجتماعي أو الفكري.

-الإقليمية الجديدة: هي اتجاه جديد في التعاون ظهر بعد الحرب الباردة بين عدد من دول قليم ما لحل خلافاتهم وصراعاتهم، وأكثر ما تشير إلى التعاون والتكامل والاندماج، إذ أنها تتجاوز الأهداف الاقتصادية لتعتنق الديمقراطية وحقوق الإنسان والاهتمامات البيئية العالمية والسعي إلى المساهمة في حل الصراعات لزيادة التعاون والثقة، وقد تطورت هذه

(10) – جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص ص852-853.

الظاهرة في أوربا وأمريكا اللاتينية والكاريبي تطورا هائلا، وكذلك في جنوب شرق آسيا، وقد سادت الإقليمية الجديدة بعدها ظاهرة عالمية في حقيقتها خلال الحرب البادرة، إلا أنها كانت خاضعة للصراع الإيديولوجي بين المعسكرين. وهكذا أصبحت الإقليمية الجديدة الهادفة للتعاون والتكامل والاندماج التجاري والاقتصادي والسياسي والأمني الإقليمي، إحدى أهم الظواهر السياسية والاقتصادية التي أخذت في التبلور منذ منتصف الثمانينات من القرن العشرين في شكل تجمعات وترتيبات وتكتلات تجارية اقتصادية تقنية سادت عالم ما بعد الحرب الباردة، واتجهت معظم دول العالم إلى تبني إستراتيجية الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية والسياسية، وهذه الموجة حسب الانجليزي Bhagwati تعرف بموجة التكتلات الإقليمية الجديدة، أو الموجة الثالثة، وهنا كلمة جديدة قد تؤخذ كإشارة زمنية بعد بروز الجدل نتيجة تقسيم الاقتصاد العالمي إلى ثلاث كتل، واستخدم مصطلح الإقليمية الجديدة للتمييز بين المضمون الاقتصادي التجاري للعلاقات والتفاعلات التي تحدث وتنشئ الكتل أو التجمعات الإقليمية الكبرى، وبين المضمون السياسي والاستراتيجي الذي ظل يحكم علاقات وتفاعلات النظام الدولي طول الحرب الباردة وبروز النظام الدولي الجديد.[11]

وتبعا لذلك أسهمت ظاهرة الإقليمية الجديدة في إعادة مؤسسة النظام الدولي، ولاسيما في إطاره الاقتصادي بحيث يتلاءم والمتغيرات الجديدة، وعليه إلى جانب التنظيمات الإقليمية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية مثل المجموعة الأوروبية ومنظمة الوحدة الأفريقية"الاتحاد الأفريقي" تتطور الآن مظاهر أخرى للترتيبات والمنظومات الإقليمية الجديدة مثل الآسيان والايكو والنافتا والايبك من دون وجود مظاهر أخرى للإقليمية الجديدة تتجه باتجاه التفتيت والمتمثلة بالترتيبات الإقليمية الأمريكية.

---

[11] – الطيب البدري طه حمد أحمد، "النظم الإقليمية والإقليمية الجديدة: إطار مفاهيمي"، السودان: جامعة النيلين، **مجلة كلية الدراسات العليا**، مج15، ع02، 2020، ص ص306-307.

- **المفهوم الجغرافي للإقليمية(الإقليمية الجغرافية):** يرى أنصار هذا المفهوم أن الإقليمية تدل على وجود وحدة جغرافية تضم حدودها مصالح مرتبطة لمجموعة من الدول المستندة إلى التجاور الإقليمي في رقعة جغرافية واحدة، تمثل نظاما إقليميا فريعا في النظام الدولي، من حيث أن الترتيبات والتنظيمات الإقليمية تشمل دولا تقع في منطقة جغرافية معينة.

- **المفهوم الثقافي-الحضاري(الإقليمية الثقافية الحضارية):** يرى أنصار هذا المفهوم أن العامل الجغرافي لا يعد المقوم الأساس لقيام الترتيب الإقليمي، ويذهب البعض إلى أن اللغة والمواصلات والروابط العقائدية والدينية بين كل الدول كفيل بتحديد معيار الإقليمية، وعليه فإن الإقليمية الحضارية والثقافية تشير إلى دراسة علاقة الظواهر الاجتماعية في علاقتها بالأقاليم الجغرافية.

- المفهوم السياسي والعسكري(الإقليمية السياسية والعسكرية): الإقليمية الجديدة وفقا لهذا المعيار تتكون من مجموعة من الدول لا ترتبط جغرافيا بل برباط سياسي يهدف إلى تحقيق أهداف معينة سواء عسكرية(تحالفات) أو أهداف سياسية.

ويمكن الاتفاق حول تعريف الإقليمية الجديدة وهي الجمع بين عناصر متباينة بين دول متقدمة ودول نامية، بحيث يتمكن أطرافها من بناء تجمع تجاري يؤدي إلى تكوين منطقة للتجارة الحرة، تزال فيها الرسوم الجمركية، كما تحدد فيها أشكال معينة أو آليات لحماية الأطراف المتضررة جراء عملية الاندماج، ويميزها عنصر القيادة الذي يعهد للدول التي يكون فيها مستوى الرفاهية والنمو متقدما، باعتبارها دولا مساهمة ومساندة للإصلاحات الاقتصادية المطلوب تنفيذها في الدول النامية.[12]

[12] – المرجع نفسه، ص ص308-309.

- أهداف الإقليمية الجديدة: تطرح صيغة الاندماج الإقليمي وفق الرؤية الجديدة جملة من الأهداف، نذكر منها؛[13]

- تحسين استخدام الموارد وتخصيصها؛

- تحسين توزيع الدخل بين الإقليم؛

- تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي وتقليص الفوارق الاقتصادية بين الأقاليم؛

- تحسين ميزان المدفوعات للأقاليم وتخفيض الضغوط التضخمية.

أشكال الإقليمية الجديدة

لا تلغي الإقليمية الجديدة الاندماج عبر السوق، أو عبر المشاريع، وإنما تعمل على إيجاد صيغ تحقق الاندماج المرن الذي ينشئ نوعين من التوسع:

- التوسع الرأسي: المقصود هنا هو تعميق الاندماج الاقتصادي الذي يهدف إلى إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية.

- التوسع الأفقي: المقصود هنا هو اختيار شركاء يجري تحرير التجارة منهم، بحيث تصل إلى تعدد الاختيارات ويطلق على هذا النوع بالإقليمية الجمعية، حيث ترى بعض الدول أن هذا الانفتاح يساهم في جذب الاستثمار الأجنبي بنسبة كبيرة، يعتد هذا النوع صيغة تنسيق السياسات التجارية التي لها تأثير على الإنتاج والتجارة، ويطلق على هذا الشكل الاندماج العميق، كون الدول تبحث عن المنافع، وعليه تسعى الكثير من الدول الأعضاء في تكتلات إقليمية إلى الارتباط باتفاقيات مع عدة أطراف ثنائية ومتعددة.

اتجاهات الإقليمية الجديدة

---

[13] – محمد بن عزوز، "الإقليمية الجديدة: الصورة الجديدة للاندماج الاقتصادي"، **مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي**، مج06، ع01، الجزائر، جوان2009، ص ص95-96

تميزت تجارب الاندماج الإقليمي بالمنافسة غير الكاملة وتمايز المنتجات، وهي من بين أسباب نجاح التجربة الأوربية، لكن التحولات الاقتصادية العالمية وتأثيراتها من جهة، وتفكك هيكل الإنتاج العالمي من جهة أخرى، أكدته المقاربة التي قدمها P. Krugman والتي تبين مفهوم الأسواق المجزأة، حيث تفسر مبادلة المنتوجات المشابهة بين البلدان الصناعية، هذا التحول وإن كان قد بدأ مبكرا في بعض الأقاليم دون أخرى، فإن البلدان التي تلك نفس المزايا وتنتج نفس المنتج لم تعد معيارا للاختلاف، وإنما تكاليف الإنتاج، والنوعية والجودة التي أصبحت تحدد أذواق المستهلكين.

وتتميز اتجاهات الإقليمية الجديدة ب

-النموذج التجاري: تميزه مستويات معينة تعمل في مجملها على إرساء مناطق للتبادل الحر وإزالة الحواجز الجمركية بصفة تدريجية، وحرية انتقال العمالة ورأس المال والسلع والخدمات، يترجم هذا النموذج اتفاقيات الامتيازات غير المتماثلة(اتفاقيات الاتحاد الأوربي) التي تتأسس بين دول الشمال ودول الجنوب، والتي تقوم على تنازلات أحادية للامتيازات لصالح بعض الدول المصدرة دون أن تحصل المستوردة على نفس الامتيازات، علما أن هذه الاتفاقيات ترمي إلى تقليص أو إلغاء هذه الأخيرة، مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية اتجاه دول خارج الاتفاقية، فهي لا تشمل تنسيق السياسات التجارية، ومن أمثلتها اتفاقية النافتا، واتفاقية التبادل الحر بين الاتحاد الأوربي وبلدان المتوسط.[14]

-النموذج الصناعي: لا تعير الإقليمية الجديدة وفق الأنماط الجديدة للتخصص وتقسيم العمل أهمية للتقارب الجغرافي، وإنما تتجه نحو تشكيل تكتل صناعي يتميز بظهور وع آخر من تقسيم العمل بين دول مختلفة لإنتاج نفس السلعة، وهو ما يعرف بتقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة، Intra-industry في ظل تفكك هيكل الإنتاج

[14] – المرجع نفسه، ص ص 97-99.

العالمي، أصبح إنتاج سلعة واحدة يتجزأ بين عدد من الدول بل بين المقاطعات والولايات، وهو ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلعة الواحدةIntra-firm، علما أن هذا النوع من التخصص أصبح يقوم أحيانا بين دول صناعية وأخرى نامية.

الأبعاد الاقتصادية للإقليمية الجديدة

هناك أبعاد تبحث الإقليمية الجديدة في استغلالها، منها؛ التجاري والجغرافي وتنسيق السياسات، والبعد الاستراتيجي.

-البعد التجاري: تشير نظرية التجارة الدولية في هذا المجال إلى أن آثار الانفتاح في المدى الطويل على النمو تتعلق بالتخصص القطاعي للاقتصاديات، وتطرح اتفاقيات التبادل الحر مهما كان شكلها، مشكلة الكلفة الحمائية التي تترك آثارها على البلدان الأقل نموا، باعتبارها مصدرا أساسيا لحكومات هذه الأخيرة، وعنصر سيادتها أيضا. كما تطرح الإقليمية الجديدة آليات داخلية لحماية الدول الأعضاء والمتضررين، وهو ما تترجمه آليات وصيغ الحمائية المتبعة في بعض التكتلات الاقتصادية كالاتحاد الأوربي، فالآليات التي تطبقها الإقليمية الجديدة ليست شديدة فهي أكث انفتاحا. في هذا السياق يطرح مشكل التخصص والذي قد يفسر آثار الاندماج، حيث تخصص البلدان النامية في مشروعات صناعية أو غير صناعية، لكن عوائدها ثابتة نسبيا، مما يجعلها قادرة على المنافسة في ظل سوق تتميز بدرجة عالية من الانفتاح، بمزايا المقارنة ينتج عنها، آثار قد تؤدي إلى التقارب أو التباعد، فمزايا المقارنة التي تعتمدها اتفاقية الإنتاج الإقليمي ترتكز على اليد العاملة المؤهلة، وكثافة رأس المال، يلاحظ أن نسبة هذين العنصرين في البلدان الأقل نموا منخفضة على المعدل العالمي، إلا أن حيازة بعض البلدان النامية للموارد وعوامل الإنتاج تؤدي إلى التقارب وهذا ما تترجمه الإقليمية الجديدة فيما يتعلق بالاندماج الإقليمي.[15]

[15] – المرجع نفسه، ص ص 100-103.

- تنسيق السياسات: ثمة اتفاق بشأن تكاليف الإنتاج كونها غالبا ما تؤدي إلى بعض التكاليف الانتقالية المرتبطة بعملية التكيف مع الوضع الجديد، وقد تكون هذه الأخيرة مرتفعة الأمر الذي يسفر عنه ضغوطات اجتماعية، مثلا انخفاض الإيرادات الجمركية، اتساع فجوة ميزان المدفوعات، والإضرار بصناعات إحلال الواردات وارتفاع معدلات البطالة.

- البعد الاستراتيجي: تعتمد التحولات الاقتصادية السريعة التي يفرزها الاقتصاد العالمي الجديد على التوسع الصناعي الذي تديره وتتحكم فيه الشركات العالمية، ضمن إستراتيجية محكمة وإقليمية جزئية ونظرية الألعاب، هذه الأخيرة تعتمد على الاستراتيجيات المحتملة، وتثبت أنه يمكن تكوي كيانات اقتصادية أو أقاليم جزئية، دون أن ينجم عنها أضرار تلحق بالبلدان غير الأعضاء في هذه الكيانات.[16]

المقاربة المفاهيمية للتكامل:

التكامل هو إيجاد واستباق أنماط كثيفة ومتنوعة للتفاعل بين وحدات مستقلة سابقا، وقد تكون هذه الأنماط اقتصادية جزئيا في طابعها، واجتماعية جزئيا، وسياسية جزئيا، إن جميع تعاريف التكامل السياسي تفترض ضمنيا وجود مستويات عالية مصاحبة من التكامل الاقتصادي والاجتماعي، وهذا التعريف يفيد في فهم التكامل من منطلق قرارات سياسية واعية، رسمية أو تدفقات اقتصادية اجتماعية وثقافية غير رسمية. وتؤكد المدرسة التعددية في نظرته الليبرالية الجديدة. على تعدد الفواعل وليس مجرد الدولة الأمة، التي تنخرط في النشاط السياسي، وقد جادل كارل دويتش بأن أنماط الاتصالات والتبادل(التعامل بين فاعلين مختلفين) قد يعزز روابط تكامل الجماعة السياسية التي تتخطى الحدود القومية، وتؤدي إلى تكوين جماعة أمنية، على أساس

(16) – المرجع نفسه، ص 104.

توقعات السلوك التعاوني السلمي، وطور هاس ارنست Ernest Has تحليلا وظيفيا جديدا بغية التنبؤ بأن من شأن أوربا فيدرالية أن تظهر من جراء وصول النقل المتدرج للسياسة والولاءات السياسية، من قبل النخب السياسية والتجارية، إلى مجالات قضايا مختلفة، قد يكون التعامل ضمن الأقاليم العالمية عملية معقدة متعددة الطبقات، وتتضمن مختلف أنواع الفاعلين، الذين يعملون عبر وبين مختلف مجالات النشاط البشري، ويمكن للتكامل بوصفه عملية واعية رسمية مصممة لتعميق العلاقات المتبادلة وعمليات التبادل بين مجموعة البلدان. كما يمكن أن يأخذ أشكالا مختلفة، فكثيرا ما ينطوي التكامل الاقتصادي على اتحادات جمركية، وعلى ترتيبات تجارة حرة، أو أسواق مشتركة، ويمكن للتكامل السياسي أن لا ينطوي على مجرد إيجاد آليات مؤسسية وإجراءات صنع القرارات فحسب، بل أيضا على تطوير قيم وتوقعات مشتركة وحل سلمي للنزاعات وتماسك اجتماعي سياسي.[17]

التكامل الإقليمي في السياسة العالمية

لقد أصبح نشوء الكتل والتجمعات الإقليمية سمة متعاظمة على نحو ثابت للسياسة العالمية بعد 1945، ولقد فسر الدارسون تلك التطورات من منطلق توازن القوى، والمحافظة على علاقات سياسية سلمية وتعاونية لهياكل الثروة.

لقد كانت عوامل المساحة الجغرافية الواسعة ومستويات التطور والاستراتيجيات المختلفة للبلدان ووجود الصراعات السياسية والعسكرية عوامل ذات أهمية في تشكيل التعاون والتكامل الإقليمي، ويفيد التكامل الاقتصادي على نطاق الإقليم تسهيلات الإقراض التي يقدمها بنك التنمية بين الأمريكيتين برابطة تكامل أمريكا اللاتينية المعروفة سابقا LAFTA منذ أوائل الثمانينات، وقد بدأ أمريكا اللاتينية بشكل ثاب السعي لتحقيق أشكال من التكامل الاقتصادي الإقليمي، مثلما فعلت دول أمريكا الوسطى، ودول بحر

(17) – جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص ص854-855.

الكاريبي، وشكلت كندا والولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك سنة 1994 رابطة التجارة الحرة لأمريكا الشماليةWAFTA، وقد وجدت بلدان عربية عديدة من أمريكا اللاتينية بشكل خاص في خمسينات القرن العشرين في التطور الاقتصادي القضية الأساسية لبقائها السياسي وازدهارها الاجتماعي، ولم يكون الاقتصاد الدولي بعد 1945 الذي سيطرت عليه التجارة الحرة والأسواق الحرة ومؤسسة بريتن وودز، لم يكن آنذاك يخدم مصالح بلدان أمريكا اللاتينية.

وأصبح التكامل الاقتصادي الإقليمي الذي تدعمه السياسات المحلية المتعلقة بإحلال الواردات ذات أهمية حيوية، حيث كانت السياسة الاقتصادية إحلال الواردات مصممة لحماية صناعات الدول وتنويع البضائع وتقليص الاعتماد على التكنولوجيا الأجنبية ورأس المال الأجنبي. وقد دأبت بلدان أمريكا اللاتينية والوسطى على السعي لإتباع استراتيجيات بديلة تتعلق بالتنمية الاقتصادية، إذ أصبحت المنطقة تتميز بانتشار واسع للتجمعات الاقتصادية والسياسية، وقد سعت جميع هذه البلدان في فترة ما بعد الحرب الباردة إلى إعادة تنشيط التجمعات السابقة وتطوير أشكال جديدة من التعاون والتكامل الرسميين، ودعم اهتماماتهما الأمنية الاقتصادية والسياسية، من خلال مبادرات ثنائية كما حصل في التنسيق المكسيكي الكولومبي الفنزويلي لسياسات الطاقة، كما وجهت بعض بلدان أمريكا اللاتينية لاسيما الشيلي اهتمامها على نحو متزايد إلى آثار اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA التي تربط السياسات التجارية للاقتصاد العالمي وتوسع NAFTA واتفاقياتها إلى توسع الإقليمية في أمريكا اللاتينية.[18]

لقد كان للتعاون السياسي والاقتصادي الذي أتاحته رابطة دول جنوب شرق آسيا ASEAN منذ نشأتها عام 1967، قيمة كبيرة في الاقتصاد العالمي، وقد شهدت أوائل التسعينات تحركات جديدة نحو التكامل الاقتصادي الإقليمي في المنطقة، جنوبي شرقي

[18] – المرجع نفسه، ص ص858- 862.

آسيا وتطوير التعاون الاقتصادي في آسيا-حوض محيط الهادي APEC بوصفه تجمعا أوسع يضمن استراليا ونيوزلندا والولايات المتحدة الأمريكية سعيا لتحقيق المصالح الاقتصادية، لاسيما الاتفاق العام للتعريفة الجمركية، وكانت أهداف الرابطة الاقتصادية والسياسية على حد سواء، وعلى الرغم من التدابير التعاونية لم تسفر النتائج عن تحسن التجارة بين أعضاء الرابطة، إلا فيما يخص بعض القرارات المشتركة بشأن تخفيضات التعريفة والبرامج الصناعية، إذ تواجه الرابطة في الوقت الراهن تحديات إقليمية من بينها، ازدياد تحرير التعريفات القومية وغير ذلك من عوائق التجارة والتصنيع السريع الذي أفضى إلى مستويات عالية من التجارة في السلع المصنعة وازدياد نزعة الإقليمية الجديدة، منذ الثمانينات، الأمر الذي أدى إلى القيام بتطوير منطقة تجارية حرة توجه نحو اقتصاد السوق، وأصبحت أخرى في المنطقة منخرطة في تجمع التعاون الاقتصادي في آسيا-حوض المحيط الهادي- الصين، هونغ كونغ، وتايوان، في حين دخلت الهند وبلدان أخرى تريد الانخراط والدخول في تكتل مع الرابطة، وتعد الآسيان أحد التجمعات الكبرى الإقليمية ذات الصلة بالتجارة والدبلوماسية الأوربية.[19]

المحور السابع: قضايا التنمية والانتقال في العالم الثالث

إن مستقبل البلدان الأقل نموا هو إحدى أكثر القضايا الحاحا في الاقتصاد السياسي الدولي في عصرنا الراهن، فالتخلص من الفقر والانضمام إلى العالم المتقدم هو أدى السمات الأساسية في السياسة الدولية، وشهدت العقود الأخيرة للقرن العشرين جدلا حادا يتعلق بإشكالية التنمية والفقر وإيجاد حلولا لها، حيث خلقت هذه القضية فجوة هائلة بين الشمال والجنوب، فتطور الدول المتقدمة أدى إلى ازدياد الحاجة إلى النمو الاقتصادي والتحديث والتصنيع في جميع بلدان العالم، ومن التغيرات الأخرى التي عرفها

[19] – المرجع نفسه، ص ص863- 865.

النظام الدولي، قضية المساواة والمطالبة بها، ففوارق الثروة داخل البلدان المتطورة هي أقل مقارنة بالدول المتخلفة والعالم الثالث.

ومن الجدير بالملاحظة تاريخيا أن القوة الاقتصادية الراهنة تضغط للانضمام إلى الدول الصناعية، لأن البلدان حديثة التصنيع أصبحت تشكل قوة في الاقتصاد الدولي، والاقتصاد السياسي، كل ذلك جعل من التقدم والتخلف الاقتصادي قضية مركزية في الاقتصاد الدولي، وهذا نابع من القلق العالمي حول توزيع الثروة، سيما التوزيع غير العادل واللاتماثل للثروة العالمية.

إن أبرز النظريات التي تشرح التنمية هي النظرية الليبرالية الاقتصادية، والماركسية الكلاسيكية-نظرية التبعية-. فالليبراليون الاقتصاديون والماركسيون يشتركون في نظرية الاقتصاد الثنائي للاقتصاد العالمي، فهم ينظرون إلى تطور الاقتصاد العالمي على أنه النمو الاقتصادي من الاقتصادات المتقدمة إلى الاقتصادات التقليدية، فالاقتصادات الأقل نموا تندمج في الاقتصاد العالمي الآخذ في الاتساع، وتتحول من اقتصادات تقليدية إلى اقتصادات حديثة عن طريق تدفق التجارة والتكنولوجيا والاستثمار، بينما يعتقد الماركسيون التقليديون أنها تقترن بالصراع والاستغلال وعلى عكس ذلك فإن وجهة نظر التخلف سواء الهيكلية البنيوية والتبعية تعتبر أن الاقتصاد العالمي أضر بمصالح البلدان الأقل نموا.[20]

تعريف التنمية الاقتصادية:

التنمية لغة من النماء وهو الزيادة والكثرة.

التنمية اصطلاحا: اختلف الاقتصاديون كثيرا حول هذا المفهوم ولا يوجد تعريف متفق عليه بين الباحثين، وظلت التنمية لمدة طويلة تنحصر في مفهوم ضيق هو النمو

[20] – روبرت غيلبين، مرجع سابق، ص ص 327-329.

الاقتصادي، ومن بين هذه التعريفات، التنمية هي الجهد المبذول للارتفاع بالدخل الفردي ارتفاعا تراكميا عن طريق استخدام الموارد البشرية والطبيعية استخداما أكفأ وأشمل بغرض رفع الدخل القومي بمعدل أكبر من معدل تزايد السكان، فالنمو الاقتصادي عنصر مهم من عناصر التنمية الاقتصادية ولكنه غير كاف، وقد ركز المفكر أمارتيا صن على ضرورة تجاوز دراسات التنمية مسألة معدلات الدخل المنخفضة، وشموله أبعاد أخرى إنسانية.

ويرى أسامة عبد الرحمان وهو الرأي الذي يتفق عليه الكثير من الكتاب، أن مفهوم التنمية أشمل، فليست التنمية مجرد تحسين للأحوال المعيشية، ولكنها هدف مستمر وقدرة متواصلة على النمو والتطور والارتقاء، تتداخل أبعاد عديدة متشابكة ومتفاعلة مع بعضها البعض، فلا يمكن تنمية اقتصادية مع وجود تخلف إداري أو سياسي أو ثقافي أو تقني، ويخلص البعض إلى تعريف التنمية بأنها عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة، وفق إدارة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه. والتنمية هي الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي.[21]

تطور مفهوم التنمية

ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية مشكلات الفقر والتخلف في العديد من البلدان، بشكل أكثر وضوحا وانتشارا من السابق، وعندما ظهر ما يعرف باقتصاد التنمية، ويهتم اقتصاد التنمية بدراسة المشكلات المتعلقة بالتخلف وقصور التنمية في تلك البلدان، ولهذا فإن اقتصاد التنمية مهم لأغراض التنظير حول مشكلات التخلف الاقتصادي في

[21] – عبدالرحمان بن سانية، "الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية"، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص ص 06-07.

البلدان المتخلفة، ورغم اهتمام الاقتصاديون الأوائل، ومنذ آدم سميث وحتى كارل ماركس وكينز في قضايا النمو والتنمية، لكنهم ركزوا اهتمامهم على الوضع الستاتيكي، ولم يهتموا بالوضع الديناميكي لعمليات التنمية الاقتصادية. كما تركز اهتمام الاقتصاديين على مشكلات الكساد الاقتصادي والاستخدام غير الكامل للموارد الاقتصادية في البلدان المتقدمة.

إلا أنه بعد الحرب العالمية الثانية، اتجه الفكر الاقتصادي نحو الاهتمام بموضوع اقتصاد التنمية، والذي استخدم أدوات التحليل الكلاسيكي المحدث أوالكينزي في بناء نماذج استراتيجية وسياسات عامة تساعد البلدان الفقيرة على تحقيق التنمية، وعليه فالتنمية الاقتصادية كموضوع يمثل ظاهرة حديثة نسبيا، كما ان الاهتمام العام والسياسي بالبلدان الفقيرة من العالم هو الآخر ظاهرة حديثة، حيث كانت هذه البلدان قبل ذلك مستعمرات وبالتالي لم يكن اهتمام خاص بها، ومما عزز هذا الاتجاه هو أن البلدان الفقيرة بدأت تدرك تخلفها في العالم المتقدم، إضافة إلى تبلور الوعي والإدراك لظاهرة الاعتماد المتبادل فيما بين بلدان العالم المتخلفة، وقد تعزز الاهتمام بالنمو والتنمية من قبل البلدان الفقيرة، خصوصا بعد نيل الاستقلال السياسي بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبحت التنمية تحتل اهتماما كبيرا وواسعا من قبل المتخصصين في العلوم الاقتصادية، ومن قبل كافة الأوساط الرسمية والشعبية على المستويات المحلية والدولية، وأخذت تكتسب أهمية عظمى خاصة البلدان المتخلفة اقتصاديا والتي تشكل نحو ثلاثة أرباع سكان العالم.[22]

مشكلة التخلف الاقتصادي، فجوة التنمية ومشكلة الفقر

[22] – مدحت القرشي، **التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات**، ط1(الأردن: دار وائل للنشر، 2007)، ص ص09-10.

ظهر الاهتمام بمشكلة التخلف سواء من الحكومات أو الباحثين أو من قبل المنظمات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية، ويعود الاهتمام بمشكلة التخلف لعوامل عديدة أهمها:

- تزايد حركات التحرر والاستقلال الوطني لكثير من البلدان.
- قيام مجموعة البلدان الاشتراكية، والتي اتبعت الطريق الاشتراكي للتنمية والتخطيط، الأمر الذي أثر إيجابيا في حركة التحرر الوطني في العالم النامي.
- تزايد الوعي لدى الشعوب والبلدان المتخلفة نتيجة ارتفاع المستوى الثقافي والتعليمي ووسائل الاتصال بين أجزاء العالم.
- اضطراد معدلات النمو والتطور في البلدان الرأسمالية المتقدمة.
- بروز المنظمات الدولية خاصة منظمات الأمم المتحدة والوكالات الدولية التي أصبحت تهتم بمشكلات التخلف، وقد برز هذا الاهتمام بإصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا اعتبرت فيه عقد الستينات العقد الأول المخصص للتنمية، وقد عقدت العديد من المؤتمرات الخاصة بالتنمية أبرزها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنميةUNCTAD.[23]

تعريف التخلف الاقتصادي

من الصعوبة بمكان إعطاء تعريف متفق عليه للتخلف الاقتصادي، لأن مشكلة التخلف مركبة ومعقدة ومتصلة بجوانب سياسية اقتصادية واجتماعية، فمنهم من يرى أن البلد المتخلف هو البلد الذي لا يملك إمكانات وآفاق النمو الاقتصادي، ومنهم من يرى أن البلد المتخلف هو البلد الذي يعاني ندرة رأس المال، ويرى آخرون أن البلد المتخلف الذي يعاني من ندرة الموارد الاقتصادية أو سوء استخدامها، والتخلف طبقا للفكر

[23] – المرجع نفسه، ص18.

الحديث، ينظر له على أنه ظاهرة متعددة الأبعاد اقتصادية واجتماعية، وديمغرافية وسياسية، ويرى ديرز بأن التخلف له أبعاد ثلاث هي الفقر والبطالة وعدم المساواة. ولابد في هذا الصدد الإشارة إلى أن البلدان التي يدور حولها النقاش تسمى أسماء مختلفة لتبيان الاختلاف ومعدلات التغيير فيها، عن تلك البلدان التي هي أكثر حداثة تقما وتطورا، فالفرق بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الحديث، إذن أن الاقتصاد المتخلف هو اقتصاد تقليدي في علاقته الاقتصادية وغير ديناميكي، ومن المصطلحات الأكثر شيوعا في تصنيف البلدان هي التي تستند على درجة التطور، ويقال البلدان المتطورة والبلدان الأقل تطورا، وهي المصطلحات الأكثر استخداما في الأدبيات التنموية، والبنك الدولي يستخدم المصطلحات لمستوى الدخول حيث يستخدم البلدان الفقيرة مقابل البلدان الغنية.

فجوة التخلف أو فجوة التنمية

إن الفجوة التي تفصل بين البلدان المتخلفة وبين البلدان المتقدمة تسمى فجوة التخلف، وتقاس الفجوة باستخدام معايير متعددة أهمها الدخل، وأن الفروقات في متوسط الدخل الفردي الحقيقي تمثل فجوة الدخل، وتتسع الفجوة فيما بين الدول المختلفة، كلما اختلفت معدلات النمو الذي تحققه هذه البلدان، كلما كانت معدلات النمو المحققة في البلدان المختلفة متدنية قياسا بما تحققه البلدان المتقدمة، كلما اتسعت فجوة التخلف فيما بينها والعكس صحيح.[24]

مقاييس الفقر(أو التنمية)

تطورت مقاييس التنمية المستخدمة خلال العقود الخمسة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، ففي البدء كان مقياس الفقر أو التنمية هو الناتج القومي الإجمالي، ثم

[24] – المرجع نفسه، ص ص20-23..

أصبح الناتج القومي للفرد ثم تغير إلى مؤشرات الرفاهية الاجتماعية ثم تطور أخيرا إلى مؤشر التنمية البشرية المستدامة.

معايير التخلف

من الصعوبة بمكان تحديد معايير محددة لظاهرة التخلف الاقتصادي نظرا لكون هذه المشكلة معقدة ومركبة وذات جوانب متشابكة، وتشمل معايير التخلف ما يلي؛

- نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، أي الهيكل الاقتصادي؛
- نسبة الإنتاج الصناعي إلى إجمالي الإنتاج، لكن ارتفاع هذه النسبة ما هو إلا انتاج نتيجة وليس سببا للرخاء الاقتصادي؛
- حصة رأس المال للفرد؛
- حصة الفرد من الخدمات التعليمية.[1]

وقد فسر منظروا التبعية التخلف في العالم الثالث الفقير وفق نظرية الاستغلال، فتخلف العالم الثالث متصل وظيفيا بتنمية المركز، وقد أتاح النظام العالمي الحديث للمركز المتقدم أن يستنزف المحيط على فائضه الاقتصادي، وينقل الثروة من الاقتصاد الأقل نموا إلى الاقتصاد الرأسمالي المتطور عن طريق آلية التجارة والاستثمار، إذن فالتنمية تعيق التنمية الكاملة للعالم الثالث وحتى منتصف الثمانينات، فغن الاستثمار الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسيات بجلب الصناعة إلى بعض البلدان ويهمل الغالبية العظمى، وهكذا فإن الاقتصاد الرأسمالي العالمي مسؤول في الأخير عن التخلف،

[1] – المرجع نفسه، ص ص27-28.

إلا ان أنماط التجارة والاستثمار التي يعتمدها لها تأثير تفاضلي متفاوت في دول المحيط.[1]

تفاوت مستويات التنمية بين بلدان العالم النامي

إن مجموعة الدول النامية التي عرفت منذ الستينات تنمية متسارعة، وتبعا للأزمات المتكررة لا سيما أزمة المديونية عام 1982، التي عطلت عملية التنمية بما أنتجه من نضوب في التمويل الخاص، والتدهور المتواصل في معدلات التكامل، عرفت عشرية صعبة سميت بالعشرية المفقودة للتنمية، وسجلت تأخرا كبيرا في عملياتها التنموية لا يزال يزداد اتساعا، ولكن ما ينبغي الإشارة اليه هو جمه الدول النامية في مجموعة واحدة، وفق التصنيفات المقدمة في المنظمات العالمية، لا يعبر في واقع الأمر عن الاختلافات الكبيرة داخل هذه المجموعة ذاتها، وهذا الأمر الذي دفع العديد من من الباحثين على رأسهم Baghwati إلى انتقاد تلك التصنيفات واعتبارها شكلية لا تعبر عن الواقع الحقيقي لتباين مستوى التنمية بين دول الجنوب، رغم ما يجمعها من خصائص مشتركة مثل كونها؛

- دول مستقلة مهيمن عليها، ذات اقتصاد مختل؛
- لا تتحكم في عملية تراكم رأس المال؛[2]
- شديدة التبعية للخارج.

المحور الثامن: الأمن الطاقوي

في ظل الاختلاف البائن بشأن مدلول أمن الطاقة بين الدول المصدرة والدول المستوردة للطاقة، وأيضا الاختلاف بين الدول داخل المجموعات الطاقوية، أضحى تحديد مفهوم واضح المعالم لأمن الطاقة أمر في غاية الصعوبة والتعقيد، بالمقابل فإن السعي

[1] – روبرت غيلبين، مرجع سابق، ص352.
[2] – عبد الرحمان بن سانية، مرجع سابق، ص67.

نحو تحقيق أمن الطاقة يقتضي اعتماد مقاربة تشاركية قوامها التعاون في الدول الطاقوية المنتجة والدول المستهلكة.

حيث ينطلق تحقيق هذا الهدف من التعامل مع موضوع أمن الطاقة من منظور اقتصادي بعيدا عن المقاربة الأمنية بما يضمن توفير المصادر الكافية والآمنة في الطاقة للدول المستوردة، وضمان السيطرة للدول المنتجة على مصادرها القومية للطاقة، الأمر الذي يمكنها من تحقيق مكانة دولية وإقليمية موازاة مع ما تمتلكه من مصادر للطاقة.[1]

وقد عرف مفهوم أمن الطاقة العديد من الإشكاليات التي واجهها أمن الطاقة من حيث التعريف، تبلورت في اتجاهات رئيسية ثلاث، وهي:[2]

أولا- لا يوجد إجماع أو اتفاق حول تحديد معنى لأمن الطاقة، وهذا الذي انعكس على فواعل المجتمع الدولي، حيث أصبحت كل دولة توضع تعريف لأمن الطاقة وتتبناه على مستوى أجندتها السياسية وفي سبيل تجسيد سياستها التنموية والطاقوية.

ثانيا- إن مفهوم أمن الطاقة على الرغم من كونه جوهره اقتصادي بامتياز، غير أن أهميته وبعده الاقتصادي لا ينفي انصرافه إلى الاهتمام بالأبعاد الأخرى (السياسية، البيئية، الأمنية).

ثالثا- تأثر الأمن الطاقوي بمختلف المتغيرات والمؤثرات على مستوى سوق الطاقة العالمي، رغم أن مصادره الأساسية هي النفط والغاز هي المساهمة بشكل واسع في التحكم في معادلة العرض والطلب في سوق الطاقة العالمي.

---

(1) – محمد خديجة عرفة، "أمن الطاقة وآثاره الإستراتيجية" (المجلد 01)، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2014)، ص 64.

(2) – عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2014)، ص ص 45-54.

في هذا الإطار سنحاول تناول أهم التعريفات التي وردت في أدبيات اقتصاد الطاقة المتعلقة بمفهوم أمن الطاقة، وذلك كما يلي:

- يعد تشرشل أول من طرح تعريفا لمفهوم أمن الطاقة، حيث أشار إلى أن "أمن الطاقة يكمن في التنوع والتنوع فقط"، وانطلاقا من قول تشرشل فإن أمن الطاقة منذ ذلك الوقت إلى غاية الآن فإن التنوع هو المبدأ الحاكم لمفهوم أمن الطاقة، [1] وعلى الرغم من أن أمن الطاقة يحتل مكانة متميزة في أدبيات الطاقة، وفي مختلف الأجندات السياسية للدول فإنه يؤكد من جهة أخرى خبراء الطاقة بصعوبة الاتفاق حول تعريف موحد له [2]، فيعتبر في هذا السياق "لوشل" (LOSCHEL) و"آل" (AL) "مصطلح أمن إمدادات الطاقة أو أمن الطاقة باختصار يبدو مبهما فعلا"، مما أثر على اعتقاد الكثير بأن لا يوجد تفسير وفهم موحد ومشترك لأمن الطاقة. [3]

- عرفت الوكالة الدولية للطاقة الأمن الطاقوي على أنه "تواصل الاستقرار في الأسعار المقبولة التي هي في المتناول مع استمرار الاهتمام بقضايا البيئة"، وباعتبار أن الطاقة تحتل صدارة اهتمام الدول على المستوى العالمي والوطني، فقد سعت الوكالة الدولية للطاقة إلى تعزيز الأمن الطاقوي عبر التركيز على دعم مؤشرات التنوع وتشجيع الكفاءة وتعزيز المرونة على مستوى القطاع الطاقوي في الدول الأعضاء بالوكالة، وكذلك ضرورة تحقيق التوازن بين العرض والطلب من خلال التنسيق الجماعي، وفتح فضاء التعاون بين جميع الأطراف الفاعلة في السوق العالمي للطاقة.

---

[1] – محمد خديجة عرفة، مرجع سابق، ص 52.

[2] –Christian Winzer, Conceptualizing energy Security. EPRG working paper, Cambridge working paper in economics, university of Cambridge, London, August 2011.p02

[3] – عبد القادر دندن، "الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي: آسيا الوسطى، جنوب آسيا، شرق آسيا"، أطروحة دكتوراه علوم سياسية، جامعة باتنة 2012-2013، ص 45.

- يعرف أيضا أمن الطاقة من خلال ثلاثة مظاهر، فالمظهر الأول يقوم على تقليص أو تحديد إمكانات التعرض في دولة أو منطقة ما لانقطاع في توافر الطاقة من مصدرها وهو بعد قصير المدى، والمظهر الثاني للمفهوم، هو العمل على تأمين الطاقة على المدى الطويل بضمان سريان النظام العالمي للطاقة وتوافر الكمية المطلوبة منها سواء كانت نفطا أو غازا وغيرهما مع تزايد الطلب، وثالث المظاهر، هو العمل على تطوير أشكال استهلاك الطاقة وترشيده تقنيا لتقليل الضرر بالبيئة من أجل تنمية متوازنة". [1]

ويستند تعريف أمن الطاقة على تجنب أزمات الطاقة أو أزمة الطاقة، حيث أن الموقف الذي تعاني منه دولة ما من نقص في العرض من مصادر الطاقة، وهو ما يتزامن مع ارتفاع سريع في الأسعار بشكل يهدد الأمن القومي والاقتصادي". فهذا التعريف ينزع نحو اعتبار الأزمات الطاقوية التي شهدها العالم ارتبطت مباشرة بنقص الإمدادات، لذلك فتحقيق أمن العرض من شأنه تحقيق أمن الطاقة، غير أن الواقع كشف عن أن الأزمات التي شهدها سوق الطاقة العالمي لا يشكل فيها العرض أساس لاستقرار سوق الطاقة العالمي. [2]

يعرف أمن الطاقة على أنه " حالة تكون فيها الدولة وكل أو معظم مواطنيها وأعمالها لديها الدخول لمصادر الطاقة الكافية بأسعار معقولة في المستقبل المنظور متحررين من المخاطر الشديدة للتوقف الكبير للخدمة "، كما يعرف على أنه "الحالة التي يتمتع فيها الأفراد والأعمال بالدخول لموارد الطاقة الكافية، وعند سعر مناسب في المستقبل المنظور، بعيدا عن خطر التوقف"، كما يعرف على أنه " القدرة على الحصول منتجات الطاقة عند الحاجة للاستخدام المنزلي، أو العمل والخدمات الوطنية والبنى التحتية، وتشمل

---

[1] – صهيب جاسم، "الدول الآسيوية المستورد الأول للنفط العربي"، إسلام أنلاين 2018/11/28
Http: //www.onislam.net/arabie/nama/news/94367-2001-08-26/20

[2] – محمد خديجة عرفة، مرجع سابق، ص 52.

المستشفيات والمدارس والشرطة والقوات المسلحة.[1] بصفة عامة وردت أهم المفاهيم المتعلقة بأمن الطاقة باتجاهين رئيسيين، انقسمت بين مفهوم الدول المستوردة للطاقة والدول المصدرة للطاقة، وهي كالتالي:

أ- مفهوم أمن الطاقة لدى الدول المستوردة:

- المفهوم الأمريكي: عرفت "و م أ" أمن الطاقة انطلاقا من كونه "يعتمد على الحد من الاعتماد على الطاقة المستوردة عامة ومن منطقة الشرق الأوسط خاصة، وتتنوع مصادر الطاقة الخارجية وطرق إمداداتها والاستثمار في البدائل الطاقوية والتنقيب على النفط والغاز في أمريكا" [2]. إن المفهوم الأمريكي لأمن الطاقة باستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، والتي تستند إلى شقين، أحدهما داخلي والآخر خارجي، فعلى المستوى الداخلي اتجهت الو م أ إلى التركيز على بناء مخزون استراتيجي يمكن الاعتماد عليه في أوقات الأزمات والاستثمار في الطاقة النظيفة، أما على المستوى الخارجي يستند إلى الاقتراب الأمريكي لمفهوم امن الطاقة إلى عدة مبادئ من بينها ضمان الاستقرار في الدول الرئيسية المنتجة، وتقليل الاعتماد على نفط الشرق الأوسط و تنويع الواردات. [3]

- المفهوم الصيني لأمن الطاقة: يعرف الأمن الطاقوي حسب الخطة الخماسية العاشرة (2001-2005) للصين بأنه "ضمان وتأمين مصادر الطاقة من الخارج بما يضمن استمرار النمو الاقتصادي و التحديث في الصين" فأمن الطاقة حسب مفهوم الصين يقوم على أمن العرض من خلال ضمان دخول لموارد الطاقة عالميا انطلاقا من مبدأ أساسي هو

---

[1] –Bazen Balamir Coskin, The EU's quest for energy security and Persian Gulf, paper presented for the fourth Pan-European conference of Latvia, 25-27sep 2008, university of Riga Latvia, p03- Gareth Winrow, geopolitics and energy security in the wider black sea region, south European and black sea studies. Vol07, No2, June2007, p219.

[2] – تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، التعاون الإقليمي وأمن الطاقة في المنطقة العربية. (الأمم المتحدة، نيويورك 2015)، ص 02.

[3] – محمد خديجة عرفة، مرجع سابق، ص ص 68-74.

التنوع، كما يشيد إلى تطوير مجموعة من الاستراتيجيات الداخلية التي تعتمد على الكفاءة في استخدام الطاقة وتقليل تأثير الصدمات النفطية الخارجية على أمن الطاقة الصيني. (1)

ب- مفهوم الطاقة لدى الدول المصدرة:

- المفهوم الروسي لأمن الطاقة: تطرح روسيا مفهوم أمن الطاقة من خلال التركيز على ثلاثة محاور وهي؛ محاولة استعادة ما فقدته الدولة من مصادر النفط والغاز الطبيعي لصالح الشركات الروسية والغربية، وضمان السيطرة على خطوط نقل الطاقة في المنطقة، والحيلولة دون إنشاء خطوط جديدة لا تمر عبر روسيا أو لا تكون روسيا شريكا فيها، وتزايد التوظيف السياسي لمصادر الطاقة في السياسة الخارجية لتحقيق بعض الأهداف الإستراتيجية. (2)

المفهوم السعودي لأمن الطاقة، يعرف أمن الطاقة لدى المملكة العربية السعودية باعتباره "المحافظة على أماكن وجود النفط وتحسين الدخول إليها". (3)

(1) – محمد خديجة عرفة، المرجع نفسه، ص ص 124-125.

(2) – محمد خديجة عرفة، المرجع نفسه، ص ص 177-178.

(3)– AF Alhaji what is Energy security,3/5, petroleum world view points 24/09/2018. http:www.petroleumworld.com/sf7111101

قائمة المصادر والمراجع

1- يونس أحمد البطريقة، **السياسات الدولية في المالية العامة**. (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر و التوزيع، د ت).

2- ياسر قنصوة، **الليبرالية**، (طنطا: مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2007).

3- وليد عابي، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية: دراسة حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف1، 2018-2019.

4- نجلاء محمد إبراهيم، **مبادئ الاقتصاد**، (الجيزة: مطبعة البحيرة، دت).

5- ناصر بوعزيز، محاضرات في مقياس: المنظمات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التجارية، جامعة 8ماي 1945 قالمة،2014-2015.

6- ممدوح السيد الدسوقي، وخالد خميس الصادق، **مقدمة في علم الاقتصاد**، (ليبيا: منشورات جامعة عمر المختار، 2023)

7- ممدوح البدري، **مبادئ الاقتصاد**، (الجيزة: مطبعة البحيرة، دت).

8- مصطفى عبدالله الكفري، وغسان إبراهيم، **المدخل الى علم الاقتصاد: الاقتصاد السياسي وتاريخ الأفكار الاقتصادية**، (دمشق: جامعة دمشق، 2018).

9- مصطفى سيد عبد الرحمن، **المنظمات الدولية المتخصصة**، (القاهرة :دار النهضة العربية، 2004).

10- مروة خليل، محمد مصطفى، "الاقتصاد السياسي الدولي وتفسير تنامي وتراجع القوى الكبرى"، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، ع19، يوليو2023، الإسكندرية.

11- مدحت القرشي، **التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات**، ط1(الأردن: دار وائل للنشر، 2007).

12- محمود يونس، **التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية**، (الإسكندرية دار التعليم الجامعي،2015).

13- محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، (الجزائر: مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر و التوزيع،2001).
14- محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي، ج1**، (الإسكندرية: جامعة عين شمس،1993).
15- محمد خديجة عرفة، "أمن الطاقة وآثاره الإستراتيجية" (المجلد 01)، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2014)، ص 64.
16- محمد حشماوي، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة الجزائر 2006.
17- محمد بن عزوز، "الإقليمية الجديدة: الصورة الجديدة للاندماج الاقتصادي"، **مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي**، مج06، ع01، الجزائر، جوان2009.
18- كريس براون، **فهم العلاقات الدولية**، ط1(الامارات: مركز الخليج للأبحاث، 2004).
19- فيروز جيرار، تاريخ الفكر الاقتصادي، مطبوعة بيداغوجية مقدمة لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2022-2023.
20- غازي عبد الرزاق النقاش، **التمويل الدولي و العمليات المصرفية الدولية**،(عمان: دار وائل للنشر، 1996).
21- عون خير الله عون، **مبادئ الاقتصاد**، (الاسكندرية: مكتبة البستان للمعرفة، 2015).
22- عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2014).

23- عزالدين علي، أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 2000-2011، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2013-2014.
24- عبدالرحمان بن سانية، "الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية"، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص ص 06-07.
25- عبد القادر دندن، "الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي: آسيا الوسطى، جنوب آسيا، شرق آسيا"، أطروحة دكتوراه علوم سياسية، جامعة باتنة 2012-2013.
26- الطيب بوعزة، **نقد الليبرالية**، ط1(الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2009).
27- الطيب البدري طه حمد أحمد، "النظم الإقليمية والإقليمية الجديدة: إطار مفاهيمي"، السودان: جامعة النيلين، **مجلة كلية الدراسات العليا**، مج15، ع02، 2020.
28- ضياء مجيد الموسوي، **أسس علم الاقتصاد: مذاهب وأنظمة ونظريات اقتصادية وأسواق**، ج1، ط2(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013).
29- ضرار العتيبي وآخرون، **الأساس في علم الاقتصاد**، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر، د ت).
30- صهيب جاسم، "الدول الآسيوية المستورد الأول للنفط العربي"، إسلام أنلاين 2018/11/28
31- صندوق النقد الدولي.. بنك إقراض العالم، أطر الرابط التالي: https://shorturl.at/9WzkE
32- الصادق جراية، **الوجيز في الاقتصاد السياسي، ج1**، (الجزائر: مطبعة منصور،2023).
33- سلامة كلية، **الماركسية الجديدة**. ط1(القاهرة: دار آفاق للنشر والتوزيع، 2017).
34- سكوت بورتشيل، أندرو لينكليتر وآخرون، تر: محمد صفار، **نظريات العلاقات الدولية**، ط1(القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014).
35- زعيمي رمزي زعيمي، تحرير التجارة الدولية الإقليمية والنظام التجاري متعدد الأطراف: دراسة حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2017-2018.
36- روبرت غيلبين، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**، ط1(الإمارات: مركز الخليج للأبحاث،2004).

37- رمضاني محمد،أثر السياسات الاستشرافية لصندوق النقد الدولي على تكيف السياسات النقدية للدول النامية،أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية2011-2012.

38- خالد سعد زغلول حلمي، **الاقتصاد السياسي**، ط2.(الكويت: المنوفية، 2001).

39- حسن صبري، **التمويل الدولي**، (سوريا: جامعة ايبلا الخاصة،2024).

40- حسن أحمد توفيق، **التجارة الخارجية: دراسة تطبيقية**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1988).

41- جون بيليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، (الامارات: مركز الإمارات الدراسات الاستراتيجية،).

42- تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، التعاون الإقليمي وأمن الطاقة في المنطقة العربية. (الأمم المتحدة، نيويورك 2015).

43- أشرف منصور، **الليبرالية الجديدة: جذورها الفكرية وأبعادها الاقتصادية**. (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008).

44- اسماعيل محمد هاشم، **المدخل إلى أسس علم الاقتصاد**، (مصر: المكتب العربي الحديث، 1973)

45- https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2022/IMF-World-Bank-New Christian Winzer, Conceptualizing energy Security. EPRG working paper, Cambridge working paper in economics, university of Cambridge, London, August 2011.

46- Bazen Balamir Coskin, The EU's quest for energy security and Persian Gulf, paper presented for the fourth Pan-European conference of Latvia, 25-27sep 2008, university of Riga Latvia, p03- Gareth Winrow, geopolitics and energy security in the wider black sea region, south European and black sea studies. Vol07, No2, June2007,.

47- AF Alhaji what is Energy security,3/5, petroleum world view points 24/09/2018. -47 http:www.petroleumworld.com/sf7111101